جورج قرم

مدخل إلى لبنان واللبنانيين

تليه

اقتراحات في الإصلاح



دار الجديد

جورج قــرم

مدخل إلى لبنان واللبنانيين

تــلــيــه

اقتراحات في الإصلاح

دار الجـديد

إنتاج وتنفيذ وتوزيع شركة دار الجديد ش. م. م. □ صندوق بريد: ١١/٥٢٢٢ بيروت ـ لبنان □ نضد النص: سناء سلامي وجميلة هزيمة □ انشاه كتاباً: علي حمدان □ ضبطه على أُصوله: محمود عساف □ خط خطوط الغلاف: علي عاصي □ لوحة الغلاف: «السيرك» بريشة راوول دوفي.

أُهدي هذا الكتاب إلى كلّ لبناني آلمه فقدانُ أحد أفراد عائلته أو استشهادُه، وإلى كل لبناني هُجِّرَ من بيته أو هاجر الوطنَ يأساً أو بحثاً عن العيش الكريم.

ج. ق

فهرس موجز

حيثيّات وخلفيّات

بمثابة تمهيد

القلق، القلق وحده، دفعني إلى مغامرة الكتابة عن مستقبل لبنان، ساعياً إلى ربط القضايا المعقّدة بعضها ببعض بشكل مبسّط ومقتضب. فالناس في هذه الأيام لا يقرؤون، بل يتصفّحون عناوين الجرائد والمجلّات ويشاهدون نشرات الأخبار على شاشات التلفزيون، وتتحجّر في أذهانهم الأفكار الجامدة المبسّطة، وأكاد أقول الشعارات التي لا تمتّ إلى واقعهم بصلة. فهم لا يرون بذلك حقيقة الأوضاع التي يتخبّطون فيها وينجرّون إلى تأييد أكثر السياسات إضراراً بمصالحهم، وهم لا يشعرون.

لذا أحسّ بالمغامرة عند البدء بالكتابة، وقد تردّدت كثيراً قبل الإقدام على ذلك. وربّما كان لأصدقائي ولقرّائي الفضل الكبير في دفعي إلى اتخاذ القرار بمحاولة إعطاء رؤية تهدف إلى الشمولية عن لبنان ومشاكله وطرق معالجتها. فعلى مدى السنين الثلاث السابقة كنت متردّداً للغاية في خوض مثل هذه المغامرة المضنية، ذلك أن الكثيرين من اللبنانيين لم يكونوا مستعدّين لسماع كلمات الانتقاد والتنبيه، إذ إن الحرب انتهت في نظرهم، وبدأ الإعمار؛ ومن لا يبتهج بذلك فهو قليل الذوق، ثقيل الدم ومتفلسف. وكان الجو، بالفعل، معادياً لأيّ انتقاد ولأيّ تعرّض بل لأي إشارة أو تنبيه على العشوائية في سير أمور البلاد وتسييرها، إلى درجة أنه كان يصعب أحياناً نشر مقالات أو دراسات، في أوجه معينة من سياسات البلاد، في الوسائل الإعلامية المحلّية. وكنت أواجه الصعوبة نفسها في النشر في وسائل الإعلام الأجنبية،

فبالنسبة إلى العالم الخارجي قضية لبنان انتهت بفضل اتفاق الطائف ولبنان دخل مرحلة إعمار برّاقة.

تغيّر الوضع بعض الشيء اليوم، فقد انفجرت الأزمة المعيشية أمام العيون وأصبح من الصعب إنكارها. كما أن السلام بين لبنان وإسرائيل لم يحصل، وقد عاد جو المناورات الإقليمية والدولية ليلتف على استحقاق الانتخابات الرئاسية في لبنان. ومن جرّاء ذلك، أخذ القلق يعود بعض الشيء إلى نفوس اللبنانيين، وإن استمرّت القيادات على المنهج التفاؤليّ، وبالتالي على تطبيق السياسات المدمّرة في جميع الميادين. وأقول «مدمّرة» دون تردّد - وهذا ما يبرر قلقي العميق - إذ أرى، ولأول مرّة منذ عشر سنين، أن الأفق مسدود أمام لبنان من جرّاء تلك السياسات، ذلك أن اقتصاد البلاد ومرافقه مرهونة جميعاً بعد أن انحطت السيادة من جراء الانتقاص منها إلى مستوى الرموز والقشور.

وفي هذا الكتاب المقتضب لن أدخل في انتقاد هذه السياسات إلّا عند الحاجة؛ فقد سبق أن كتبت الكثير حولها، منفرداً أو بالتعاون مع الأصدقاء الذين يشاركونني الشعور بالمخاطر التي تجلبها هذه السياسات لمستقبل لبنان. بل سأركّز على أطروحات ومقترحات للمستقبل وذلك بناء على ما تلقيت من نصائح رشيدة! فالناس تعبت من سماع الانتقاد وتودّ أن تسمع عن الحلول البديلة.

(أ) البحث عن البديل

غير أن البديل لديّ ليس السحر والشعوذة والإتيان عن طريق وحي غيبي بحلول سهلة وبسيطة على هيئة شعارات فارغة، من نوع الحلول التي طرحت على الساحة اللبنانية منذ ثلاثين عاماً. بل إن البديل هو العودة إلى قواعد الرشد والمنطق والواقعية الموضوعية الحقيقية، وليس الواقعية الفجّة الغليظة التي هي، في نهاية التحليل، تكريس للجور والظلم اللذين تعاني منهما فئات واسعة من اللبنانيين، والتي هي تكريس تسلّط الأقوياء على كلّ مقدرات البلاد والتحكّم بمستقبلها دون احترام الحدّ الأدنى من قواعد العدالة والشورى وحقوق الإنسان.

وهنا لا بدّ من إعطاء القارىء بعض الخلفيات الذاتية التي تتحكّم بمواقفي

وبنظرتي إلى واقع لبنان ومصيره، في محيطه الإقليمي والدولي. وأنا أعتقد أن واجب الأمانة يقتضي من الكاتب في الشؤون السياسية والاقتصادية أن يصارح القارىء بتركيب ذهنيته وبمعتقداته الأساسية في الحياة.

لا أنتمي إلى مدرسة فكرية من المدارس المشهورة في الغرب، ولست يسارياً ماركسيّ الهوى يؤمن بأن الفوارق الطبقية وصراع الطبقات من المفاتيح الأساسية لفهم تطوّر التاريخ، كما أنني لست يمينياً أؤمن بأن الشعوب والمذاهب والمجموعات الإنسانية لها صفات ومميّزات أبدية سرمدية جامدة، وأن التناقض بين المميّزات العائدة للشعوب المختلفة هي التي تفسّر الحروب والعنف ووجود الحضارة والعمران لدى بعضها، والفقر والحرمان والأفكار الضيّقة لدى البعض الآخر. لا أحبّذ، في الحقيقة، أيّ ميل إلى الإيمان بعبقرية خاصة تقتصر على طبقة اجتماعية معينة أو أيّ شعب أو أيّة مجموعة إنسانية، عرقيةً كانت أم دينيةً أم لغويةً، طبقةً أو شعباً أو مجموعةً. باقتضاب، إن فكرة «الشعب المختار» المتميّز والممتاز - وهي توراتية الأصل توغّلت على مرّ العصور في معظم المذاهب الفكرية حتّى في أحدثها مثل القومية وفكر هيجل حول الدولة وفكر ماركس حول الطبقة العاملة - إن هذه الفكرة لا تروقني.

(ب) الأنوار الأوروبية والنهضة العربية

ولذلك لربما أشعر بحنين خاصّ لفكر فلسفة الأنوار الأوروبية ومبادىء حقوق الإنسان، وكذلك لفكر روّاد النهضة العربية، من مسلمين ونصارى، الذين تأثّروا بهذه الفلسفة ولم يشعروا بأيّ حرج، على خلاف أيّامنا هذه، من إطلاق حركتهم النهضوية، مستندين إلى تراث الحرّية أيام ازدهار الحضارة الإسلامية وعلى فلسفة الأنوار، في الوقت نفسه، في عملية تفاعل حضاري إيجابي. وإن لم تحترم الدول الأوروبية في الماضي مبادىء فلسفة الأنوار، خاصّة في حملاتها الاستعمارية البشعة، كما لم تحترم الولايات المتحدة مبادىء ثورتها التأسيسية وفلسفتها الليبرالية، فهذا لا يعني أن مبادىء مساواة البشر والشعوب، مبادىء الحرّية والعدالة الاجتماعية، هي مبادىء غير صالحة لا حاجة إلى التعلّق بها في كلّ الظروف.

ومع أنني أعلم بالتأكيد ما لهذه المبادىء من مثالية وصعوبة في التطبيق فلا

أنفكّ متمسّكاً بها عند تحديد المواقف السياسية والاقتصادية الميدانية. وما يزيدني قناعة في هذا التمسّك أن هذه المبادىء لا تتعارض مع تعاليم كلّ من المسيحية والإسلام في جوهرها، أي عند النظر إلى كنه الرسالتين بعيداً عمّا تمّ من إضافات بشرية من خلال الاجتهاد والفقه والأهواء الإنسانية في وضع شرائع تدّعي أنها منبثقة من أصل الرسالة السماوية.

(ج) الشعور الديني والعلمانية

ومع كل ما يفرضه هذا الموقف عليّ من علمانية، أي منع استغلال الحكّام للظاهرة الدينية في لعبة الحكم وفي فرض أساليب سلطوية لا تليق بمبادىء الحرّية والمسؤولية الإنسانية، فأنا أعترف بأن الإنسان يحتاج إلى بُعْدٍ من الشعور الديني في حياته. وهذه الحاجة بالذات هي التي تزيدني قناعةً بأنه يتوجّب على أيّ حكم ألّا يستغلّ هذه الحاجة ويجنّدها لإرهاب الرعية ونشر جوّ التزمت الفكري الذي يؤدي إلى تقوقع المجتمع على ذاته وجموده الحضاري والعمراني وتخلّفه. وعلى الجانب الآخر من هذه المعادلة، فأنا لا أتحمّل أن يأتي أيّ حكم ليمنع الرعية من التعبير عن شعورها الديني وعن حاجتها إلى حياة روحية طالما لا يتعدّى المرء على حرّية الآخرين ولا يخلّ بالاستقرار الذي يحتاج إليه المجتمع.

هذه مبادىء سهلة وبسيطة وواضحة، غير أنها لم تكن كذلك في التاريخ، فالرسالة السماوية، هذا الحبل الذي من عند اللّه، يسعى الإنسان دائماً إلى تكريسها وتوظيفها في مؤسّسات اجتماعية وسياسية واقتصادية، ممّا يخلق توتّراً هائلاً بين الجمود المؤسَّس على فهم الرسالة من قبل أولي الأمر، وبين الميل الطبيعي عند الإنسان إلى أن يطوّر فهم الرسالة ويُكيّفها مع التطوّر الزمني بقدرة عقله وتعدّد مواهبه وأهوائه؛ وقد عرف كلٌّ من الإسلام والنصرانية في تاريخيهما مساراً متشابهاً من الفتن الداخلية المتفجّرة عن تعدّد المذاهب الفكرية في فهم الرسالة الإلهية وتأويلها وتفسيرها وتفسير سنّة النبي محمد والمسيح.

إن غلق باب الاجتهاد عند الإسلام السنّي على أيدي الفاتحين من الأتراك وعدم الاعتراف بالمذاهب والفرق الإسلامية المختلفة خلّف آثاراً

عميقةً ما زلنا نعاني منها حتى اليوم، رغم جهود روّاد النهضة العربية من العلماء ورجال الدين على مدى ١٥٠ سنة، بين بداية القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين. أمّا في النصرانية فقد انشطرت الكنيسة كنائس متناحرة متحاربة ممّا أدّى إلى تقسيم الممالك واعتناق مبدأ «الناس على دين ملوكهم»؛ أي أن للملوك والأمراء فقط حقّ اختيار ديانة ممالكهم وإجبار الرعية على اعتناق مذهبهم أو ترك الإمارة دون رجعة. وقد أدّت بشاعة الحروب الدينية في أوروبا، خاصّة بين البروتستنت والكاثوليك، إلى بداية نفور الناس من الدين ومن اختلاط الدين بأمور السياسة، وإنْ ظلّت أغلبية كبار الفلاسفة في حركة الأنوار، ومن بعد ذلك كبار الفلاسفة الألمان، (هيجل وكانط)، يبنون فلسفتهم الجديدة الباعثة للنهضة الحضارية الشاملة على مسلمات دينية أساسية، (ممّا سهّل قبول الأفكار الجديدة).

لكن سرعان ما توغّل في صلب المعتقدات الفلسفية العلمانية الجديدة نَفَسُ التزمّت والمغالاة التي تميّزت بها المذاهب الدينية سابقاً عندما تجسّدت في الحكم والمؤسّسات، وابتعدت عن روح الحرّية في الاجتهاد. وهكذا أصبحت القومية والماركسية من المذاهب التي تولّد التسلّط والاستبداد، وتقضي على حرّية الفكر بحجّة الحفاظ على الرسالة الجديدة. وانفجرت مجدّداً أبشع الحروب في الغرب، منها الحربان العالميتان، والحرب الباردة بين الدول الرأسمالية والدول الإشتراكية. وربّما كانت الغلبة للدول الغربية بسبب حفاظها على حرّية الفكر، وذلك حتّى للماركسيين أعداء الليبرالية الرأسمالية، بينما قضى الاتحاد السوڤييتي على كلّ نوع من أنواع الحرّية بما فيها الحرّية الدينية، وفرض ذلك على كلّ حلفائه من الدول الأخرى، فكان ذلك سبباً للوهن والتخلّف أمام النهضة الفكرية والعلمية المستمرّة في الغرب الرأسمالي.

(د) حرية الاجتهاد الفكري

أستعرض كلّ هذه المعطيات التاريخية والموضوعية لأوضح موقفي السياسي المبدئي الداعي باستمرار إلى حرّية التعبير، وإلى مزيد من الاجتهاد الفكري في كلّ المجالات بما فيها المجال الديني. فلا شكّ عندي أن

المجتمع الحرّ متفوّق باستمرار علمياً وعسكرياً وفكرياً على المجتمع الجامد المتقوقع. كما أن العلمانية هي صيغة في نظام الحكم حيث لا يزجّ الحاكم القضايا الدينية والروحية في التنافس على السلطة أو في التضييق على حرّية التفكير والنقد والتقدّم العلمي. والعلمانية، بطبيعة الحال، وكما أراها، لا تعني الإلحاد ولا تعني أيّ نوع من أنواع قمع الشعور الديني عند الناس، بل هي مبدأ في فصل السلطة عن نوعية علاقة الإنسان بربّه وبالروحيات التي هي من القضايا التي تهمّ الحياة الشخصية للإنسان، والتي يجب ألّا ترتبط بنظام الحكم. والمؤمنون حقّاً لا يخافون من حياد الدولة في الشؤون الدينية وعدم تدخّلها فيها، فإذا كان المجتمع متكوّناً من أناس مؤمنين فهو يتلوّن حتماً بالهوّية الدينية ولا حاجة إلى إعلان هوّيّة دينية لجهاز الحكم، وهو آلة من آليات تسيير المجتمع ويتوجّب على أيّ نظام حكم حضاري ألّا يفرض، قسراً، على الناس تصرّفاتٍ وأفكاراً وعقائدَ، غير ما يحتاج إليه الناس لاحترام كلّ واحد حرّية الآخر والحفاظ على الآداب والأخلاق العامّة والاستقرار المجتمعي. وإذا كانت العلمانية في هذا المفهوم ضرورة لكلّ المجتمعات، فإن المجتمع المتعدّد الأديان يحتاج إليها أكثر من غيره لمنع الفتنة بين المجموعات الدينية المختلفة أكان مصدرها خارجياً أو داخلياً.

(هـ) أهمية تعادل الفرص في الشؤون الاقتصادية

هذا بالنسبة للخلفية السياسية، أمّا الخلفية الاقتصادية التي عليها أبني مواقفي، فإنها قد تكون أكثر تعقيداً، إذ أرى أن التمسّك بالحرّية يجب أن يقترن بالعمل بمبدأ تعادل الفرص أمام أفراد المجتمع. وهذا يعني أنني أقبل بأن الحرّية تؤدّي حتماً إلى تقوية التفاوت في الوضع المادّي لأفراد المجتمع من جهة، غير أنه يجب أن تعمل الدولة على تخفيف حدّة التفاوت هذا بتأمين ظروف تتعادل فيها، إلى حدّ ما، فرص جميع أفراد المجتمع للتقدّم المادّي والرفاهي عن طريق عملهم ودأبهم وجهدهم، من جهة أخرى. ولست من أنصار المساواة الكاملة في مستويات المعيشة لكلّ شرائح المجتمع، (وهذا حلم الماركسية)، إنّما أرى أن من واجب الفئات الميسورة دفع ضريبة

التضامن المجتمعي عن طريق تأدية مستوى لائق من الضرائب على المداخيل المرتفعة مهما كان مصدرها، تتقيّد به هذه الفئات لكي تتمكّن الدولة من تقديم الحمايات الاجتماعية الضرورية للفئات الأقلّ يسراً وحظّاً في الحياة.

من أهمّ أسباب انحطاط المجتمعات وتخلّفها زوال الشعور بهذا التضامن المجتمعي بتعبيره الاقتصادي، كما عرضته الآن. فالحرّية التي لا تترافق مع العدالة، (وليس التعادل أو التساوي)، الاجتماعية ـ الاقتصادية تعرض نفسها إلى الزوال وإلى بروز القمع عند الحكّام الذين لا يؤمنون بالحدّ الأدنى من التوزيع العادل لخيرات وثروات البلاد، فيميلون بالتالي إلى قمع أيّة حركة مطلبية من الفئات غير الميسورة، وقد يلجؤون إلى استعمال الدين لتبرير موقفهم.

(و) تهذيب الفوارق المادية والمعيشية

وعلى عكس هذا الموقف، هناك النزعة الشيوعية المطالبة بتحقيق تعادل مطلق في الأحوال المادية لأفراد المجتمع، ممّا يؤدّي أيضاً إلى الحدّ من الحرّية وإلى القمع. فالمواهب الإنسانية والقدرات الفردية متعدّدة وغير متساوية ولا يمكن إزالة الفوارق الفردية هذه من خلال نظم وإجراءات وقوانين. غير أن الدولة الحضارية هي التي تعمل على تهذيب الفوارق وجعلها قابلة للتحمّل، وهي، أيضاً، التي تعمل من أجل الحؤول دون الكسب المادّي غير الشرعي، أي الذي يتحقّق دون جهد يذكر وعلى حساب بقية أفراد المجتمع. وكما تخبّط العالم العربي، منذ بداية الخمسينات من هذا القرن، في أزمة حرّية سياسية ومن ثمّ دينية وسياسية في آن معاً، يبدو أنه يتخبّط، بالإضافة إلى هذه الأزمة، في أزمة خانقة هي عدم شرعية الثروات الطائلة المجمّعة لدى فئات قليلة من العرب بسبب علاقة مميّزة بأجهزة الدولة وبعض الشركات الأجنبية الهامّة.

فأعمال الوساطة والسمسرة بين تلك الشركات وأجهزة الدولة، واستعمال النفوذ والرشوة في الحصول على مواقع ريعية من أجهزة الدولة، قد أدّت إلى تراكم ثروات غير معقولة على حساب الشعوب العربية. وهذا ما خلق جوّاً خانقاً من المحيط إلى الخليج، بما فيه لبنان بشكل خاصّ بعد حربه البشعة، وهو الجوّ الذي يؤخّر التقدّم وانفتاح المجتمعات على الحرّية، بل هو الجوّ

المساعد لبروز حركات سياسية دينية متطرّفة تحارب هذا الفساد انطلاقاً من الدين كما تساهم في بعض الأحيان في نشر جوٍّ من البلبلة السياسية المضرّة، ويمكن أن تتموّل على أيدي بعض هذه القوى الاقتصادية الجديدة غير المنفتحة.

(ز) أهمية ضريبة الدخل ومباشرة الدولة التدخل في الاقتصاد

وبناءً على هذا التحليل، فإنني من الداعين إلى مطالبة الفئات الميسورة باحترام واجب التضامن المجتمعي، ودفع الحدّ المعقول من الضريبة على المداخيل والممتلكات التي تزيد عن الحجم المطلوب لحياة الرفاه والبحبوحة. هذا مع تمسكي الحادّ بمبدأ حرّية الأعمال الاقتصادية، على أن تكون نوعية العمل شرعية ونتيجة جهد حقيقي في زيادة الرفاه العامّ في المجتمع.

وإذا كنت لا أحبّذ دخول الدولة في العمل الاقتصادي مباشرة لكي لا تنافس الدولة الأفراد في نشاطاتهم الإنتاجية، غير أنني بعيدٌ عن تطرّف المواقف الجديدة في المذهب الليبرالي الاقتصادي التي تدعو إلى عدم تدخل الدولة في أيّ ميدان اقتصادي أو اجتماعي. فهذا يعني عملياً إعطاء الفئات الميسورة مزيداً من الإمكانيات لزيادة ثرواتها وممتلكاتها ومواقعها الربحية على حساب باقي المجتمع. والحقيقة أن كل الدول الرأسمالية الكبرى، وإن كانت ترفع شعارات الليبرالية الجديدة القاضية بعدم تدخّل الدولة، إنّما لا تعمل بها في شؤونها الداخلية حيث تستمرّ في التدخّل لتأمين انتظام الدورة الاقتصادية وتوازنها، بل تطالب الدول الأخرى ـ وخاصّة دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية سابقاً ـ بتطبيقها لفتح اقتصادها أمام منتوجات وخدمات الدول الأكثر تطوّراً. ومن أهمّ مجالات تدخّل الدولة في الدول الرأسمالية الكبرى نذكر التأمينات الاجتماعية، وبشكل خاصّ المبالغ المخصّصة لمكافحة البطالة، (٣,٧٥٪ من الدخل الوطني في فرنسا وألمانيا مثلاً)، وكذلك المساعدات الضخمة في مجال تطوير العلم والتكنولوجيا، (بين ١٪ و ٢,٥٪ من الدخل الوطني، حسب البلدان).

إن خبرتي المهنية في أمور الاقتصاد على مدى أكثر من ثلاثين سنة رسخت لديّ قناعة أكيدة بأن لا رفاهية ولا عمران في المجتمع دون إطلاق حرّية المبادرة الفردية الموجّهة والمراقبة من قبل أجهزة الدولة العاملة ضمن إطار رؤية واضحة لموقع المجتمع في العلاقات الاقتصادية الدولية، قدراته ونقاط ضعفه، وكذلك رؤية المصالح المحلّية المتناقضة وموقعها من المبادلات الخارجية والداخلية. على هذا الأساس يُبنى تدخّل الدولة لتأمين التوازنات الاقتصادية الداخلية بين الفئات المختلفة ولتقوية الموقع العامّ للبلاد في حركة المبادلات الدولية والتنافس الاقتصادي العامّ المبني على اقتناء العلوم والتكنولوجيا الحديثة.

(ح) عجز الاقتصادات العربية وتهميشها دولياً

أما الدول العربية فهي لم تُجابه التحديات الاقتصادية الحديثة بكفاءة، بالرغم من ثرواتها الهائلة، الزراعية والمنجمية، إذ إن أجهزة الدولة فيها، منذ الاستقلال، رهينة مصالح فئوية ضيّقة، أكان ذلك في إطار تطبيق الاشتراكية أم في ظل الحفاظ على نظام الرأسمالية وحرّية المبادرة الفردية. وبينما دخل بنجاح الكثيرُ من دول العالم الثالث ـ خاصّة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ـ في قنوات العلم والتكنولوجيا والتنافس الدولي على بيع المنتوجات والخدمات الحديثة الطابع ذات المحتوى التكنولوجي العالي، بقيت الدول العربية مهمّشة في قنوات العلم والتكنولوجيا، وفي حالة اتّكال وارتباط لا متكافىء بالنسبة إلى الدول الصناعية الكبرى.

وإذا اغتنت فئات عربية في كلّ الدول العربية، فإن هذا التغيير لم يتم نتيجة دخول المجتمعات العربية عالم العلم والتكنولوجيا والتنافس الاقتصادي الدولي، بل تمّ ذلك عن طريق الحصول من أجهزة الدولة على احتكار مواقع ريعية ذات طابع السمسرة والتوسّط كما ذكرنا سابقاً. وقد كان لبنان ما قبل الحرب استثناءً جزئياً لهذه القاعدة. وقد أتت الحرب وظروف الطفرة النفطية لتضع لبنان على نفس مستوى الدول العربية الأخرى، بل على وضع أسوأ، نظراً لتحطيم بنيته التحتية وهجرة أدمغته وهيمنة المقاولين ورجال الوساطة والسمسرة على أجهزة الدولة بشكل مطلق منذ بداية هذا العقد.

(ط) مبادىء اولية لرؤية مشاكل لبنان

وفي نهاية المطاف، أُلخّص موقفي المبدئي من الشؤون العامّة في لبنان، منطلقاً من المعطيات التي سردتها بكلّ صدق ووضوح على الشكل التالي:

(١) لا تُبنى الأوطان في العالم الحديث إلّا على مبدأ احترام الحرّية الإنسانية بكلّ جوانبها، بما فيها الجانب الديني - الروحي، وكذلك على قاعدة أن لا فضل لإنسان على إنسان آخر إلّا بما يبذله هذا الإنسان من جهد خلّاق في سبيل نفسه وسبيل المجتمع الذي ينتمي إليه.

(٢) العلمانية، بطبيعة الحال، ليست معاداة للدين وليست ميلاً إلى الإلحاد المعلن الاستفزازي، كما حصل جزئياً في بعض الدول الغربية نتيجة وطأة الحروب الدينية وشراستها، وقرف الناس من التزمّت الديني والتقوقع الفكري المبني على التزمّت الديني.

(٣) لا شيء في جوهر الرسالتين، المسيحية والإسلامية، يقضي على روح الحرّية الإنسانية ومسؤولية الإنسان تجاه ربّه فقط في الأمور الروحية والدينية. وقد كان للحضارة الإسلامية بريق فكري وعلمي خاصّ، وتفوّق على سائر الأمم عندما كان الخلفاء يحترمون الحرّية الفكرية والتعدّدية المذهبية بل يشجّعونها. ومن أهمّ عوامل أفول بريق الحضارة العربية الإسلامية قفل باب الاجتهاد والقضاء على حركة الفكر الفلسفي والعلمي باسم الدين. أمّا في أوروبا المسيحية، فقد بنيت النهضة الفكرية والعلمية، بعد قرون من التناحر والتأخّر في المؤسّسة الكنسية والمآسي الحربية، على التحييد التدريجي لاستغلال الدين في شؤون الحكم، (وهذا لم يتمّ بشكل مطلق إلى اليوم)، وإطلاق القدرات الفكرية في بناء التصوّرات الفلسفية والعلمية بعيداً عن المقيّدات التقليدية المفروضة من قبل رجال الدين أو رجال السياسة باسم الرسالة السماوية.

(٤) إعتناق مبدأ الحرّية يؤدّي إلى تكريسه في المجال الاقتصادي، وبالتالي إلى رفض النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي، وهذا لا يعني استنكاف الدولة المطلق في الشؤون الاقتصادية. فالفئات الحاكمة، وإن كانت لها مصالح فئوية وفرعية، يجب أن تأخذ في عين الاعتبار مصلحة جميع الفئات

الاجتماعية الأخرى، ويجب أن تسعى إلى تأمين تعادل الفرص للجميع في ميدان الاقتصاد، (وإن لم يكن ذلك بشكل مطلق)، وذلك بتوفير الحمايات الاجتماعية، بما فيها الخدمات التربوية الممتازة لذوي الدخل المحدود. كما يجب أن تمتنع الفئات الحاكمة عن تكوين مواقع ريعية طفيلية لها وللقوى التي تساندها، وذلك حرصاً على إنتاجية الاقتصاد ككلّ في التنافس الدولي الذي لا يرحم. كما يتوجّب على أجهزة الدولة أن ترسم سياسات واضحة المعالم في مجال العلم والتكنولوجيا، وأن تقدّم المساعدات من أجل ذلك لكي تأتي أعمال القطاع الخاصّ مثمرة للمجتمع ككلّ.

هذه هي المبادىء العامّة التي سأستند إليها في تقديم المقترحات من أجل نهضة لبنان من كبوته الحالية؛ وإن استعراضها في هذه المقدّمة قد يسهّل على القارىء فهم طبيعة المقترحات وحيثياتها ممّا يوفّر عليّ التوسّع في كتابة الفصول المختلفة من هذا الكتاب، لشرح دوافعي الفعلية في هذه أو تلك من المقترحات. وستتوضّح، أكثر، دوافع وحيثيات المقترحات في الفصول الثلاثة الأولى المكرّسة لتوضيح المشاكل والمتناقضات البنيوية في تاريخ لبنان وتكوين الكيان السياسي، حيث سأقوم بشرح قراءتي ومفهومي لمشاكل لبنان منذ عهد الأمير فخر الدين. وكما هو معلوم، فإن اللبنانيين يختلفون اختلافات جذرية حول قراءة تاريخهم؛ والذين يختلفون في مفهوم الماضي لا يمكن أن يتّفقوا في مفهوم المستقبل، وربما ظهر حجم المشكلة في المسرحيات القليلة الذوق التي شهدناها خلال الحرب ومؤتمري جنيف ولوزان بين الزعامات المتقاتلة، والتي كان موضوعها الرئيسي «عروبة» لبنان. وقد كانت المسرحيات تدور باللغة العربية وفي ظرف بدا فيه العرب، وما يزالون، في حالات متعدّدة من التنافر والتشاجر.

(ي) مشكلة هوية لبنان التاريخية وأثر تفاعل الثقافات

وهوّية لبنان، كهوّية أيّ بلد، مرتبطة بنظرة بنيه إلى تراثه التاريخي. وإذا كان هنالك شبه إجماع في أوساط النخبة الحاكمة قبل الحرب حول تاريخ لبنان، فقد انهار هذا الإجماع السطحي خلال الحرب بفعل انفجار الأحقاد

الطائفية الدفينة. ولم يبق سالماً أيّ رمز من الرموز التاريخية لهوّية لبنان المعاصر، من الأمير فخر الدين المعني إلى الأمير بشير شهاب الثاني، إلى بشارة الخوري ورياض الصلح والميثاق الوطني الذي وضعاه. واكتشف اللبنانيون بذلك أن لا تاريخ لهم متّفقاً عليه، وأن كل الفئات الدينية اللبنانية تعتبر أنها كانت ضحية هذا التاريخ ولم تنل ما تستحقّه من الحقوق والمزايا، نظراً لأمجادها ودورها في بناء لبنان. وقد عبّر عن هذه الحالة أستاذان جامعيان لامعان هما الدكتور أحمد بيضون في أطروحة دكتوراه في باريس حول **الهوّية الدينية والزمن المجتمعي في لبنان**، والدكتور كمال الصليبي في مؤلّف تحت عنوان **بيت ذو منازل كثيرة**. والإثنان في مؤلّفيهما عبّر كلّ واحد منهما، بعبقريته الخاصّة، عن هذه الحالة الانهيارية في نظرة اللبنانيين إلى تاريخهم. وإنْ أختلف بعض الشيء معهما في المنهج المتّبع الذي يضخّم صعوبة الوضع وحجم المأساة التي نحن فيها، فلا بدّ من الإشارة إلى أن عمليهما من الأعمال القيّمة النادرة التي فرزتها الحرب عند الفئة المثقّفة اللبنانية في النظر إلى مشاكل الهوّية اللبنانية، بعيداً عن الأهواء الطائفية الساخنة.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنه ليس لديّ الاطّلاع التاريخي الواسع الذي يمتاز به المؤرّخون اللبنانيون، إنّما أعتقد أنني قمت بقراءة جزء هامّ ممّا كتب عن لبنان في لبنان والخارج، وقد وضعت حصيلة هذه القراءات في إطار ثقافتي واطّلاعي على حركة التاريخ العالمية التي أثارت اهتمامي منذ بداية دراستي الجامعية، خاصّة من ناحية فهم أسباب تقدم وانحطاط الثقافات العالمية الكبرى وعلى رأسها الثقافة العربية الإسلامية في الشرق، وكذلك الحضارات الشرقية ما قبل الإسلام، وبشكل خاصّ الثقافة الآرامية ـ السريانية النصرانية الطابع.

كما أودّ أن أشير هنا إلى اهتمامي بتفاعل الثقافات بعضها بالبعض وإن لم يعترف بذلك كبار المثقّفين في تلك الثقافات. وأذكر ذلك لأنني أعتقد أن الفكر العربي المعاصر، وكذلك الفكر الإسلامي، عربياً كان أم أعجمياً، وبشكل خاصّ الفكر اللبناني، قد تأثّر كثيراً بالفكر الغربي الحديث، وذلك منذ انفتاح النهضة العربية في بداية القرن الماضي على الحداثة الأوروبية. وحتّى النظريات والأفكار الدينية الداعية إلى العودة إلى الأصول وإلى السلفية

وإلى إنشاء أنظمة إسلامية، هي في نظري متأثرة تأثّراً جمّاً بمجمل الفكر الغربي، وبشكل خاصّ الفكر الألماني حول الدولة ومنطق التاريخ، وأيضاً الفكر الرومنطيقي الأوروبي الداعي إلى تأكيد «الأصالة» في مقابل «المعاصرة» أو «الحداثة» وكلّ ما أتى من خلالها من تصرّفات جديدة وتغييرات اجتماعية وثقافية غير مستحبّة تنافي التصرّفات «التقليدية».

وربّما كانت الفئات المثقّفة في لبنان من أكثر الفئات العربية تأثّراً، ليس فقط بالثقافة الغربية الحديثة بسبب هجرة عدد كبير من المثقّفين إلى الخارج، بل أيضاً بالردّ الثقافي العربي على تأثير الأفكار الغربية، وهو ردّ متأثّر بدوره بهذه الأفكار.

(ك) فقدان مقومات الاستقلال الفكري

وفي نهاية التحليل، أرى أن الفكر العربي، وبشكل خاصّ الفكر اللبناني مع مميّزاته الخاصّة، قد أصبح يفقد مقوّمات الاستقلال الفكري. فهو أسير مواقفه المتناقضة بالمذاهب الفكرية الغربية، ولم يَعِ في كثير من الأحيان أن مواقفه هذه عندما تكون مواقف رفض وانتفاضة ضدّ تيارات الفكر الغربي، فهي تنبع أيضاً من تيارات فكرية آتية من تفرّعات المدارس الفلسفية الغربية الداعية إلى رفض الحداثة والعودة إلى الأصالة. ومن هذا المنظار، كما سنرى فيما بعد، فإن الفكر الطائفي في لبنان، بكلّ تفرّعاته، ليس فكراً مستقلاً. والحقيقة أن نظرة اللبنانيين إلى بلدهم وهوّيتهم ومشاكلها هي نظرة مبنية، إلى حدّ بعيد، على تقاليد فكرية حديثة العهد مصدرها الفكر الأوروبي وتفاعل الفكر العربي بتفرّعاته المتناقضة ـ ومنه الفكر الديني الخاصّ بالنصرانية الشرقية ـ تجاه الفكر الأوروبي.

وما ساهم في فقدان مقوّمات الاستقلال الفكري عدمُ اتّفاق التيّارات الفكرية العربية على تشخيص أسباب وهن الأمة وانحطاطها، وقد يعود هذا الاختلاف أيضاً إلى عدم تطوّر الفلسفة العربية منذ قرون. فالحقيقة أن التقدّم العلمي والتكنولوجي الذي تميّز به الحداثة، وهي من صنع النهضة الأوروبية، لا يمكن أن يحصل خارج إطار نهضة فلسفية تؤكّد استقلالية الفكر، (وهذا لا يعني رفض التفاعل الحضاري)، وبالتالي تسمح بتطوير رؤية واضحة حول

قضايا المصير المجتمعي. وفي غياب الحرّية الفكرية، (وهي مختلفة عن الحرّية السياسية)، أو في وجود جوٍّ خانق من التقوقع الثقافي وعدم الاهتمام بالعلم والفكر، فإن الناس لا يرون القضايا الجوهرية، بل يتعلّقون بالتفاصيل دون رؤية شاملة لمشاكلهم ويختلفون عليها بلا نهاية. لذلك لم تؤدِّ كلّ أنواع الحوار السياسي، خلال الحرب وبعدها، إلى الحدّ الأدنى من القناعات التي عليها يمكن أن يبنى وطن بكلّ معنى الكلمة.

*

لذلك أقوم بهذه المحاولة في معالجة القضايا اللبنانية وطرح صيغة مستقبلية للبنان انطلاقاً من قناعات فلسفية عامّة شرحت أسبابها فيما سبق، وعلى أساس تشخيص مشاكل لبنان المعاصر وخلفياتها، كما أراها. وهذا ما سأقوم به في الفصول الثلاثة الأولى، قبل الدخول في المقترحات العامة في الفصول التي ستليها.

مدخل إلى لبنان واللبنانيين

الأطروحات التاريخيّة حول هوّيّة لبنان:
صراع الكيانيين واللّاكيانيين

إن تطوّر العلوم التاريخية، وبناءُ صرحٍ شامل من المعتقدات الفكرية عليها، هو من العوامل الأساسية في تقدّم الشعوب وازدهار حضارتها. ومن المؤسف حقّاً أن نرى شعباً عريقاً مثل الشعب العربي، يفتخر، إلى الآن، بعلم الأنساب، وبتواصل العائلات والقبائل والعشائر بأجدادها وأمجادها، (وإن كان إلى درجة الخرافة بعض الأحيان)، ولم يطوّر، منذ قرون، أيّة إضافة في معرفة تاريخه. وكما هو معروف، فإن معظم الإضافات أتت من الجامعات الأجنبية وأعمالها وأبحاثها حول الشرق الأوسط. أمّا تبجّح بعض اللبنانيين بعراقة تاريخ بلادهم وعودته إلى ستة آلاف سنة فهو لم يؤدِّ إلى تراكم معرفي في جامعاتنا حول تاريخ البلاد. وقد بقيت الجهود جهوداً فردية لبعض المؤرّخين الذين لهم أعمال جليلة ولم يتمّ تطوير معرفة تاريخ البلاد بشكل معمّق ومن خلال جهد جماعي مؤسّسي كما هو الحال في الأمم الراقية.

تناقض المواقف من انحطاط السلطنة العثمانية ومن تدخّل القوى الأوروبية

وقد يعود ذلك إلى الخلافات الأساسية التي نشأت عند الفئات المثقفة اللبنانية والعربية أمام الموقف المناسب تجاه انحطاط السلطنة العثمانية وسياسات الدول الأوروبية الاستعمارية. وممّا لا شكّ فيه أن مجتمع جبل لبنان بتعدّديته الدينية، (والمذهبية داخل كلّ مجموعة دينية من مسلمين ونصارى)، كوّن موقعاً حسّاساً للغاية في الصراع بين القوى الاستعمارية والسلطنة العثمانية، وهي كانت تحمل ما تبقّى من عناصر قوّة نظام الخلافة الإسلامية الذي كان العرب قد فقدوا فيه، منذ قرون، أي دور في أجهزة

الدولة ولم يعد لهم أيّ دور في تاريخ الأمم منذ انحطاط الخلافة العبّاسية.

والحقيقة أن النهضة الأوروبية باندفاعها العلمي والعسكري القويّ أوقعت العرب في حيرة كبيرة من أمرهم، وكذلك أدخلت القلاقل والفتن إلى جبل لبنان، واختلف الناس على تحديد الموقف من تدخّل القوى الأوروبية في شؤون جبل لبنان الداخلية.

وممّا لا شكّ فيه أن فتنة القرن الماضي، ما بين ١٨٤٠ و ١٨٦٠، وكذلك الحرب الشعواء التي عصفت بلبنان، بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، هما من نتاج ضبابية المواقف الفكرية والعلمية عند العرب واللبنانيين تجاه الدول الغربية الكبرى وتحرّكاتها وخططها في الشرق العربي، بل تناقض هذه المواقف. وكونُ لبنان بلداً صغيراً، متعدّد المذاهب والأهواء المتأثّرة بالأجواء الخارجية، على خلاف دولة مثل مصر مثلاً - كونه كذلك أدّى إلى تركّز التناقض والتنافر بين النظرات المختلفة إلى ما يجب أن يكون مصير البلاد وموقعها وموقفها في الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر.

لقد كتبتُ عن هذا الموضوع بإسهاب في مؤلّفاتي السابقة وخاصّة في **انفجار المشرق العربي** و **أوروبا والمشرق** و **الجغرافية السياسية للنزاع اللبناني** غير أنه يبدو لي أن اللبنانيين لم يعوا بعد مدى تأثير العنصر الخارجي والتفاعل السلبي بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية في نظرتهم إلى مشاكلهم ومصيرهم، وهم يبسطون الأمور، ولا يرون في كثير من الأحيان إلّا سبباً واحداً لتبرير الوضع السيّىء والانحطاط، وتصعب عليهم بالتالي رؤية الأمور على تعقيداتها. لذلك لا بدّ هنا من محاولة جديدة لتشخيص وضعنا انطلاقاً من القضايا التي تدور في ذهن كلّ اللبنانيين، مسلمين ونصارى.

كما هو معلوم فإن جزءاً هامّاً من المثقّفين المسيحيين هم الذين نشروا فكرة القومية اللبنانية، خاصّة منذ نهاية القرن. وقد اصطدموا بفتور إن لم نقل بعداء جزء هامّ من المثقّفين المسلمين، وإلى جانبهم جزء آخر من المثقّفين المسيحيين، يؤمنون بكيان أوسع. وقد وقع الفريقان، خلال المجادلة، في أطروحات ضبابية تستند إلى أفكار خرافية جامدة. ولم يكن لكل جانب طرح

واحد متجانس، بل نظريات مختلفة، مما زاد الأمور تعقيداً. وقد يكون من المفيد هنا استعراض هذه الأطروحات ولو بشكل سريع لبيان مصادرها الفكرية ومدى تأثّرها بالأحداث السياسية الإقليمية والتيّارات الفكرية العامّة الدائرة حول صراع السلطنة العثمانية مع الدول الأوروبية.

الكيانيون وأطروحاتهم

نعني بهذه العبارة مجموعة رجال السياسة والفكر الذين عملوا على نشر الإيمان بوجود كيان لبناني أبدي وسرمدي له صفات ثابتة عبر كلّ مراحل التاريخ. والحقيقة أن هذه المدرسة ليست متوحّدة الرأي، ولها جذور في تيّارات مختلفة من الفكر الأوروبي. ويجب ألّا ننسى في هذا المضمار أن الفكر القومي هو نتاج الفكر الأوروبي ما بعد النهضة، خاصّة في العهد الرومنطيقي، وبشكل خاصّ القرن التاسع عشر. وقد برزت في أوروبا تيّارات فكرية عديدة ومتناحرة حول تحديد محتويات القومية كانت تعكس مصالح الدول الأوروبية الكبرى المتناحرة. وقد كان أبرز التناقض داخل الفكر الأوروبي بين المفهوم الفرنسي للكيان القومي والمفهوم الألماني. الأول يركّز على إرادة العيش المشترك، بغضّ النظر عن الخصوصيات المختلفة التي يمكن أن تميّز بعض فئات السكان؛ أما الثاني فيصرّ على الربط اللغوي والتجانس العرقي بغضّ النظر عن الإرادة والمكان.

(أ) إختلاف المذاهب الكيانية تحت تأثير تعدد مذاهب الفكر في فرنسا

والكيانيون في لبنان لم يكونوا مدرسة واحدة، لا في الدوافع، ولا في الاستنتاجات أيضاً. ولا حاجة هنا إلى الدخول في التفاصيل وتطويل الشرح، إذ يبدو لي أن عنصر التفريق عندهم كان العنصر الطائفي والنظر إلى وجود النصرانية في لبنان، تراثها ومصيرها. وقد أثّرت الثقافة الفرنسية هنا تأثيراً كبيراً على الكيانيين وساهمت في تشطيرهم فئات مختلفة، بين ميل إلى العلمانية وتخطّي الخصوصيات الطائفية في بناء الوطن، وبين ميل، معاكس، إلى التمسّك بالطائفية لبناء الوطن والنظر إلى الطائفة على أنها هي جوهر الكيان.

والتأثير هنا عائد إلى المدارس الفكرية اليمينية الفرنسية، التي هي بدورها متأثّرة بشيء من الرومنطيقية في رؤيتها إلى الدين عنصراً هامّاً من عناصر الهوّية.

ولا بدّ من الإشارة هنا أيضاً إلى محاولات فرنسا في القرن التاسع عشر إلى تأسيس «محمية» نصرانية في الشرق، أساسها الطائفة المارونية التي انفتحت على أوروبا منذ القرن السادس عشر، وذلك بفضل جهود الأمير فخر الدين المعني الذي أسّس روابط متينة مع إيطاليا، ورعى الموارنة مراعاة خاصّة لتقوية أسس حكمه في جبل لبنان. وهذه المحاولات الفرنسية أدّت إلى نشوء فكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين لدى إنجلترا المُجابِهة للتوغّل الفرنسي في الشرق العربي عبر جبل لبنان. وإذ لم يتمكّن الفرنسيون من إقامة دولة نصرانية بسبب معارضة الإنجليز الذين تحالفوا مع الدولة العثمانية وزعامات الطائفة الدرزية لمواجهة المشروع الفرنسي، فقد أدّت هذه اللعبة البشعة إلى إقامة نظام القائمقاميتين في الجبل، وهو أوّل تقسيم على أساس طائفي، ومن ثمّ إلى نظام المتصرفية، حيث نجحت فرنسا في الحفاظ على فكرة الوطن القومي المسيحي عبر فرض اختيار حاكم لبنان، (الوالي)، من العثمانيين النصارى، (من غير لبنان). كذلك، وإذ طويت فكرة إنشاء الوطن القومي اليهودي مرحلياً لدى الديبلوماسية البريطانية لقلّة اهتمام يهود إنجلترا بالفكرة، فقد عادت إلى البروز في نهاية القرن مع انفجار شعور المعاداة لليهود في أوروبا.

ولتكملة الصورة، أودّ أن أذكر أيضاً سياسة الأمير بشير الثاني الشهابي الذي تحالف مع فرنسا في بداية القرن التاسع عشر، وفتح البلاد أمام جيوش إبراهيم باشا المصري، وسياسة والده محمد علي القائمة على التحالف مع فرنسا ضدّ إنجلترا والسلطنة العثمانية. إن سياسة الأمير بشير في جبل لبنان أدّت إلى الدخول في معارك طاحنة مع الإقطاع الدرزي ومن ثمّ إلى تململ كبير في صفوف الفلّاحين الموارنة بعد أن أجبرهم الأمير بشير على حمل السلاح لمؤازرة القوات المصرية. وكانت نتيجة هذه السياسة المجازر البشعة التي وقعت بين الموارنة والدروز بعد قرون من الانسجام والوئام. وقد ترك ذلك أثراً كبيراً في نفوس أبناء الطائفتين الدرزية والمارونية، وهو الأثر الذي تواصل دفيناً في النفوس حتّى انفجرت الفتنة مجدّداً وعادت المجازر البشعة في الشوف خلال الظروف الأليمة أثناء الاحتلال الإسرائيلي.

ذكرتُ كلّ هذه الأحداث الضخمة باقتضاب، لأشير إلى الحركات الإعلامية الضخمة والتيّارات الفكرية التي أطلقتها فرنسا تأييداً لسياستها في جبل لبنان، والقائلة بضرورة حماية النصارى من تعصّب المسلمين، (واعتبرت الدروز منهم رغم خصوصيتهم). وقد نشأ جوّ عامّ في أوروبا حول «الأقليات» النصرانية الواجب حمايتها من تعصّب المسلمين، (وقد وصفت ذلك في أطروحة دكتوراة بعنوان **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**). وقد تأثّر المسيحيون اللبنانيون بهذا الجوّ كلّه، خاصّة وأنهم أصبحوا ينالون تربية حديثة في مدارس الإرساليات ويتقنون اللغات الأوروبية. وهذه الظاهرة هي التي تفسّر وجود أكثر من تيّار لدى الكيانيين وأحياناً مواقف متناقضة في صفوف نظرة بعض الشخصيات الممثلة لمذهب الكيانية.

هذا ولقد ارتسم في أوساط الرأي العام المسيحي خط انقسام بين فريق يغلب عليه الخوف من المسلمين، (بعد ما حدث من فتن ومذابح)، ويطالب بحمايات وامتيازات في نظام الحكم وفريق آخر لا يُقدّم هذا الخوف والمطالبة بل يدعو ـ تحت تأثير التيارات الفكرية الفرنسية الداعية إلى الديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات بين مواطني الوطن الواحد إلى إنشاء دولة لبنانية حديثة، غير طائفية ومستقلة عن فرنسا. ولقد جرّ هذا الانقسام في خلفية الكيانيين الذهنية إلى شيء من الانفصام كان من مفاعيل تجاوزه ما شهدناه من بروز تيارات مختلفة في صفوف الكيانيين.

أولاً ـ التيار الأول: لبنان وطن قومي مسيحي

هو التيّار الذي ركّز على قضية اضطهاد الأقليات المسيحية في الشرق من قبل الكيانات السياسية الإسلامية، وهو التيّار الأكثر تأثّراً بالحملات الإعلامية الضخمة الأوروبية المنشأ، وذات النزعة الاستعمارية القائلة بتعصّب المسلمين ورفضهم التعدّدية الدينية. وهي الحملات التي كانت تهدف إلى تبرير تفكيك السلطنة العثمانية وتفتيت أقاليمها إلى كيانات متعدّدة تحت حماية الدول الأوروبية. وكان هذا التيار يرى أن جبل لبنان يجب أن يصبح الملجأ أو الوطن لكلّ الطوائف النصرانية في الشرق، وأن للنصارى في الشرق الحقّ في إقامة مثل هذا الوطن والتحرّر من حكم المسلمين عليهم.

وفي نظر هذا التيّار، الذي نشط بشكل خاصّ في بدايات القرن، وحظي بدعم أوساط فرنسية واسعة، لا فرق بين حكم الأتراك والحكم العربي، فكلاهما حكم إسلامي يقوم بمضايقة النصارى ولا يسمح لهم بممارسة الحكم. وكان عداء هذا التيّار لأفكار وتصوّرات القومية العربية مبنياً على الاعتقاد بأن القومية العربية لن تكون إلّا شكلاً جديداً من قومية إسلامية لا تعترف بأيّ دور سياسي واجتماعي للنصارى في حكم كيان عربي قد يستقلّ عن الكيان العثماني. ولم يكن هذا التيار يحبّذ توسيع حدود لبنان بعد الحرب العالمية الأولى لكي تبقى الأغلبية السكانية في لبنان لصالح النصارى.

وقد تهمّش هذا التيار نسبياً مع نجاح تجربة لبنان الكبير وتثبيت عقيدة الميثاق الوطني من قبل التيّار المناهض الأكثر انفتاحاً واعتدالاً، كما سنرى فيما بعد. غير أنه عاد وبرز بقوة على الساحة الفكرية اللبنانية وتجسّد في أطروحات الجبهة اللبنانية، وبشكل خاصّ القوات اللبنانية. ومن العوامل التي أعطت بعض المصداقية لهذه الأطروحات بروز السلفيات السياسية ـ الدينية الإسلامية وحركات التشدّد الديني في مواقع عديدة من العالم العربي، خاصّة منذ السبعينات، حيث موّلت المملكة العربية السعودية حركات إسلامية تبالغ في التشدّد الديني وترفض مفاهيم الحداثة السياسية، ثمّ انفجرت الثورة الإيرانية وأخذت طابعاً دينياً حادّاً ومعادياً للغرب، وأصبحت تروّج هي أيضاً لضرورة إقامة أنظمة إسلامية متشددة عند كلّ الشعوب الإسلامية.

والملفت للنظر أن هذا التيّار، رغم تمسّكه بنظرة جامدة ومبسّطة إلى التاريخ الشرقي، قد اعتمد في مقولاته المفاهيمَ السياسية الحديثة الدائرة حول الديمقراطية والعلمانية، وهو يعلن أن المشكلة في الشرق تكمن في استحالة ممارسة النظام الديمقراطي في ظلّ المجتمع المسلم، ليس لأنه لا يمكن أن يفصل الديني عن الزمني فحسب، بل لكونه يرى في الدين ما يكفي لتنظيم الحياة المجتمعية، دون الاستعانة بأي جهد فكري جديد خارج القوالب الدينية التقليدية ويبرّر بذلك مطالبته بنظام خاصّ للنصارى في المشرق، (المجتمع المسيحي في مقولات الجبهة اللبنانية)، منفصل عن أيّة علاقة عضوية بالمسلمين، باعتبار أن النصارى الشرقيين، بنظر هذا التيّار، يشاركون

الغرب قيمه الديمقراطية، (والغرب نصراني)، التي يرفضها المسلمون. ولا يشعر هذا التيار بأيّ حرج من هذا الموقف لأنه لا يعلم شيئاً عن تاريخ بروز الحركة الديمقراطية العلمانية في الغرب وتعقيداتها كنتيجة للحروب الدينية في قلب الحاضرة المسيحية. وهو، في الحقيقة، يرى كلّ شيء جامداً في التاريخ وذا ثنائية تبسيطية بين شرق إسلامي متخلّف ومتزمّت دينياً وغير ديمقراطي وغرب مسيحي متقدّم باستمرار، وديمقراطي.

ويعزّز هذا التيّار موقفه بحجّة هامّة تقول إن للمسلمين في الشرق السيادةَ على ٢٠ دولة عربية، فلماذا لا تكون السيادة في دولة واحدة ـ لبنان ـ للمسيحيين، وهم يرون أيضاً أن السيادة أعطيت لليهود على فلسطين بدعم من الغرب، فلماذا لا تُعطى في لبنان إلى النصارى القاطنين للبلاد منذ آلاف السنين دون انقطاع؟ وتزيد قوّة الحجّة عندما يذكر هذا التيّار ما أصاب نصارى الشرق من عذاب على أيدي الحكم الإسلامي، وبشكل خاصّ دَفْع الجزية، وهي ضريبة خاصّة فرضت على أهل الكتاب من يهود ونصارى في الشريعة الإسلامية، وكذلك حمل إشارة خاصّة في لبسهم للتدليل على كونهم نصارى، وعدم مساواتهم بالمسلمين، (وهذه إجراءات وأساليب زالت منذ زمن، وسنعود إلى هذا الموضوع الحسّاس فيما بعد).

هذا المنطق كلّه نجده في الإعلام الغربي منذ مدة طويلة، ويتمحور حول قضية الأقلّيات المضطهدة وتأمين حقّها في تأكيد خصوصياتها الدينية أو العرقية أو اللغوية بالنسبة للأغلبية. وهو منطق يدخل في تناقض مع النظريات القومية الديمقراطية التي تدعو إلى جعل الأوطان قوميات متجانسة يطبّق فيها القانون على الجميع مهما وجد من خصوصيات في بعض المجموعات الفرعية داخل الوطن، كما اعتمدته تركيا منذ حكم مصطفى كمال في بداية القرن العشرين، وذلك على خلاف الدول العربية ولبنان.

ثانياً ـ التيار الثاني: لبنان دولة قومية علمانية

هو تيّار لم يكتب له النجاح إذ فرض التيّار الثالث، الذي سنأتي على ذكره فيما بعد، رأيه على كلٍّ من التيّارين الأول والثاني. وهذا التيّار الثالث هو الذي

دخل في الميثاق الوطني مع الزعامة الإسلامية السنّية متمثّلة برياض الصلح. أما التيّار الثاني فقد دعا إلى إنشاء دولة حديثة في حدود لبنان الكبير، ديمقراطية وعلمانية وخارج أيّة حماية أجنبية، فرنسية كانت أو عربية. ولم يتأثّر هذا التيّار بالاعتبارات الطائفية، وكان على بيّنة من النيّات الاستعمارية الفرنسية، وكان يؤمن بكلّ القيم السياسية الحديثة، ولم يَرَ أن المسلمين غير مؤهّلين للتكيّف معها. لم يكن لهذا التيار أيّة عدائية خاصّة تجاه العرب أو الديانة الإسلامية، غير أنه كان يرى أنه لا بدّ من فصل الدين عن السياسة واستبعاد رجال الدين من النصارى والمسلمين عن الميدان السياسي. وقد حاربت فرنسا، بشدّة، هذا التيار الداعي إلى المطالبة بالاستقلال والاستغناء عن حمايتها، ونفت الكثير من الشخصيات المعادية لحمايتها إلى مصر. وربّما كان موقف جبران خليل جبران وآراءه المعادية للطائفية قد أثّرت على تكوين هذا التيّار الذي جمع بين شخصيات متعدّدة العقائد السياسية، منها شخصيات مستقلّة، مثل يوسف السودا والمؤرّخ يوسف إبراهيم يزبك المتأثّر بالفكر الاشتراكي. ولم يتمكّن التيّار الاستقلالي هذا من أن ينتظم في أي تنظيم سياسي نظراً لموقف سلطات الانتداب منه، غير أن نفوذه العلماني استمرّ بعد الاستقلال، إذ برز بقوّة مثلاً في الإضراب الطويل لنقابة المحامين عام ١٩٥٠ احتجاجاً على تقوية صلاحيات المحاكم الروحية. كما تمثّل أيضاً في بعض شخصيات الحزب الديمقراطي الذي تأسّس في بداية السبعينات، ودعا بشدّة إلى وضع قانون أحوال شخصية موحّدة.

وفي نظري، فإن هذا التيّار لم يقْوَ بسبب نجاح التيّار الثالث في نشر سلسلة الأفكار التي أدت إلى الميثاق الوطني والتي توغلت في نفوس كثير من اللبنانيين من كل الطوائف.

ثالثاً - التيار الثالث: الفكر الشيحي والميثاق الوطني

هذا التيّار، في الحقيقة، قام بوضع نظرية شاملة توفيقية حول الكيان اللبناني وهويّته. بطله الفكري ميشال شيحا القريب عائلياً وفكرياً من بشارة الخوري. وميشال شيحا عرف كيف يلغي، بالشكل، التناقض بين المبادىء الديمقراطية الحديثة الداعية إلى تساوي الجميع أمام القانون، وبين التمسك بعدم فصل

الدين عن الدولة، بل العكس، قام ميشال شيحا بوضع نظرية رائعة لتبرير اعتماد النظام الطائفي منطلقاً من مبادىء ديمقراطية.

(ب) التوفيق الظاهري بين الطائفية والديمقراطية

أكّد ميشال شيحا أن التعدّدية الطائفية في لبنان وتكريس دور الطوائف في نظام الحكم في لبنان هي ضمانة لحقوق اللبنانيين ولحرّيتهم، وهي السدّ المنيع أمام محاولة أيّة فئة من الفئات اللبنانية، أكانت طائفية أم عقائدية حديثة، الاستيلاء على السلطة والاستفراد بها على حساب الفئات الأخرى. ولقد أكّد شيحا، ومجموعة المثقّفين، من مسلمين ونصارى، المتأثّرين بأفكاره والذين عبّروا فيما بعد عن أفكارهم من خلال تأسيس منبر فكري تحت اسم الندوة اللبنانية(*)، وفحوى هذه الأفكار أنّ لبنان لا يقوم إلّا بجناحيه، (المسلم والمسيحي)، كنقطة لقاء بين الشرق والغرب وليس كنقطة تنافر، وهو المثل المناقض لمحاولات الحركة الصهيونية إقامة دولة مبنية على الهوّية اليهودية الحصرية.

وكان شيحا يرى أن إشراك الطوائف في الحكم يؤمّن الاعتدال السياسي للجميع، وأن لبنان لا يمكن أن يحكم من خارج الطوائف وإلّا فقد ميزته التاريخية وأصبح بلداً دون سمات خاصّة، بينما هو فريد من نوعه بتعايش الإسلام والمسيحية فيه على مرّ العصور، ودون أن تسعى أيّة طائفة إلى سحق الطائفة الأخرى. وكان يرى أيضاً أن لبنان ملجأ، ليس فقط للنصارى إنّما أيضاً للطوائف الإسلامية غير المعترف بها من قبل الكيانات السياسية الإسلامية التي تتالت على حكم المنطقة. كما كان شيحا يقول إن ميزة لبنان أنه مجمع أقلّيات دينية مختلفة.

ورغم أن ميشال شيحا لم يترك آثاراً تُذكر مكتوبة باللغة العربية، إذ كان

(*) أسّس الندوة اللبنانية المرحوم ميشال أسمر وجعلها منبراً راقياً لنشر أفكار الاعتدال السياسي والفكري وتقوية «الحوار الإسلامي - المسيحي» في لبنان. وقد حاضر في الندوة اللبنانية كبار الشخصيات الفكرية والسياسية اللبنانية، وأثّر الجوّ «الحواري» للندوة تأثيراً إيجابياً على مجمل الحياة الفكرية اللبنانية.

يكتب عموماً باللغة الفرنسية، فهذا لم يمنع أفكاره من أن تنتشر بشكل واسع في الثقافة السياسية اللبنانية العامة. وسِرُّ هذا الانتشار، في نظري، أن مجموعة أفكاره كانت تطمئن الجميع في موضوع الهوّية اللبنانية، (باستثناء العقائديين العروبيين والقوميين السوريين)، وبشكل خاصّ المسلمين المتخوّفين من إقامة نظام ديمقراطي علماني يحرمهم من خصوصية أحوالهم الشخصية كما أتت في الشريعة الإسلامية، وكذلك المسيحيين الخائفين من استيلاء المسلمين على السلطة والوقوع في وضع الأقلية، (أهل الذمّة). كما أن النظرة إلى لبنان كنقطة لقاء بين الشرق والغرب، عن طريق تعايش المسلمين والنصارى، أتت لتوهم الناس بأن الصراع الاستعماري حول الشرق يتحوّل في لبنان إلى حوار عقلاني مهذّب ومثمر.

لذلك لم يدقّق الناس كثيراً في تماسك أفكار ميشال شيحا؛ فهو أقنع الناس، بقوّة عبقريته، بحلّ يؤمّن التوفيق بين الحداثة الديمقراطية والتقاليد الشرقية المتجسّدة في قوة الطوائف واستمرارها عبر التاريخ، وكذلك بين الشرق «المؤمن» والمتمسّك بديانته، والغرب «العلماني» الحديث الفاتح بعلومه وتقنيّاته وديمقراطيته. وعلى هذه الأرضية تمّ وضع الميثاق الوطني على أساس تنازل المسيحيين عن الحماية الفرنسية وتنازل المسلمين عن المطالبة بانضمام لبنان إلى كيان عربي موحّد، (مع سوريا بشكل خاصّ)، وكذلك تمّ تكريس مبدأ توزيع الوظائف العامّة الرئيسية بين الطوائف الكبرى، (وإن «بصورة مؤقّتة» كما أتى في المادة ٩٥ من الدستور). هذا مع العلم أن المبدأ المذكور قد أُدخل إلى جبل لبنان مع نظام المتصرفية، ليس فقط في الوظائف الإدارية إنّما أيضاً في وظائف التمثيل السياسي.

(ج) عدم رؤية الطوائف في ارتباطاتها بالقوى الخارجية والتناقض الجوهري بين الطائفية والمساواة أمام القانون

لم يَعِ الناس حينذاك، (وما يزال الكثيرون لا يعونه إلى اليوم)، مدى التناقض بين المبادىء الديمقراطية الحقيقية الداعية إلى تعادل الفرص أمام جميع أبناء الوطن في كلّ ميادين الحياة العامّة ونظام الحصص الطائفية في

إدارة البلاد. كما أن أحداً لم يشعر بخطر إبقاء الطوائف مرتبطة بأمور الحكم، فالطوائف اللبنانية ليست طوائف محلية بحتة ـ أكاد أقول قومية أي لا علاقة لها بمجموعات طائفية مماثلة خارج لبنان ـ بل هي طوائف لها امتدادات هامة خارج لبنان. وإذا كانت الروابط بين الطوائف اللبنانية، ومجموعات أو مراجع دينية واقعة خارج لبنان، مجرّد روابط روحية في الأصل، فإن الدخول في العصر الحديث مع بدايات النهضة الأوروبية ومن ثمّ التوسّع الاستعماري الأوروبي في الشرق قد نقل هذه الروابط من المرجعية الروحية في الشؤون الإيمانية إلى المرجعية السياسية لصالح الدول ذات النفوذ، أوروبية كانت بالنسبة للطوائف المسيحية، أو شرقية بالنسبة للطوائف الإسلامية. وخير مثال على ذلك نوعية الروابط بين الموارنة وفرنسا، والروم الأرثوذكس وروسيا، أو اليونان والروم الكاثوليك، والنمسا والدروز، وإنجلترا والسلطنة العثمانية، والشيعة وإيران والعراق، والسنّة ومصر والسعودية.

فالحقيقة أن النظام الطائفي، مهما سعينا إلى إضفاء طابع حضاري ديمقراطي عليه، ليس فقط لا يمكن أن يؤسّس هوّية في الظروف التي نعيشها منذ مئتي سنة من اضطرابات الشرق تحت وطأة الدول الكبرى، بل هو مجرّد آلية لتشجيع تدخل الدول في الشؤون المحلّية. والحقيقة التي لا بدّ من مجابهتها هي أن التوازنات الطائفية في لبنان وأهمّية حصّة كلّ طائفة في إدارة الكيان ليست من صنع إرادة اللبنانيين، بل هي نتيجة لتوازن القوى الخارجية الفاعلة على الساحة اللبنانية، وأدواتُها الطوائفُ اللبنانية. من نظام القائمقاميتين إلى المتصرفية، إلى اتفاق الطائف، مروراً بالميثاق الوطني، عَكَسَ وضعُ النظام الطائفي وكيفيةُ توزيع الحصص توازنَ القوى الإقليمية والدولية التي بها ترتبط الطوائف اللبنانية بروابط لم تعد روحية بل أصبحت سياسية ومادّية وعقائدية.

وهذا ما لم يفهمه إلى اليوم ورثةُ ميشال شيحا الروحيون، ومن بينهم الصديق الدكتور أنطوان مسرا الذي يدعو إلى بناء «الديمقراطية التوافقية» على أساس استمرار النظام الطائفي. وهذه النظرية جميلة جداً ومقنعة وصالحة للتطبيق في سويسرا وبلجيكا وهولندا، حيث تلعب الأحزاب الطائفية دوراً كبيراً ضمن إطار ديمقراطي متطور ومستقر في كل أوروبا الغربية، إنّما لا تصلح في البيئة اللبنانية العربية المتميّزة بصراعات دولية وإقليمية عملاقة، (بما

فيها غرس الكيان الإسرائيلي بالقوّة والقهر ضدّ إرادة الأغلبية الساحقة من العرب)، حيث يوظّف الدين ويجنّد بأبشع أشكاله في الصراعات السياسية. ولا نغفل، بالطبع، تناقض النظام الطائفي وتعدّد قوانين الأحوال الشخصية بالنسبة إلى المفهوم الحديث للدولة ولحقوق الإنسان ومبدأ تعادل الفرص أمام القانون وإمكانية شغل أيّ مركز من مراكز الحياة العامة حسب الجدارة وليس حسب الانتماء الطائفي.

لذلك، ورغم بريقها، انهارت أطروحات ميشال شيحا مثل قلعة ورقية عام ١٩٧٥ وعاد حوار الطرشان بين الزعامات الإسلامية والزعامات المسيحية. وكانت المهزلة الكبرى في جلسات الحوار الوطني والمناظرة بين صائب سلام وبيار جميّل على شاشة التلفزيون في بدايات الحرب، عندما اقترح صائب سلام نظاماً على الطريقة اليوغسلافية للبنان، حيث تكون رئاسة الجمهورية مكوّنة من مجلس رئاسي يرئسه بالتناوب، على مدى سنة، (كلّ عضو من الأعضاء ممثلاً للطائفة التي ينتمي إليها)، ومن ثمّ جلسات الوفاق في كلّ من جنيف ولوزان في سويسرا عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، وأخيراً مسرحية مناقشة اتفاقات الطائف في المملكة العربية السعودية. فالحقيقة أنه، خارج فكر ميشال شيحا، لم يكن في الساحة أيّ طرح جدّي حول الهوّية اللبنانية ونظام الحكم الأنسب، إذ إن الرافضين للمدارس الفكرية الكيانية لم يكن لهم رؤى مقنعة وجامعة يمكن أن تلتفّ حولها أغلبية من كلّ الطوائف.

الأطروحات الفكرية اللاّكيانية

لم يجمع بين هذه الأطروحات إلّا عنصر واحد هو العداء للاستعمار الفرنسي والإصرار على أن لبنان كيان اصطناعي اقتطعته فرنسا من كيان آخر له شرعية مبنية وثابتة في التاريخ. غير أن تحديد هوّية هذا الكيان الآخر الذي عنه انفصل لبنان لم يتّفق عليه أحد من غير الكيانيين، كما لم ينظر أحد إلى مصلحة الأفراد القاطنين لبنان، بل كلّ واحد راح يبحث عن مرجع شرقي خارج حدود لبنان ليعمل من أجل وضع لبنان تحت وصايته. ويمكن تقسيم الفكر غير الكياني إلى ثلاث مدارس:

(أ) مدارس الفكر اللاكيانية

أولاً - المدرسة الأولى: لبنان جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية

يتّفق أهل هذه المدرسة في مواجهة مباشرة للتيّار المسيحي الأوّل، وتنطلق، في نظرتها إلى لبنان، من قناعة إسلامية راسخة بأن الاستعمار والاستعمار فقط هو المسؤول عن تفتيت شمل المسلمين وعن انهيار نظام الخلافة الإسلامية كما ورثه العثمانيون. وهذه المدرسة الإسلامية لا تعترف بوجود قومية عربية أو قومية لبنانية، فهي ترى أن النظريات القومية الحديثة بدعة أوروبية ومؤامرة. وفي نظرها أن القومية الوحيدة أو الرابطة القومية الوحيدة هي رابطة الدين، وعلى المسلمين أن يتّحدوا ويعيدوا نظام الخلافة ويتقيّدوا بالشريعة الإسلامية ولا يعترفوا بالقوانين الحديثة في إدارة الشأن العام.

وترى هذه المدرسة أن لا وجود للبنان ككيان مستقلّ، بل إن لبنان يجب أن يبقى جزءاً لا يتجزّأ من ديار المسلمين، على أن يعامل النصارى كأهل ذمّة. وفي نظرها أيضاً أن كلّ ما حصل، منذ عهد فخر الدين المعني، هو من صنع الاستعمار وأعمال الإرساليات الدينية المسيحية، وهي ترى في التحرّكات الاستعمارية حروباً صليبية جديدة. أمّا وهن المسلمين في العلم والتكنولوجيا وعجزهم العسكري أمام الغزوات الأجنبية، فهي - في رأي هذا التيار - نتيجة الابتعاد عن الشريعة الإسلامية والتأثّر بأفكار أوروبا حول الديمقراطية والقومية. وهي، كما ذكرنا، لا تؤمن بالقومية العربية أو القومية السورية، بل تحارب أيّ فكر قومي. ومن أعلام هذه المدرسة في لبنان أسامة فرّوخ الذي اشتهر بكتاباته ضدّ الإرساليات الأجنبية في لبنان، والشيخ رشيد رضا، خاصّة بعد أن ابتعد عن جوّ النهضة العربية على أثر زيارته إلى نجد واتصاله بالحركة الوهّابية والتأثّر بها.

والجدير بالذكر هنا أنه كان لدى حركة النهضة العربية تيّار إسلامي، لم يكن متشدّداً دينياً، إنّما كان ينظر إلى قضية الشرق والعرب على أنها جزء من مشكلة انحطاط المسلمين أمام تقدّم أوروبا، وأنه لا بدّ من العمل لشدّ الروابط بين المسلمين أينما وُجدوا، وتقوية السلطنة العثمانية، وهي الموكلة بالدفاع عن المسلمين أينما وجدوا. ومن أعلام هذا التيّار الأمير شكيب أرسلان، (وهو درزي)، وأحمد فارس الشدياق (وهو ماروني أشهر إسلامه بعد وفاة أخيه من جرّاء سجنه في البطريركية المارونية لاعتناقه المذهب

البروتستنتي)، إلى جانب الأفغاني، (الإيراني الأصل).

ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن زعامة هذا التيّار ورثتها بعد الحرب العالمية الأولى المملكةُ العربية السعودية منذ نشأتها في عام ١٩٢٥، بعد استيلاء العائلة السعودية على مكّة المكرمة والمدينة المنوّرة في الحجاز، فالعقيدة الرسمية للدولة السعودية، المبنية على المذهب الوهّابي المتشدّد دينياً، هي العمل من أجل المسلمين حيثما وجدوا، (من الصين والفيليبين في أقصى آسيا إلى مغاربة فرنسا والسويد)، وعدم الاعتراف بأن للعرب شخصية قومية خاصّة تميّزهم عن سائر الشعوب الإسلامية.

ثانياً ـ المدرسة الثانية: لبنان جزء لا يتجزأ من الأمة العربية

هي المدرسة العروبية التي تأثّرت بأفكار أوروبا حول القومية والديمقراطية وروّادها، بشكل عامّ، طالبوا بفصل الدين عن الدولة أو على الأقلّ بعودة الخلافة الإسلامية إلى العرب، (عبد الرحمن الكواكبي). فهم رأوا أن انحطاط العرب بعد مجدهم القصير أيّام الخلافة الأموية والعبّاسية، بل زوالهم من التاريخ، سببه استيلاء العجم، من فرس وأتراك، على مقاليد الحكم في الخلافة، ومن ثمّ قفل باب الاجتهاد والقضاء على الحرّية الفكرية. وهم يرون في العرب كلّ صفات المجتمع القومي وبشكل خاصّ وحدة اللغة والتاريخ المشترك في الأمجاد والانحطاط. وإذا كان بعض العروبيين قد أعطوا للإسلام دوراً هامّاً في تكوين الوعي القومي العربي، (ومنهم بعض النصارى مثل ميشال عفلق مؤسّس حزب البعث)، رأى البعض الآخر أن اللغة هي العامل الجامع الحقيقي، (ساطع الحصري)، وأن كلّ من يتكلّم اللغة العربية، بغضّ النظر عن ديانته وأصله العرقي، هو عربي، (وإن تنكّر لعروبته).

والملفت للنظر في هذه المدرسة العدد الكبير من الشخصيات المسيحية في كلّ من لبنان وسوريا التي تحمّست لمفهوم العروبة وروّجت له، (منها بشكل خاصّ أمين الريحاني الماروني)، وهي تكوّن تواصلاً منطقياً مع الجيل السابق من روّاد النهضة العربية اللبنانيين الذين عملوا في ميدان تحديث اللغة العربية وتقويتها. ولا بدّ هنا، لتبيان مدى حالة الضياع الفكري التي نتخبّط فيها في المنطقة العربية، لا بُدّ من الإشارة إلى أن المدرسة الأولى، أي الداعية

إلى قومية إسلامية والمتنكّرة للعروبة، تتّهم النصارى من المدرسة الثانية بأن أعمالهم من أجل إحياء التراث القومي العربي هي جزء من مؤامرة تهدف إلى ضرب وحدة المسلمين وإلى تفريق العرب منهم عن إخوانهم المسلمين في مناطق أخرى من العالم. والطريف في الأمر أن عدداً من المدارس الاستشراقية في أوروبا تشاطر الإسلاميين رأيهم إذ ترى، هي بدورها، في القومية العربية عملاً اصطناعياً قام به العرب النصارى للتخلّص من الحكم التركي الإسلامي.

■ هل القومية العربية من اختراع العرب النصارى؟

وفي السياق نفسه، أودّ أن أذكر مؤلّفين عائدين إلى صديقين أكنّ لهما كلّ الاحترام والتقدير، غير أن نظرتهما إلى مساهمة النصارى من روّاد النهضة العربية جزء من الحالة الضبابية التي نعيشها. فهذا كتاب هشام شرابي **المثقفون العرب والغرب** حيث يقيّم حركة النهضة العربية ويقرّر بأن النصارى انجرّوا إلى الفكر الغربي، وفقدوا جذورهم الشرقية، وأن المسلمين على عكسهم تمسّكوا بشرقيتهم وقيمهم التقليدية ومنها الدين كرابطة مجتمعية في حين أن الحقيقة غير ذلك، ذلك أن الكثيرين من روّاد النهضة المسيحيين، وعلى رأسهم ميخائيل نعيمة وجبران خليل جبران، تمسّكوا بشرقيتهم ورفضوا الكثير من المفاهيم الغربية، بينما قام بعض العلماء من المسلمين بنشر أفكار في السياسة وحقوق الإنسان والعلمانية والحرّية، متأثّرين بالنظريات الأوروبية، وبشكل خاصّ بفلسفة الأنوار والفكر الليبرالي الإنجليزي أو فكر الثورة الفرنسية، (أذكر منهم على سبيل المثال علي عبد الرزاق ومحمّد عبده وأحمد أمين وخالد محمد خالد وطه حسين في مصر والكواكبي في حلب).

فالتفريق بين المثقفين العرب على أساس الانتماء الديني ليس خطّاً فاصلاً ذا دلالة، فقد رأينا سابقاً مَثَلَ أحمد فارس الشدياق أو الأمير شكيب أرسلان ولهما كتابات إسلامية الاتجاه.

أما المفكّر الآخر فهو الصديق الحميم شارل رزق، الذي قام مؤخّراً بوضع مؤلّفين باللغة الفرنسية حول فشل العرب في قوميتهم، يتّهم فيهما المثقّفين النصارى من روّاد النهضة العربية بسطحية أفكارهم، ويقول بأن العروبة كفكرة

ومحاولة سياسية لم تكن إلّا مشروع الديبلوماسية الإنجليزية للسيطرة على العرب، (وهذا ما كانت تقوله أيضاً الدوائر الاستعمارية الفرنسية في بدايات القرن). ويزيد شارل رزق أن العرب لم يتمكّنوا يوماً من الخروج من شعورهم بالانتماء الإسلامي الحصري. وهذا بطبيعة الحال كلام انفعالي ناتج عن خيبة الأمل أمام سوء تصرّف الزعماء العرب تجاه سياسات الدول الكبرى التي يحلّلها الصديق شارل رزق تحليلاً رائعاً دقيقاً.

■ تناحر الأنظمة العربية وتناقضاتها بشأن الوحدة العربية

وفي تقديري أن الفكر العربي فكر غني ومتعدّد المصادر الفكرية، وقد ساهمت فيه، على قدم المساواة، شخصيات مسلمة، (مثل ساطع الحصري والكواكبي وآخرين)، وشخصيات مسيحية، (مثل الدكتور قسطنطين زريق وأمين الريحاني وغيرهما). وأرى أنه من التبسيط الجائر التفريق بين المسلمين والنصارى في الحركة الفكرية العروبية، أو اتهام الحركة بأنها حركة منقطعة الجذور ومتفرعة عن الفكر الغربي بسبب دور المسيحيين فيها أو دور شخصيات غير مسيحية، إنما تنتمي إلى أقلّيات مذهبية وعرقية.

والمشكلة الأساسية التي واجهتها الفكرة العروبية هي تحوّل الأنظمة السياسية العربية الداعية إلى القومية العربية إلى أنظمة متناحرة الواحد ضدّ الأخر، والمنزلقة في حرب المزايدات والشعارات البرّاقة، بالإضافة إلى إطاحة الحرّيات في معظم تلك البلدان بحجّة محاربة الاستعمار وأعوانه المحلّيين؛ ثمّ انتشار أفكار القومية الإسلامية المناهضة للقومية العربية بدعم من الدول النفطية الساعية إلى التحرّر من النفوذ الناصري المهيمن. وقد ساعد على هذا الانتشار الثروة النفطية بما أُعطيت من وسائل مادية وإعلامية ضخمة، وكذلك السياسة الأمريكية عالمياً التي استغلّت وجود السلفيات الدينية المسيحية والإسلامية واليهودية لمحاربة «الإلحاد» والأنظمة والأحزاب الشيوعية. وقد حلّلتُ ووصفتُ بإسهاب تلك التغييرات الضخمة على الساحة العربية في كلّ من مؤلّفاتي التاريخية الثلاثة المذكورة سابقاً، ولا حاجة هنا إلى التوسّع في الموضوع. هذا بالإضافة إلى غضّ النظر عند العروبيين عن الفروقات

الحضارية والاجتماعية التي تطوّرت عبر القرون بين المقاطعات العربية المختلفة، ليس فقط بين المشرق والمغرب العربي، وإنّما أيضاً داخل كلّ من المشرق والمغرب.

فالحقيقة أن الكيان العروبي المنشود لدى العروبيين لم يكن واضح المعالم وملموساً لدى اللبنانيين بالنسبة إلى حدوده ونظامه السياسي المستقبلي وقدرة وكفاءة زعامة الهاشميين ومَنْ حولهم من زعماء الثورة العربية ضد العثمانيين وذلك في مقابل عادات وتصرّفات محلّية لبنانية صريحة وحقيقية، وحيوية الطوائف اللبنانية، (وأنْ ترقص على إيقاع التوازنات الدولية والإقليمية كما ذكرنا). هذا بالإضافة إلى وجود تيارات إسلامية معادية للقومية العربية، وبروز عصبيات مذهبية في أنحاء مختلفة من المشرق العربي. فالمؤمنون بالوحدة العربية والعاملون في الحقل السياسي لم يروا كلّ تعقيدات الواقع من المحيط إلى الخليج ولم يطوّروا نظرة فيدرالية يمكن أن تستوعب تدريجياً، وبشكل ديمقراطي، خصوصيات ومميّزات كلّ منطقة من المناطق العربية. فكان الشعور العامّ لدى العروبيين بأن تقسيم المجتمعات العربية إلى دويلات هو مجرد نتيجة للاستعمار الغربي، وأنه لا وجود لتراكمات تاريخية قبل الإسلام وبعده نشأت المميّزات والخصوصيات، بدايةً بالصراع بين المذاهب الإسلامية، وهي عربية المنشأ في الأساس، ونهايةً بوجود تعايش ثقافات غير عربية مع الثقافة العربية في مواقع كثيرة من العالم العربي مثل الكردية والآشورية والبربرية.

وإذا كانت شخصيات، مثل ساطع الحصري أو الدكتور زريق، قد استدركت على هذا الواقع، فإن شخصيات أخرى أكثر انغماساً في العمل السياسي اليومي قد انجرفت من خلال التزامها القومي إلى نوع من الرومنطقية القوية النبض، وإنّما غير الآبهة بالمشاكل العملية التي تعترض تحقيق الوحدة العربية. ولم يتمخّض عن حماس الجماهير في الخمسينات والستينات لفكرة الوحدة العربية أيّ إنجاز عملي رصين، خاصّة بعد انهيار تجربة الجمهورية العربية المتّحدة بين سوريا ومصر، وهي التجربة التي خضّت الكيان اللبناني خضّة قوية عام ١٩٥٨ . وهذه الضبابية حول الكيان العربي المنشود من قبل العروبيين تفسّر النجاح النسبي للمدرسة الثالثة.

ثالثاً ـ المدرسة الثالثة: الكيان الأساسي هو الكيان السوري

إنها مدرسة القومية السورية التي رفع لواءها أنطون سعادة اللبناني الثائر على حالة البلاد واستعمارها من قبل فرنسا. وأنطون سعادة شخصية متعدّدة الجوانب، فإلى جانب كتاباته وأعماله الفكرية حول أمجاد الماضي والتجانس الحضاري والثقافي لبلدان الهلال الخصيب، ومكافحته للقومية اللبنانية الضيّقة والقوى الاستعمارية المؤيّدة لها، كان له توق إلى نهضة «الأمة السورية» عن طريق الحزب الواحد، تحت القيادة الفذّة للزعيم التاريخي الذي تتجسّد فيه آمال الأمّة في التحرّر من الانحطاط والتبعية. وهو، في هذا الجانب من حياته، كان أوّل منظّر عربي في حكم الحزب الواحد لتمثيل الأمّة بقيادة رجل واحد. وقد قيل إن سعادة تأثّر كثيراً بأفكار الزعيم الإيطالي موسوليني في طرح فكرة الحزب الواحد الطليعي بقيادة زعيم. وهذا في نظري ليس مهمّاً، لأن أهمية فكره تكمن في نشره لفكرة قومية سورية مستقلّة بذاتها لا تحتاج إلى العروبة. فكان سعادة يرى أن سوريا الطبيعية، (وكان يعني بذلك بلاد الشام ولبنان وفلسطين بشكل خاصّ، فلا أعلم بدقّة ما كان موقفه من بلاد ما بين النهرين أي العراق)، هي منبع من المنابع الأساسية للحضارات وذلك منذ أقدم الأزمنة. ولذلك لم يُعط للرسالة المحمّدية أهمّية خاصّة، فهو ركّز بشكل أساسي على الحضارات القديمة التي ازدهرت في سوريا وانفتاح سوريا على التفاعل الحضاري بعبقرية خاصّة جعل من السوريين شعباً مميّزاً. وإذا لم يكن قد أضمر عداء للعرب والمسلمين، فهو لم ير أن السوريين هم عرب بالمعنى العرقي، إذ إن سوريا حَضَرية قبل أن تكون بدوية وهي التي استوعبت حضارات مختلفة أعادت صياغتها بعبقرية خاصّة. وربّما تأثّر أنطون سعادة، في كتاباته التاريخية، بأعمال الأب اليسوعي البلجيكي، لامنس، حول سوريا، وهدفها التأكيد على وجود شخصية قومية سورية منفصلة تماماً عن العرب والثقافة العربية التي كان يرى فيها، بشكل حصري، نموذج بداوة ونموذجاً دينياً إسلامياً مقفلاً. وكان همّ الأب لامنس على ما يبدو دحض الأطروحات العروبية ومكافحة مطالبة الهاشميين بجمع شمل العرب، بمن فيهم السوريون، في مملكة واحدة كما كان وعد الإنجليز بذلك لنشر التفرقة بين العرب والأتراك.

وفي اعتقادي أن قوّة أفكار سعادة ونجاحها مصدرهما عودته إلى أمجاد ما قبل الإسلام، ومعالجة قضية الهوّية الكيانية في منظور تاريخي حضاري يتعدّى الانقسامات الطائفية والمذهبية، وتوظيف هذا المنظور في إطار شامل من معاداة الاستعمار وإعادة الثقة بقدرات الأمّة الحضارية التي حدّد معالمها بشكل برّاق. فالكيان السوري، كما وصفه سعادة، بدا أسهل المنال من كيان عربي عامّ من المحيط إلى الخليج. والحقيقة أن إعادة التواصل بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث خارج إطار أدبيات التيار الكياني اللبناني التي كانت تخلط بين الوضع الطائفي والماضي الفينيقي أعطت زخماً كبيراً لأفكار سعادة لدى الجيل الشابّ من اللبنانيين من كلّ الطوائف الذين كانوا يودّون الإفلات من جوّ المشاحنات الفكرية الهزيلة بين فئة من المسلمين الداعين إلى الرابطة الإسلامية أو إنشاء قومية عربية، وفئة من النصارى المطالبة بالحماية الفرنسية وضمانة حقوق النصارى تجاه أغلبية إسلامية عربية من حول لبنان.

والملفت للنظر حقّاً، أن الدولة اللبنانية، بالرغم من عدم ممارستها العنف السياسي، رأت في أنطون سعادة خطراً جمّاً على الكيان، وأقدمت على محاكمته والحكم عليه بالإعدام وتنفيذ هذا الحكم. وبمبادرتها هذه أعطت الدولة اللبنانية دفعة قوية إلى عقيدة الحزب القومي السوري، وجعلت من أنطون سعادة شهيداً وحيداً لقمع الدولة اللبنانية للآراء السياسية في الساحة اللبنانية ما قبل الحرب، مات دفاعاً عن قناعاته القومية ممّا زاد في حينه من حماس مؤيّديه. غير أن تاريخ الانشقاقات في الحزب فيما بعد، وتحوّله إلى ميليشيا مسلّحة في الأحداث البشعة التي عصفت بلبنان منذ عام ١٩٧٥، بالإضافة إلى دخول بعض عناصر الحزب في الحكم في لبنان إلى جانب ممثّلين آخرين عن الميليشيات، كلّ ذلك يعتبر من العوامل التي أفقدت العقيدة القومية السورية الهالة الكبيرة التي كانت تمتاز بها.

*

وبذلك أصبحت الساحة الفكرية اللبنانية فارغة من أيّ طرح جذّاب حول الهوّية اللبنانية. وقد ازدهرت خلال الحرب محاولات طائفية عديدة لإعادة كتابة التاريخ، وتفتيته إلى نظرات تاريخية متمحورة حول هذه أو تلك من

الطوائف اللبنانية، في جوّ من التزمّت الطائفي المؤجّج إقليمياً ودولياً. ويعيش لبنان الآن في فراغ فكري رهيب، يجعل منه فعلاً شراكة بالإكراه بين زعامات طائفية لا تطيق بعضها البعض؛ وتيأس بالتالي كلّ الإرادات الطيّبة من إمكانية إيجاد رابطة كيانية جديدة تجمع بين اللبنانيين وتعيدهم إلى شيء من الجوّ الحضاري المهذّب، بالرغم من خلافاتهم، كما كان الحال في الأجيال السابقة. ويتساءل اللبنانيون بقلق ما هو دورهم ومصيرهم في مستقبل المنطقة...

مدخل منهجي لفهم تاريخ لبنان بتناقضاته

لا تبنى الأوطان إذا لم يقم توحيد رأي فئات واسعة من المواطنين حول إطار للبناء الوطني ومفهوم واضح للقيم والمناهج التي يجب العمل بها من أجل البناء. وقد قمنا في الفصل السابق بتحليل الحالة الفكرية الضبابية والمتناقضة التي تميّزت بها معظم الأطروحات حول جوهر الكيان اللبناني، أو رفض هذا الكيان والإيمان بكيان آخر يذوب فيه لبنان. وبعد تكرار الفتن الطائفية الطابع والمذابح البشعة من قرن إلى آخر، يحقّ للبناني أن يعيد طرح التساؤل الأساسي: هل يستحقّ لبنان أن يكون وطناً؟ ألا يحتاج اللبنانيون إلى من يحكمهم من خارج لبنان؟ وقد دلّت الأحداث الأخيرة المخزية على أن القتال لم يَدُرْ بين الطوائف فحسب إنّما داخل الطوائف أيضاً وبمنتهى الشراسة، لمصلحة هذا أو ذاك من الزعماء الطائفيين. فما هو هذا الشعب الذي ينجرّ بهذه السهولة إلى كلّ أنواع القتال والتنكيل فيما بين أفراده؟ أيستحقّ فعلاً أن يعيش حرّاً مستقلاً، وهو غير قادر على حكم نفسه؟

هذه هي الهواجس التي تهزّ ضمير أيّ لبناني واع لم ينجرّ إلى العنف والتعصّب ولم يدخل جوّ الصفقات والمضاربات المالية والعقارية الذي اجتاح البلاد منذ استتاب الأمور في ثلثي أراضيه، (فالميل عند أصحاب الصفقات نسيان معاناة الجنوب واستشهاد شبابه دفاعاً عن التراب، وقتل النساء والأطفال الأبرياء على يد جيش إسرائيل وأعوانها المحلّيين). ومن أجل محاولة الإجابة على هذه الهواجس وتوضيح تراثنا التاريخي الذي إن لم نتّفق عليه، ولو بشكل عريض، لن نتمكّن من البناء مستقبلاً، فأنا أصرّ دائماً على إيجاد التفسير وتحليل الأسباب؛ وهذا بطبيعة الحال لا يعني تبرير الأعمال السيّئة والمضرّة وإعفاء من قام بها من المسؤولية، بل هو جهد فكري لا مناص منه لاستيضاح

سبل معالجة الأوضاع ومنع تكرار الأخطاء الفادحة التي تؤدّي إلى هلاك أرواح الناس بأبشع الطرق.

ما هو الوطن؟
في ضبابية الأفكار حول الوطن والقومية

الحالة الضبابية التي استعرضناها في شأن الأطروحات الكيانية والأطروحات المعاكسة تنبع في الحقيقة من خلافات فلسفية أساسية حول مفهوم الوطن والقومية. وليس بودّي هنا أن أدخل في شروحات مسهبة حول هذا الموضوع، إذ كتبت، حتّى الآن، مئات من المؤلّفات القيّمة حول القومية ولم يتّفق المنظّرون والاختصاصيون على جوهر هذه الظاهرة ومكوّناتها. لكن لا بدّ من تسجيل بعض الملاحظات حول الموضوع استكمالاً لما ورد في الفصل الأوّل.

(أ) تيّاران في الفكر الأوروبي حول الوطن

الأفكار القومية المعاصرة هي من صنع الفلسفة الأوروبية وبشكل خاصّ الألمانية والفرنسية وقد بنيت على تيّارين كبيرين مختلفين:

ـ تيّار قانوني ـ حقوقي منبثق عن مدرسة الحقّ الطبيعي المبتدئة في القرن السادس عشر في إنجلترا وهولاندا لمكافحة استبداد الملوك واستغلالهم للدين في تبرير استبدادهم، وهي مدرسة بنى عليها روّاد النهضة الأوروبية في عصر الأنوار أفكارهم حول الحرّيّة الفردية وحقوق الإنسان وحقّ تقرير مصير الشعوب.

ـ تيّار أصولي رومنطيقي رأى في وجود «الأمة» وتأكيد شخصيتها على سائر الأمم، (وفي بعض الأحيان فرض هيمنتها على الأمم الأخرى لادّعائهم تفوّقها الحضاري والعلمي عليها)، غاية وحيدة سامية في الدنيا. وقد استلهم هذا التيار من حركة النهضة والأنوار في أوروبا عودتها إلى التراث ما قبل المسيحي وبشكل خاصّ التراث اليوناني والروماني، (وأيضاً تراث القبائل الألمانية البربرية بالنسبة إلى ألمانيا). وقد رأت القوميات الأوروبية الكبيرة أن عراقة تاريخها متواصلة منذ العهود القديمة وأن عبقريتها مبنية على هذا

التواصل مع الماضي البعيد وكأن الزمن والقرون لا أثر لها على الشعوب.

غير أن الصعوبة الكبرى كانت في تحديد الأمّة أو الشعب الذي يكوّن أمّة: ما هو العنصر الأساسي الذي من خلاله نعترف بوجود شعب متميّز يحقّ له إقامة دولة مستقلّة؟ أهو الدين، (أو المذهب الديني الذي انفصل عن القاعدة الأساسية وأقام معتقدات خاصة)؟ أهو اللغة؟ أهو العرق، (وماذا يحصل عندما ينفصل داخل العرق الواحد مجموعات تتميّز باعتناق دين آخر أو لغة أخرى)؟ أهو الجماعة أو الطائفة المتميّزة ببيئة جغرافية خاصّة بها، (صحراء، بحار، جليد، أرياف بمدن قليلة، جبال)، وإنْ كان دينها وأصلها العرقي ولغتها مشتركة مع مجموعات أخرى؟ طرحت المشكلة بشكل حادّ بالنسبة للشعوب خارج أوروبا الغربية وبالنسبة إلى الشعوب التي تعيش في حالة اختلاط مع شعوب أخرى وهي محافظة على مميّزاتها. فالحقيقة أن القوميات المكوّنة والمستقرة في دولة واحدة لم تكن في بداية القرن التاسع عشر إلّا نادرة، (فرنسا، إنجلترا، إيطاليا، ألمانيا وكلّ واحدة منها ألغت، بالقوة في معظم الأحيان، التعدّدية ضمن حدودها الجغرافية المعترف بها دولياً).

(ب) تأثير الفكر الأوروبي في الشرق وتسييس الطوائف

الأفكار القومية الأوروبية عند تصديرها إلى الخارج بعد الثورة الفرنسية كان لها أثر قويّ لدى الشعوب والدول الأخرى بما فيها الدول الإسلامية. إنّما تطبيقها لم يكن بالسهل. فالسلطنة العثمانية كانت أمبراطورية متعدّدة الطوائف الدينية والمجموعات اللغوية والعرقية، وكذلك المملكة الفارسية والدولة الهندية. وأصبحت الدول الأوروبية في حملاتها الاستعمارية وتنافُسِها للاستيلاء على العالم تدغدغ مخيّلة الشعوب وتعدها بالمساعدة في نيل استقلالها عن شعوب أخرى تحكمها. وبهذا الشكل، في نظري، تسيّست الطوائف اللبنانية التي لم يكن لها دور في الشؤون السياسية في جبل لبنان إذ كانت المقاطعجية تدير البلاد باسم السلطان وتحصّل الأموال الأميرية من الفلّاحين. وكان النظام نظاماً عابراً للطوائف وليس نظاماً مبنياً على الطوائف والانتماءات الطائفية. غير أن توغّل النفوذ الأوروبي أدّى إلى تسييس الطوائف واستغلالها

إلى درجة انهيار نظام الإقطاع العائلي ليحلّ محلّه نظام تمثيل الطوائف في عهد المتصرفية بعد فشل نظام القائمقاميتين المبني على تقسيم جبل لبنان بين الموارنة والدروز، وذلك بسبب استمرار وجود الكثير من القرى المشتركة بين فلّاحين من الطائفتين.

وهكذا عمّت الفوضى أو التوتّر جميع مناطق السلطنة العثمانية حيث كانت تتعايش منذ قرون مجموعات دينية أو عرقية مختلفة، خاصّة مناطق البلقان ومناطق تعايش الأكراد والأرمن والأشوريين والأتراك والعرب في آسيا الصغرى. والمميّزات التي كانت مقبولة على مرّ العصور ولم تكن لتخلق مشاكل خاصة، أصبحت حواجز بين الناس. وقد وصفت هذه الحالة بإسهاب في مؤلّفي **أوروبا والشرق العربي**.

على أثر توغّل النفوذ الأوروبي تحوّلت «الملل» حسب المفهوم العثماني ـ الإسلامي التقليدي إلى «أقليات» حسب المفهوم الأوروبي وبات هذا المفهوم يدل على المجموعات التي لم تكن تنتمي إلى مجموعة السكان من الأتراك، أو إلى المجموعة السنّية العربية التي كانت ترى في الرابطة الدينية بينها وبين بني عثمان من الأتراك أمراً طبيعياً وتقليدياً، وقد استفادت «الملل» من هذا التطور إذ إن الدول الاستعمارية أخذت تحت حمايتها بشكل علني هذه المجموعات من حيث هي «أقليّات». وإذا كان النصيب الأكبر من العناية قد حظيت به الطوائف العربية النصرانية، (والمجموعة الأرمنية)، عبر الإرساليات وبناء المدارس الحديثة، فالقوى الاستعمارية قد اهتمت أيضاً بالمذاهب الإسلامية غير السنّية، والتي كانت تعاني من عدم اعتراف الحكم العثماني بوجودها ومميّزاتها. وهذه مشكلة تبقى مستورة في معظم الكتابات العربية، فقضية التعددية داخل الديانة الإسلامية ومتفرّعاتها المذهبية لا تعالج بشكل جدّي. وكما نعلم فهي قضية نشأت على أثر وفاة النبي محمّد وإثارة قضية خلافته، وتطوّرت فيما بعد وتشعّبت إلى فرق ومذاهب اختلفت في السياسة كما في تأويل القرآن الكريم وسنّة النبي واختلفت كذلك في أمور فلسفية ودينية عميقة. إن معظم الأدبيات الدينية الإسلامية الحديثة تغضّ النظر عن هذه الظاهرة التي سنعود إليها فيما بعد، خاصّة وأنها لا تعني لبنان فحسب بل بعض الدول العربية الأخرى أيضاً.

(ج) من هو اهل لتكوين وطن؟

وخلاصة القول هنا أن الضبابية الموجودة أصلاً في الفكر القومي الأوروبي انتقلت أيضاً إلى المنطقة الشرقية. فعلى مَنْ مِنَ المجموعات البشرية المختلفة يجب أن يطبّق كيان الدولة المستقلة القومية؟ الطائفة، المسلمين عامّة، العرب من المحيط إلى الخليج، السوريين بلا عرب الخليج والمغرب العربي، إلى المناطق الجغرافية ذات الخصوصية الواضحة؟ وقد شهدنا خلال الحرب اللبنانية ميل لدى بعض الطوائف اللبنانية، وبشكل خاصّ الموارنة والدروز والشيعة، إلى إقامة دويلات بكيان شبه دولي مع تصرّف كلّ زعيم طائفة كرئيس دولة داخلياً وإقليمياً ودولياً.

والفكرة الأساسية التي توغّلت في نفوس الناس، باستثناء أفكار ميشال شيحا في التعدّدية اللبنانية، أن الوطن الحديث متجانس السكّان على غرار فرنسا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا، أي أن الشعب فيها شعب واحد يتشابه فيه أفراده بالدين واللغة والعرق. وهذه هي الفكرة السائدة إلى اليوم عالمياً بالرغم من أمثلة كثيرة معاكسة، وأكبر مثلٍ في هذا الموضوع الولايات المتّحدة، والمثل الآخر سويسرا أو بلجيكا أو الهند والأتراك قد حقّقوا هذا النموذج للوطن المتجانس وإن كانوا يواجهون اليوم إعادة فتح ملف المسألة الكردية بعنف على أثر حرب الخليج ودعوة الولايات المتّحدة أكراد العراق إلى أن يكوّنوا شبه دولة لهم، كما كان الأوروبيون دعوا كلّاً من الأرمن والأكراد، إبان الحرب العالمية الأولى، إلى الثورة على العثمانيين؛ وقد أدّى ذلك في حينه إلى مجازر بشعة نالت من الأرمن خاصّة، ومن الأكراد أيضاً، بالإضافة إلى المجازر بين الأرمن والأتراك. ولْنُشر هنا إلى أن مصطفى كمال في تركيا أحرز نصراً عسكرياً ضدّ جيوش فرنسا وإنجلترا واليونان وإيطاليا، ممّا أعطى لهذا القائد الثقة بالنفس لتأسيس نظام سياسي حديث مبني على مبادىء العلمانية، (لسوء الحظّ دون مبادىء الديمقراطية في العقود الأولى من النظام). أمّا العرب، فلم يتمكّنوا من قهر الجيوش الأوروبية الغازية، ولا من الاتحاد ضدّها، ولا من توحيد الفكر، إلّا خلال عهد جمال عبد الناصر القصير خاصّة ما بين تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ والانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١.

(د) هل يُكوّن اليهود كمجموعة دينية شعباً ووطناً؟

ويمكن أن يقال إن أعلى درجة من الضبابية في الفكر الأوروبي حول القومية هي القبول بأن اليهود يكوّنون «قومية» ولهم الحقّ في إقامة دولة في فلسطين، بالرغم من هجرتهم فلسطين منذ ٢٠٠٠ سنة تقريباً، وتجذّرهم في الأمم الأخرى ومساهمتهم في ثقافات وحضارات تلك الأمم، ومنها الحضارة العربية. فالشيء الغريب في الأمر أن الفكر الأوروبي الذي استبعد إجمالاً الرابطة الدينية في تحديد القومية، والذي لم يعد يربط حركته الفكرية والعلمية بالعنصر الديني أيّد، بل ساهم مساهمة أساسية في بروز الصهيونية التي لم يتحمّس لها أغلبية اليهود في البداية لأسباب عديدة لا مجال لسردها هنا. وهذه الظاهرة تدلّ على سطحية علمانية الغرب في بعض جوانبها، وعلى استمرار العنصرية رغم كلّ المبادىء الديمقراطية والتي تجسّدت في المعاداة لليهود، (معاداة السامية).

ولا مجال هنا أيضاً للدخول في الدوافع العديدة التي ساهمت في تأييد الغرب المطلق للفكرة الصهيونية كفكرة قومية طبيعية، (وهي ليست كذلك بتاتاً)، منها الدوافع الاستعمارية الإنجليزية أساساً والأمريكية الآن، ورغبة التخلّص من المشكلة المزمنة في العلاقات المسيحية الغربية باليهود، ومنها أيضاً العطف الجارف عند اكتشاف المعاناة اليهودية على أيدي النظام النازي الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، ومنها أخيراً قلّة الاحترام للشعوب العربية، وعجز هذه الشعوب عن صدّ الهجمة الصهيونية وتأكيد حقوقها في فلسطين وأقطار عربية أخرى.

غير أنه لا بدّ من الإشارة إلى مدى تأثير نجاح النموذج الصهيوني كدولة دينية ـ قومية حديثة في قلب المنطقة العربية على بعض التيارات الفكرية العربية التي ترى في الانتماء الديني الحجر الأساسي لتأسيس المجتمع والدولة ونظام الحكم. ومن ضبابية الفكر الأوروبي في شأن إسرائيل ما نسمعه من وصف لدولة إسرائيل على أنها ليست دولة يحكمها الدين، بل إنها دولة «علمانية» شبيهة بالدول الأوروبية. وقد زادت درجة الضبابية مؤخّراً بنشر مقولة جديدة في الغرب وهي تدّعي أن «التراث اليهودي ـ المسيحي» هو أساس

الحضارة الغربية، بدلاً من التراث اليوناني ـ الروماني، كما كان دارجاً عشية الخمسينات والستينات من القرن، عندما كنت أتابع دراستي الجامعية في باريس. والمقولة مضحكة فعلاً لمن يتذكّر حقيقة العلاقات بين المسيحية واليهودية، وهي كانت علاقات عداء وتناقض تامّ فلسفية ودينية.

كلّ هذا الكلام أبعدنا عن همّنا اللبناني، غير أنه ضروري لتكوين منهج موضوعي بعيداً عن الضبابية والعقائد المتحجّرة السخيفة حول الوطنية والقومية. وتمشّياً مع الأسلوب المتّبع منذ بداية هذا الكتاب، سألخّص فيما بعد قناعاتي حول الظاهرة القومية التي من خلالها سأحاول تناول تاريخ لبنان.

(هـ) في أنّ مميزات الشعوب تتبدل عبر التاريخ

(١) إن مُميّزات الشعوب وسماتها تتبدل عبر التاريخ والزمن؛ ولقد اختلطت الشعوب بعضها ببعض، عبر التاريخ أحياناً سلمياً ودون حروب، أحياناً أخرى بالفتح والحرب، ثمّ بتدبير يزول عنه العنف تدريجياً.

(٢) وفي حقبة زمنية معيّنة يمكن أن تكون الميزة الرئيسية لشعبٍ ما ديانته، وفي حقبة أخرى لغته أو حضارته الأدبية والشعرية أو الموسيقية. وليس هناك من شعوب لم تتغيّر عبر التاريخ وعلى مرّ الأزمنة.

(٣) لكلّ مجموعة إنسانية تعلّق بأرض الأجداد بصرف النظر عن شكل هذا التعلّق، أدبياً كان أو أخلاقياً أو دينياً، حسب المرحلة التاريخية التي تمرّ بها المجموعات المعنية.

(٤) إن الأنظمة السياسية، (أي أنظمة الحكم)، التي تمنع المجتمعات التي تسيطر عليها من التغيّر بالتفاعل الحضاري المثمر مع حضارات أخرى، والتي تفرض عادات وتقاليد وتصرّفات جامدة، تحول دون الإبداع والخلق في الفلسفة والفنون والعلوم، هي أنظمة تؤدّي إلى انحطاط شعوبها وهلاكها على أيدي شعوب أكثر حيوية وعلماً.

(٥) إن الأشكال الحديثة للفكر القومي لها جوانب ضبابية كبيرة خاصّة في الجانب السلفي الرومنطيقي المتغنّي بأمجاد الماضي دون النظر إلى المستقبل. الجانب الإيجابي في الأطروحات القومية النابعة من الغرب هي تلك المتعلّقة

بالحرّية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأوطان المسالمة.

(٦) لا وطن بدون مساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون وبدون تعادل الفرص ولو بشكل نسبي.

(و) هل يمكن أن تبني الأديانُ الأوطانَ؟

(١) الأديان لا تبني الأوطان، خاصّة الأديان ذات الرسالة الكونية، وعلى رأسها الأديان السماوية الثلاثة، (اليهودية والنصرانية والإسلام). فهي موجّهة إلى البشر أجمعين، والأمم المختلفة، وهي ليست ملك شعب ولو أتت الرسالة عن طريق رسول أو رسل من هذا الشعب، إلّا إذا وقعنا في خطيئة تفضيل شعب على آخر واعتبار شعب أعلى شأناً من شعب آخر، (وهذا ما لا أؤمن به).

(٢) إن الأديان تهذّب الأخلاق، وتغذّي الروح، وهي رادع معنوي لا يستهان به أمام الشراسة التي يمكن أن تستولي على الإنسان. الأديان الوثنية فقط كانت أداة للحكم ولتخويف الناس من الحكّام. أمّا الأديان السماوية، وبشكل خاصّ الإسلام والنصرانية، فقد أتت لتحرّر الإنسان من الخوف، أو بالأحرى لتوعية الإنسان أن خوفه يجب أن يكون تجاه ربّه وليس تجاه الإنسان المستبدّ. صحيح أن كلاّ من الإسلام والنصرانية طوّر أنظمة سياسية، غير أن تلك الأنظمة كانت من صنع البشر لا من كنه الرسالة. ولم تَحُلْ تلك الأنظمة دون الحروب والتناحر نتيجة التعدّدية في الاجتهاد والفقه وتأويل الرسالة.

(٣) المعاناة التي مرّت بها أوروبا المسيحية أدّت إلى فصل الدين عن الدولة إلى حدّ بعيد، بعد قرون من العلاقات العاصفة بين الكنيسة والسلطة الزمنية، ومن علاقات تناحر دموية بين البروتستنت والكاثوليك.

(٤) بنيت القوميات الحديثة في أوروبا على أساس المميّزات الحضارية، أي اللغوية الأدبية والشعرية والموسيقية، مع ما يمكن أن يكون لمثل هذه المميّزات من محتوى ديني وروحي، وتطورت القوميات أيضاً في التسابق حول اكتساب العلم والتكنولوجيا.

(٥) أمّا في العالم العربي، وفي لبنان بشكل خاص، فإن عناصر الهوّية لم

تترتّب بشكل واضح وأصبحت تتقوقع على أطر ضيّقة، أو تتمحور حول أشكال دينية جامدة لا فحوى لها.

(٦) الطائفة المذهبية ليست شعباً، بالمعنى القومي، يُمكن أن تبنى عليه دولة قومية، خاصّة إذا كان للطائفة المعنية مميّزات حضارية تشاركها فيها مجموعات إنسانية أخرى في نفس المنطقة الجغرافية أو في منطقة أخرى من العالم.

(٧) أهمّ عنصر في بناء أيّ وطن هو التواصل التاريخي على الأرض، والتأثّر بالبيئة الجغرافية والعادات المشتركة في المسكن والملبس والمأكل والآداب والموسيقى. أما المشاكل والتناحر والتنافس على حيازة الأرض والثروات فهي من الأمور الطبيعية في حياة المجتمعات البشرية، ولا يجب أن ينظر إليها على أنها ناتجة عن هذه السمات أو تلك التي تميّز جزءاً من السكّان عن جزء آخر.

(ز) تدخل القوى الخارجية وأثره على الشعوب الصغيرة

إن تدخّل قوىً خارجية يمكن أن يشوّه العلاقات القائمة منذ عصور بين مجموعات بشرية صغيرة الحجم تعيش بشكل مختلط على نفس الأرض منذ عصور، ولها تقاليد وتصرّفات مماثلة. ويمكنها كذلك أن تُفسد هذا التعايش بالمال أو السلاح أو بإدخال الأفكار الجديدة كما حصل في الحروب البلقانية في بداية القرن، ومجدّداً في يوغسلافيا خلال السنين الأخيرة، وكذلك في جبل لبنان في القرن الماضي وفي الحرب الشعواء الأخيرة. إن حصول مثل هذا التشويه أصعب فيما يخصّ الشعوب الكبيرة خاصّة إذا نظّمت أحوالها بشكل حديث وحقّقت شروط الديمقراطية وهي في مرحلة نهوض ثقافي وحضاري. وقد تتمكّن القوى الخارجية أيضاً من تفتيت مقوّمات الشعوب الكبيرة كما حصل بالنسبة للهند حيث انفصل الهنود المسلمون عن إخوانهم الهندوس أو كما حصل خلال حرب إسبانيا قبل الحرب العالمية الثانية.

(ح) التفاعل الحضاري والصفات المشتركة بين الشعوب

(١) يمكن أن تتمتّع مجموعة بشرية معينة، (أسميناها شعباً أم أمّة)، بخصوصيات ومميّزات محصورة فيها، (وكذلك فوارق ضمنها)، وقد تكون

منتمية في بعض الجوانب مثل الدين أو اللّغة إلى مجموعة حضارية أوسع ومترامية الأطراف. وممّا لا أشك فيه أن اللبنانيين جزء من المجموعة الحضارية العربية المبنية على اللغة والآداب والشعر والموسيقى والبنية العشائرية والقبلية، وإلى حدٍّ ما على الدين، وإن لم يعتنق كلّ العرب الإسلام ولم يقبل كلّ العرب من المسلمين المذهب السنّي في الدين.

(٢) كذلك فإن العرب امتزجوا خلال تاريخهم بشعوب أخرى مختلفة، وتفاعلوا مع حضاراتها تفاعلاً كبيراً وبشكل خاصّ السومريين والأشوريين والآراميين واليونانيين والفرس والأتراك والأكراد والبربر، كما تفاعلوا مع الحضارة الأوروبية الحديثة، سلباً أم إيجاباً، منذ الثورة الفرنسية وعهد الحملات الاستعمارية الغربية الذي ما يزال قائماً. والعرب لم يكوّنوا كياناً سياسياً موحّداً إلّا خلال قرون معدودة تمتدّ من وفاة النبي محمّد إلى استيلاء العجم على السلطة الفعلية في الخلافة العباسية، (أي ما يقل من ثلاثمائة سنة، وهي فترة قصيرة جداً في منظور التاريخ الطويل المدى).

(٣) لذلك ليس من السهل تحديد صفة القومية بمعناها الحديث وإضفاؤها على كيانات غير أوروبية. ولنذكر مجدّداً أن الشعوب تتغيّر. فالفرس عند الفتوحات الإسلامية أسلموا وتعرّبوا، وكادوا أن يفقدوا هويّتهم كشعب مُمَيّز عن باقي شعوب المنطقة، غير أنهم استعادوا تدريجياً هذه الهويّة وحافظوا على لغتهم، بل أعادوا إليها بريقها وإن اعتمدوا نظام الأبجدية العربية مع بعض التعديلات لتكييفه مع مميّزات نطقهم.

(٤) إن الأتراك في بداية القرن تركوا جانباً الأبجدية العربية التي كانوا اعتمدوها لكتابة لغتهم وأصبحوا يكتبونها بالأحرف اللاتينية المعتمدة في أوروبا.

(٥) أمّا الكثير من النصارى في المشرق الذين كانوا يتكلّمون اللغة الآرامية أو متفرّعاتها السريانية فقد اعتمدوا اللغة العربية، وعلى رأسهم الموارنة، ولم يحافظوا على لغتهم التاريخية إلّا في الطقوس الدينية.

(٦) مثل هذه التغييرات كانت سائدة في أوروبا حتّى نهاية القرون الوسطى عندما بدأت الممالك تتكوّن على أساس تجانس الشعوب من ناحية الدين، (بين بروتستنتي وكاثوليكي)، عملاً بمبدأ: «الناس على دين ملوكهم»، وهذا المبدأ لم يكن مطبّقاً في الشرق إذ إن الأنظمة السياسية الإسلامية التقليدية كانت تقبل مبدأ التعدّدية بين المسلمين والنصارى واليهود والبرهمان في الهند أو المجوس في بلاد الفرس. ولكن، وكما ذكرنا مراراً، لم تكن تقبل التعدّدية فيما يخصّ المسلمين أنفسهم. كذلك عملت الممالك الأوروبية على فرض لغة واحدة رسمية قضت تدريجياً على استعمال اللغة اللاتينية بين المثقفين ورجال الدين وعلى اللهجات العاميّة المختلفة في أقاليم الممالك.

(ط) تناقض التعددية في المجتمع مع التصور القومي

(٧) والحقيقة أنّ التعدّدية العرقية واللغوية والدينية والمذهبية التي عاشت فيها شعوب المنطقة العربية وجوارها في آسيا وأفريقيا لم تكوّن أرضية صالحة لإنشاء دول على النمط القومي الحديث تحل محل السلطنة العثمانية المهزومة والمنهارة. وكما ذكرنا أعلاه، كانت السلطنة تضم مجموعات بشرية مختلفة، لكنها تعوّدت العيش المشترك في المدن وفي القرى، وإنْ كانت توجد في بعض جوانب الحياة لامساواة وممارسات تمييزية ليس فقط بين المسلمين والنصارى، وإنّما أيضاً بين أهل السنّة وأهل المذاهب الإسلامية الأخرى، وبين الأتراك والعرب والأكراد والأرمن مثلاً، أو بين العرب والبربر في شمال أفريقيا.

(٨) لذلك كان للأفكار القومية الأوروبية بضبابيتها، إلى جانب الأفكار الديمقراطية والعلمانية، أثر القنبلة في مجتمعاتنا اللبنانية وغير اللبنانية، خاصّة أن تأقلم المجموعات البشرية مع هذا الجوّ السياسي الثقافي الجديد لم يأخذ مجرىً طبيعياً، لأن صراعات الدول الأوروبية الكبرى والتنافس الاستعماري بينها للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، كانت تؤجّج باستمرار نار الفتنة بين مجموعات بشرية تغيّرت ظروفها وأحوالها بشكل فجائي، حتّى من الناحية الاقتصادية. ولا أودّ أن أدخل هنا في الآثار الاقتصادية للهيمنة الأوروبية على التجارة الدولية وما نتج عن ذلك من اندثار الحِرَف المحلّية وبروز فئات مستفيدة من تدفّقات المال والسلع الأوروبية إلى بلاد الشرق، وهي فئات

كانت منتمية في كثير من الأحيان إلى المجموعات النصرانية، (راجع الفصل الخامس في هذا الموضوع).

(ي) لماذا فشل الحل الفيدرالي في توحيد العرب؟

(٩) هذا ما يفسّر الحالة الضبابية في الفكر القومي في لبنان كما شرحناها في الفصل الأوّل. مع أنه لا بدّ من الإشارة إلى أن روّاد النهضة العربية سعوا بكلّ قدراتهم إلى توضيح الأمور والرؤية، ومن أوائلهم رفاعة الطهطاوي الشيخ المصري الجليل الذي دعا في بداية القرن التاسع عشر، إلى الإخاء والمساواة بين الأقباط والمسلمين في مصر، وإلى إنشاء الوطن المصري على هذا الأساس، وإلى أن الكثير من المفكرين اللبنانيين، (وعلى رأسهم المعلم بطرس البستاني)، والسوريين دعوا في نهاية القرن الماضي إلى تحويل الدولة العثمانية إلى دولة فيدرالية يتساوى فيها العرب والأتراك.

(١٠) والغريب في الأمر أنّ الفكر الفيدرالي قد فشل في إقناع الناس بجدوى حلوله، وهذا الفشل ليس فشلاً للفكر العربي، إنّما فشل للفكر الفيدرالي عامّة الذي انتشر في أوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، سعياً وراء تجنّب الحروب القومية الطابع بين الدول الأوروبية العاملة لتوسيع حدودها بحجّة تحقيق الوحدة القومية، وتطابق الحدود مع هويّة السكّان. والمثل الوحيد لنجاح الفكرة الفيدرالية كان مثلاً قديماً، وهو اتّحاد القوميات السويسرية، (ألمان، وفرنسيين وإيطاليين)، المبني على حرص كبير على حريّة القرى والمدن في تقرير مصيرها.

(١١) غير أن تيّارات التعصّب القومي الحديث كانت أقوى في أوروبا، وهي التي أدّت إلى انفجار حرب ١٨٧٠ بين فرنسا وألمانيا، ومن ثم إلى الحروب البلقانية والحرب العالمية الأولى التي انطلقت شرارتها من سراييفو في البوسنة، وأخيراً إلى الحرب العالمية الثانية، (مروراً بمذابح الأرمن في تركيا والأشوريين في العراق، دون نسيان الفتنة اللبنانية بين ١٨٤٠ و ١٨٦١). وكما فشل الفكر الفيدرالي في أوروبا فشل أيضاً في إيجاد حلّ لوضع السلطنة العثمانية وفي إيجاد حلّ بين العرب أنفسهم عند انهيار السلطنة.

(١٢) والفشل هذا يجب أن يُعزى إلى الأهواء وحب السلطة لدى الزعامات المحلية. فإمكانية إنشاء دولة منفصلة ذات كيان معترف به في النظام الدولي، ولو تمّ على حساب تعايش الناس سلمياً على مرّ العصور في كيان سياسي أوسع، من العوامل التي تؤجّج أطماع الزعامات المحلّية، وتفجّر شراسة قوية في تحقيق حلم قيام دولة قومية جديدة تديرها زعامات محلّية كانت غير مشهورة في النظام الدولي، فتصبح بين عداد الرؤساء والوزراء ذات شأن دولي. ونشهد هذه المهزلة في الحرب الدائرة في البوسنة اليوم، وشهدناها في لبنان خلال السنوات العصيبة من الحرب عندما كان زعماء الطوائف المتحاربة قد أنشؤوا ممالك طائفية وأخذوا يتصرّفون مثل رؤساء الدول، لهم ممثّلون في الدول الكبرى الرئيسية.

(ك) الهوية الإنسانية مركبة ومعقدة والمهم هو القبول بها على أنها كذلك والسعي إلى ترتيبها لا إلى تبسيطها

(١٣) وفي قراءتي المتواضعة لتاريخ لبنان لن أنطلق من أيّة نزعة قومية أو فكر مسبق حول القومية. إذ إن الحروب والأمجاد القومية لا تروقني، وأنا أرى أن هناك الكثير من الخيال الرومنطيقي، بل الخرافة والكذب، في كتابة تاريخ الشعوب والأمم لتبرير العنف والحروب الماضية أو المستقبلية. ويصعب عليّ إيجاد تحديد أو وصف دقيق ومنطقي وشامل لعناصر تحديد هويّة أمّة. فالكلمات هنا غدّارة: من «الأمّة» بالمعنى الديني والروحي كما أتت في الرسالات السماوية، (ولنذكر هنا الآية القرآنية الكريمة: «ولو شاء ربّك لجعل الناس أمّة واحدة») إلى «الشعب»، إلى المجموعة العرقية أو اللغوية أو المذهبية أو الحضارية، (مثل الحضارة الإنجليزية الممتدّة على كلّ القارّات ولدى شعوب مختلفة)، إلى المجموعة المذهبية الطائفية كما هو الحال في لبنان، إلى المجموعات العشائرية القبلية العائلية.

(١٤) وأنا في الحقيقة أعتقد أن الهويّة الإنسانية معقّدة، مركّبة من عناصر مختلفة وليست أحادية الجانب. فأيّ انتماء من الانتماءات المختلفة التي تتشابك في ذهنية الإنسان، (الدين، العائلة والعشيرة، المهنة، اللغة، نوعية

الرابط إلى الأرض: ريفي أو مديني أو بدوي، الوضع المادّي)، لا يمكن أن يصبح عامل هوّية حصرية. والميل الطبيعي لأنظمة الحكم لتسهيل هيمنتها على المجتمع هو إبراز عنصر واحد من الهوّية والتمسّك به بشكل حصري، وهذا ما أصبح عقلي يرفضه بشكل تامّ بعد المعاناة الفكرية والعملية التي مررتُ بها منذ طفولتي حيث تعرّضت لتيّارات فكرية وحضارية مختلفة ومتناقضة حول تحديد الشعب أو الأمّة التي إليها أنتمي.

(١٥) القضية إذاً هي في ترتيب عناصر الهوّية المجتمعية بشكل متناسق وقبول تعقيدها، بدلاً من نفيها وتبسيطها في عنصر واحد. وفي شعوري أن تحديد الهوّية بعنصر واحد، (أكان الدين أو اللغة أو العرق)، يؤدّي إلى الجمود الحضاري والعلمي والانحطاط. فالهوّية شيء متحرّك حسب الظروف والأنظمة السياسية القائمة وتدفّق التيارات الفكرية العالمية. والمهمّ في نظري ألّا تُقهر أيّة مجموعة بشرية بسبب دينها أو عرقها أو لغتها الخاصّة. ويبدو لي أن الولاء للنظام السياسي السائد في أي وطن والتمسّك بتراب الوطن هما، في العالم الحديث، المنفتح بعضه على بعض بفضل الاتّصالات الحديثة، نتيجة حالة الحرّية وتعادل الفرص في اقتسام المقدرات المادية للوطن. ولهذا السبب نرى أن بعض البلدان لها قدرة مغنطيسية على مجتمعات أخرى، حيث يطمع الكثير من أفراد بعض الشعوب بالهجرة إلى تلك البلدان لتحسين ظروف المعيشة والتمتّع بتعادل الفرص. وهذه البلدان هي الدول الأوروبية وأمريكا، وذلك بالرغم ممّا تنتهجه إلى اليوم من سياسات استعمارية هدّامة تجاه الشعوب الأخرى، والمنطقة العربية على رأسها.

(ل) في أن الوطن اللبناني ليس أكثر اصطناعاً من سواه

(١٦) وليس الوطن اللبناني، كما صاغته الأحداث منذ ثلاثة قرون في الميدان السياسي الدولي، وطناً أقلّ شأناً من سواه في العالم العربي أو خارجه إلّا بالتصرّف الغريب لزعاماته وأنانياتها وأحقادها المزمنة، وهي وليدة التناقضات الإقليمية والدولية، الفكرية والعسكرية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد منذ عهد الأمير فخر الدين كما سنراه لاحقاً. وليس الكيان اللبناني أكثر اصطناعاً من

كيانات عربية أُخرى، فكما ذكرت لم يكن لسكّان المنطقة، (أوصفناهم كعرب أو كسوريين)، أيّ كيان سياسي منذ تفكّك الخلافة العباسية.

(١٧) فالأقطار العربية الحالية بحدودها، كما رسمتها جميعها الدول الأوروبية والاستعمارية في بداية القرن، لم تكن إلّا أقاليم وولايات بحدود أخرى ومتغيّرة حسب هوى الفاتحين من المماليك والأتراك. وهذا لم يحل دون تسليمي بأن هناك حضارة عربية من المحيط إلى الخليج أُحبُّها وأشعر بالانتماء إليها رغم ما أصابها من انحطاط وجمود فكري وعلمي. وأعتقد أن فشل القومية العربية فكرياً وميدانياً في تحقيق دولة الوحدة الحديثة والقوية لصدّ هجمات الاستعمار في هذا القرن على ديارنا والقضاء على المشروع الصهيوني السخيف «قومياً»، والمعادي لمبادىء حقوق الإنسان الحديثة، أعتقد أن مثل هذا الفشل يجب ألّا يثنينا عن العمل من أجل التعاضد والتضامن، ومن أجل العمل مجدّداً لنشر جوّ من النهضة الحضارية والعلمية ومكافحة الظلم المبني على استغلال عنصر من عناصر الهوّية أو على الاستغلال الاقتصادي البشع.

(١٨) وإنّما أعتقد أن على اللبنانيين أن يعملوا أوّلاً لبناء وطنهم بناء صحيحاً لكي نتمكّن من المساهمة في رسالة أكبر، حضارية وسياسية الطابع، تليق بطموحاتنا وقدراتنا. أما المضيّ في الوضع اللبناني الحالي دون إصلاحه بشكل جذري فهذا ما يؤدّي إلى الهلاك. لذلك لا بدّ من تكريس كلّ الجهود لتهيئة الجوّ لمثل هذا الإصلاح. ولن نتمكّن من مثل هذا البناء إن لم ننظر إلى تاريخنا بشكل موضوعي ولم نسع إلى فهم وتفسير التناقضات الكائنة فيه؛ وهذا ما سأسعى إليه في متابعة هذا الفصل. وقد رأيت من الأمانة الفكرية أن أقدّم هذه الملاحظات المنهجية الفكرية للقارىء قبل إلقاء نظرة على تراثنا التاريخي الذي لا بناء مستقبلياً ممكناً دونما الاتفاق على خطوطه العريضة.

تاريخ لبنان: ملاحظات مبدئية

إن كتابة التاريخ ومناهجها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعوامل عديدة أذكر منها:

- النظرة الفلسفية العامّة السائدة في المجتمع حول معنى الحياة الإنسانية ومصير البشرية.

ـ تركيبة نظام الحكم الذي يسعى باستمرار إلى التأثير على طريقة كتابة التاريخ لتبرير شرعية الحكم.

(أ) الدين وكتابة التاريخ

بما أن الدين قد لعب، في كلّ المجتمعات، دوراً أساسياً في تنظيم الحكم واستغلّه الحكّام لتثبيت حكمهم، فإن كتابة التاريخ ظلّت متأثّرة إلى حدّ بعيد بالدين. وفي المجتمعات التي اعتنقت الرسالات السماوية كانت النظرة إلى التاريخ على أنه سلسلة الأحداث الدينية التي ربطت الإنسانية بالربّ الواحد وحكمته، لخلاص البشرية من معاناتها وجهلها بوجود وحدانية اللّه. وقد كان لمحاربة الشعوب الوثنية، وكذلك للقضاء على البدع والهرطقات، الحيّز المركزي في كتابة التاريخ.

غير أنه كانت هناك تقاليد أخرى موروثة من حضارات ما قبل الديانات السماوية تخصّص كتابة التاريخ لسرد أعمال الملوك والأمراء، وذلك إلى جانب سرد أعمال الآلهة الخيالية والخرافية. وربّما كان لابن خلدون الفضل الكبير في تفسير حركة تاريخ الشعوب والممالك بعوامل أخرى غير العوامل الدينية. غير أن أعماله الجليلة ربّما أثّرت على الفكر الأوروبي أكثر من الفكر العربي، (كما كان الحال بالنسبة إلى كبار الفلاسفة من المسلمين). فالتراث في كتابة التاريخ في المشرق العربي، وخاصّة في لبنان، بقي محصوراً في كتابة تاريخ الملل والطوائف الدينية. والحقيقة أن رجال الدين النصارى في لبنان، وبشكل خاصّ الموارنة، قاموا بأعمال جليلة في كتابة تاريخ كنيستهم. ولهذا السبب، في نظري، تقدّم الوعي التاريخي لدى الكنيسة المارونية وإن بقي هذا الوعي أسير النظرة الدينية، ثمّ تسيّس على دعائم طائفية تحت نفوذ الدول الأوروبية.

أمّا باقي التراث التاريخي فنجده في أعمال علماء المسلمين من الشيعة والسنّة الذين كتبوا في الشؤون الدينية وعلى منهج العلماء، أي من خلال البحث عن الإسناد التاريخي للآراء والاجتهادات الدينية. من جهة أخرى أخذ بعض المثقّفين من النصارى، بداية بالقرن الثامن عشر، بكتابة تاريخ العائلات والوجاهات التي كان لها شأن في إدارة شؤون الجبل. ولم تتأسّس الكتابة

التاريخية على الشكل الحديث، أي على نحو يأخذ في عين الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الدول الأوروبية الكبرى تجاه السلطنة العثمانية، إلّا في نهاية القرن التاسع عشر، (مع عريضة يوسف بك كرم إلى الدول الأوروبية عام ١٨٧١)، وبداية القرن العشرين، (مع الكتاب الشهير لبولس نجيم المكتوب باللغة الفرنسية وعنوانه **القضية اللبنانية**)(*).

(ب) المسالة الشرقية وتاثيرها على منهج كتابة تاريخ لبنان

والجدير بالملاحظة أن الطرح التاريخي الحديث الأوّل هذا يأتي بوصف تاريخ لبنان على أنه «قضية» أي «إشكال» في السياسة الدولية كما بالنسبة إلى اللبنانيين. ومما لا شكّ فيه أن هذا التيّار الأوّل قد تأثّر تأثّراً كبيراً بالكتابات السياسية ـ التاريخية الوافرة التي سجلتها أقلام شخصيات أوروبية مختلفة حول ما كان يسمى «المسألة الشرقية»، أي ما حدّده الأوروبيون بالقضية الرئيسية في علاقة أوروبا بالسلطنة العثمانية، وهي معاملة الباب العالي للمجموعات العرقية والدينية غير الإسلامية القاطنة في الولايات العثمانية.

وكانت النظرة الأوروبية تفترض أن المسلمين يضطهدون غير المسلمين، (اليونانيين والشعوب البلقانية السلافية الأصل مثل الصرب والرومانيين والبلغاريين، والأرمن، والنصارى العرب من الروم الأرثوذكس والموارنة والأقباط في مصر)، وأنهم لا يحترمون قواعد «الأمم المتحضّرة» في التعامل مع أقلّيّاتهم الدينية والعرقية. وليس من كتابة أوروبية، فيما بين ١٨٢٠ و ١٩١٤ حول المسألة الشرقية، إلّا وتحتوي على فصل خاصّ حول جبل لبنان ووضع الموارنة والدروز فيه، والصراع بين فرنسا الحامية للموارنة وكلّ من إنجلترا والسلطنة العثمانية العاملين يداً بيد لمقاومة السياسة الفرنسية الهادفة إلى «تحرير» نصارى جبل لبنان من وطأة الحكم العثماني و«تعصّب» المسلمين والدروز تجاههم.

(*) وأودّ هنا أن أخصّ بالذكر أيضاً ما تركه لنا المرحوم المؤرخ يوسف إبراهيم يزبك من كتاباتٍ ثمينة في مجلته المختصة بالشؤون التاريخية اللبنانية **أوراق لبنانية** وما كتبه خلال الحرب وصدر مؤخراً تحت عنوان **الجذور التاريخية للحرب اللبنانية**.

لذلك أتت الكتابات اللبنانية، الموضوعة من قبل المثقّفين المسيحيين، مستلهمة التيّارات الإعلامية الأوروبية في وصف الجزء اللبناني من المسألة الشرقية. مع أنه لا مناص من الإشارة إلى أن كتاب بطرس نجيم في المسألة اللبنانية يذهب إلى أبعد من التحليلات الفرنسية العامّة، إذ يعطي القارىء وصفاً دقيقاً للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي أصابت سكان جبل لبنان من كلّ الطوائف وتأثيرها الكبير على مجريات الأمور من ثورة الفلاحين، (العاميّات)، إلى الفتنة الطائفية في جبل لبنان ودمشق، (عام ١٨٦٠).

(ج) الاهتمام بلبنان الفينيقي

وبعد الحرب العالمية الأولى قام شارل قرم بإطلاق حركة دراسة الماضي الفينيقي للبنان، وأصدر **المجلة الفينيقية** باللغة الفرنسية. وإذا كان لمبادرته تلك خلفية سياسية فيبدو لي، حسب المعلومات العائلية، أنها كانت مزدوجة:

- التأكيد على الشخصية المميزة للبنان عن سائر الأقطار العربية.

- تخطي الانقسام الطائفي بين المسلمين والنصارى بالعودة إلى الأمجاد الماضية العائدة إلى التاريخ الفينيقي القديم لمدن الساحل اللبناني، وذلك كما تمّ الأمر في عصر النهضة الأوروبية حيث لجأ المؤرّخون إلى إبراز التراث المجيد للثقافة اليونانية والرومانية القديمة ما قبل نشأة المسيح.

وحسب معلوماتي وقراءاتي المتواضعة، لم يتمّ تطوير مدرسة تاريخية تسعى إلى إبراز كلّ جوانب تاريخ البلاد إلّا في نهاية عهد الانتداب الفرنسي، حيث تمّت صياغة شبه رسمية للتاريخ اللبناني المعاصر، بدايةً من عهد الأمراء المعنيين. وقد رأى المؤرّخون أن المعلومات الكافية متوفّرة لتأريخ هذه الفترة من تاريخ لبنان وإعطائها نسقاً متماسكاً.

(د) أهمية عهد الأمراء المعنيين عند كتابة التاريخ

والحقيقة أن بداية هذا التاريخ مع عهد المعنيين هي أيضاً بداية انفتاح جبل لبنان على أوروبا وانحطاط قوّة السلطنة العثمانية العسكرية، بالمقارنة مع

القوّة العسكرية للدول الأوروبية. والخيط الذي يقود كتابة هذا التاريخ هو نظرة هذا الجيل من المؤرّخين، بمن فيهم المؤرّخون الماركسيّو الاتّجاه، إلى أن منطق تاريخ لبنان هو التخلّص من الهيمنة العثمانية على البلاد والاتّصال بمراكز العلم والحضارة في أوروبا لتأمين عناصر النهضة المحلّية، وبالتالي بناء كيان دولة مستقلّة. والبطلان المشهوران لهذا التاريخ كانا:

- الأمير فخر الدين الثاني (١٥٨٥ - ١٦٣٥) الذي اشتهر بتقرّبه من الكنيسة المارونية وتشجيعه لهجرة الفلاحين الموارنة من شمال لبنان إلى الشوف والجنوب. واشتهر الأمير أيضاً بالعلاقات التي أسّسها مع أمراء مقاطعة التوسكانا في إيطاليا، وهي علاقات سهّلت، في نظري، مزيداً من انفتاح الكنيسة المارونية على كنيسة روما.

- الأمير بشير شهاب الثاني (١٧٨٨ - ١٨٤٠)، (بعد ١٣٥ سنة من وفاة الأمير فخر الدين)، وأصله من عائلة سنّية تَنَصَّر بعض أفرادها في أواسط القرن الثامن عشر وأعلنوا انتماءهم إلى الكنيسة المارونية. وقد تحالف الأمير بشير مع الفرنسيين والجيش المصري ممّا هيّأ للاضطرابات الدموية التي شهدتها البلاد بين ١٨٤٠ و ١٨٦١.

(هـ) في غض النظر عن أخطاء الأمير بشير الثاني الشهابي وبعض ردات الفعل على ذلك

والغريب في أمر الأمير بشير أنه اعتُبر في أعين هذا الجيل من المؤرّخين بطلاً بالرغم من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها، في السياسة الخارجية كما في السياسة الداخلية، وبشكل خاص مقاتلته للإقطاع الدرزي بشراسة، لا مستثنياً حليفه الرئيسي في أول عهده الأمير بشير جنبلاط. وربّما يجب أن يُعزى ذلك إلى ضرورة إيجاد نسق وتسلسل رشيد ومنطقي للأحداث التاريخية التي مرّت بها البلاد حتّى الاستقلال، إذ إن التأثير الحديث في كتابة التاريخ منذ النهضة الأوروبية وبناء القوميات في أوروبا يقتضي إيجاد المنطق الخفي الذي يقود تسلسل الأحداث إلى غاية لا تنكشف أمام الأعين إلّا تدريجياً. ويجب هنا أن نذكر أهمّية كتابات هيجل، الفيلسوف الألماني الشهير، الذي

توغّل فكره عالمياً في كلّ أنواع كتابة التاريخ، إذ أكّد هيجل أن الأحداث التاريخية ليست عشوائية إنما تتمّ حسب منطق أعلى ينحو بالإنسانية صوب مزيد من التقدم على مراحل واضحة، وأن غاية الشعوب في الأحداث التي تمرّ بها هي في إنشاء دولتهم التي تمثّل التقدّم الحضاري والروح الجماعية الخاصّة بها في تطوّرها نحو الأرقى.

فالحاجة إلى تبرير وجود الشعب اللبناني في الكتب المدرسية وتقدّمه المتواصل نحو إنشاء دولة قومية، قد أدّى إلى غضّ النظر في الكتب المدرسية من قبل بعض مؤرّخي هذا الجيل عن أخطاء الأمير بشير المميتة بالنسبة للشعب اللبناني، وحبّه المفرط لممارسة السلطة مستفرداً بها، وإلى قبوله دخول لعبة مناورات الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية، ممثّلة آنذاك بوالي عكّا الشهير جزّار باشا. كلّ هذا أدّى إلى الفشل الذي مني به الأمير بشير والذي انقلب على اللبنانيين مذابح طائفية بشعة. والجيل الجديد من المؤرّخين، خاصّة بعد كلّ ما أشهرته الساحة اللبنانية من أحقاد دفينة تعود إلى تاريخ لبنان المعاصر، أصبح أكثر حيطة في هذا الموضوع كما يبدو جلياً من كتابات الدكتور أحمد بيضون.

وقد تسنّى لي أن أشاهد ردّات فعل عنيفة من الجيل الشابّ تجاه هذا التاريخ عند قراءة العديد من أطروحات الدكتوراه المقدمة في جامعات باريس، من قبل طلّاب لبنانيين، والتي تروي تاريخ لبنان الحديث بسرد خرافات طائفية معاكسة مؤذية لمؤلّفيها برداءتها وقلّة تهذيبها تجاه هذه أو تلك من الطوائف اللبنانية، وهي أعمال مخزية بالنسبة لأساتذتهم الفرنسيين الذين أطلقوا لهم العنان ولم يطلبوا منهم الانضباط بحدّ أدنى من الموضوعية ومن البحث العلمي الرصين. وإذ كان لجيل المؤرّخين الذين عملوا ونشروا خلال فترة الخمسينات والستينات، مطمئنّين إلى صلابة الميثاق الوطني وأرضيته الغنية في فكر ميشال شيحا، بعض الأخطاء في سرد التاريخ، فإن ما قرأته خلال الحرب في باريس أو في لبنان من مبالغات وعدم فهم وروح طائفية في إعادة كتابة التاريخ اللبناني، قد أذهلني وأحزنني وأقنعني بأنه لا مفرّ من الوصول إلى إعادة كتابة التاريخ اللبناني مستقبلاً بشكل مُرْضٍ ورصين يؤمّن مصالحة حقيقية للبنانيين مع تاريخهم.

(و) الثغرات المعرفية وسهولة تاريخ الطوائف

والملفت للنظر في كتابة تاريخ لبنان قلّة المعلومات الاجتماعية والاقتصادية خاصّة بالنسبة إلى الفترات السابقة لتولّي المعنيين مقاليد الحكم في الجبل. والحقيقة أننا نجهل الكثير من حياة اللبنانيين خلال فترات واسعة من التاريخ، فلم تتوفّر لدينا معلومات إلّا عن الأحداث الضخمة التي كانت تهزّ المنطقة كلّها مثل الحروب الصليبية أو تغيير نظام الحكم في الممالك والأمبراطوريات المهيمنة على المشرق، ونستقي مثل هذه المعلومات القليلة من كتب التاريخ العربية القديمة أو من أعمال المستشرقين. لذلك سدّ تاريخ الطوائف في لبنان، إلى حدٍّ ما، هذا الفراغ في معرفتنا، مع كلّ ما يبقى من غموض في بعض الأحيان حول تكوين الطوائف تاريخياً وأصل أتباعها بشكل دقيق.

وكما هو معلوم فإن ترتيب هذه العناصر المتبعثرة لتاريخ لبنان ما قبل حكم المعنيين في سرد تاريخي متواصل منذ الأزمنة القديمة، يتأثّر إلى حدٍّ بعيد بالتوجّه السياسي العامّ للكاتب والآراء الضبابية حول الهوّية اللبنانية التي وصفناها في الفصل الأول، وكذلك التيّارات الفكرية الأوروبية حول القومية والمسألة الشرقية التي تحدّثنا عنها في الجزء الأوّل من هذا الفصل. وقد توزّعت على طرفي نقيض الكتابات التاريخية التي لم تدخل في السياق العامّ للكتابات الموصوفة أعلاه والهادفة إلى تعزيز الولاء للكيان اللبناني:

- كتابات مسيحية الاتّجاه لا تهتمّ إلّا بتاريخ النصارى، وهي تهدف إلى تأكيد هوّية لبنان كملجأ للأقليات المسيحية في المشرق العربي ذي الأغلبية الإسلامية.

- كتابات عربية الاتّجاه، (وفي بعض الأحيان إسلامية)، تهدف إلى تأكيد شخصية لبنان على أنه إقليم من أقاليم العرب، (أو الديار الإسلامية)، وأن وجود طوائف مسيحية فيه لا يؤهّله للتميّز عن غيره من المجتمعات العربية مثل سوريا أو العراق أو مصر حيث توجد أيضاً طوائف نصرانية لا تتمتع بامتيازات خاصة.

هذا بالإضافة إلى أنه، منذ الحرب اللبنانية، وُضعت بعض الكتب التي تهتمّ بتاريخ بعض الطوائف أو المناطق اللبنانية، (مثل جبل عامل)، لتأكيد شخصيتها

المميّزة داخل حدود لبنان. وبهذا التطوّر الجديد أصبح تاريخُ لبنان وتحديد هوّيته الوطنية، القطعةَ الموسيقيةَ التي تمزّق الآذان وتؤلمها، فلا نسق فيها ولا إيقاع ولا منطق، بل ضجيج وأصوات متنافرة كما وصفها الدكتور كمال الصليبي في مؤلّفه المنوه به سابقاً **بيت ذو منازل كثيرة**. والقضية ليست، في نظري، كما يحدّدها ويُبسّطها المؤرّخ الكبير، أي حسب رأيه مجرد مشكلة قبائل وعشائر تجسّدت في طوائف دينية مختلفة لا تتمكّن من الاتّفاق على العيش المشترك في حدود الوطن اللبناني. فالطائفة الدينية في لبنان غير العشيرة ومنطق تصرّفها غير منطق القبيلة العربية القديمة وإن كانت الطوائف تضمّ قبائل وعشائر تدين بالولاء للمذهب الطائفي.

(ز) الصدمات النفسية التاريخية الدفينة

إن المعوقات النفسانية في كتابة تاريخ لبنان بشكل منطقي ورصين يطمئّن إليه أغلبية اللبنانيين تعود إلى الصدامات الحضارية والدينية الضخمة التي مرّت بكلّ المنطقة منذ الأزمنة القديمة، وقد بقيت آثارها دفينة في نفوس الأجيال المتتالية من اللبنانيين، إلى أن أتت الأفكار الأوروبية والتيّارات القومية والديمقراطية والفكر الأوروبي الفلسفي حول التاريخ، لتعيد إلى السطح ما كان دفيناً من مشاريع مختلفة ومتناقضة في قعر المجتمع اللبناني بتعدّديته التاريخية. صحيح أن أقاليم عربية أخرى، وبشكل خاصّ الأقاليم السورية والعراقية، عرفت عبر القرون، قبل وبعد الفتوحات الإسلامية، نفس التعدّدية التي يتميّز بها لبنان، غير أن ثقل التعدّدية في لبنان وعمقها ليس بين المسلمين والنصارى فقط، وإنّما أيضاً داخل كلٍّ من الإسلام والنصرانية، يعطي فعلاً ميزةً خاصّةً للبلاد، بالإضافة إلى كثافة تعرض لبنان، وهو البلد الصغير الحجم، إلى النفوذ الاستعماري الضخم منذ القرن السابع عشر، من الناحية السياسية كما من الناحية الثقافية والفكرية. هذان العاملان الرئيسيان هما، في نظري، اللذان يكوّنان الخاصّية اللبنانية بقضاياها الشائكة والمعقّدة التي لا نعلم كيف التعامل معها.

ومن هذا المنظار أستعرضُ هنا بعض معالم تاريخنا والصدمات التي تعرّض لها اللبنانيون على مرّ العصور.

(١) لا مشكلة في الماضي الفينيقي للبلاد، فالمدن الساحلية، وبشكل

خاصّ صور وجبيل، اشتهرت في التاريخ القديم كأهمّ مراكز للتجارة والحضارة الفينيقية في أساسها، (إلى جانب رأس شمرا في سوريا على بعد مسافة قليلة من مرفأ اللاذقية). وكما هو معروف، فقد انتقل الثقل الفينيقي إلى شمال أفريقيا، قرطاجة، بعد فتح الشرق على أيدي جيوش الإسكندر الكبير اليوناني.

(٢) الحضارة اليونانية استوطنت الشرق على مدى قرون طويلة، (وهذا ما نميل إلى نسيانه)، وتمازجت بالحضارة الرومانية في تأسيس إحدى كبريات الأمبراطوريات الشرقية وهي الأمبراطورية البيزنطية وعاصمتها، حتى عام ١٤٥٣ ميلادي، الآستانة (أي «القسطنطينية» على اسم القيصر الروماني قسطنطين). وقد كانت بيروت، إلى جانب الإسكندرية في مصر، أحد المراكز الثقافية البيزنطية الهامّة حتّى عهد الفتوحات الإسلامية، مع العلم أن بيروت دُمّرت في القرن السادس على أثر زلزال هدّام.

(٣) الأمبراطورية البيزنطية رفضت هيمنة كنيسة روما عليها، وفي حين دخلت أوروبا في انحطاط عميق إثر زوال الأمبراطورية الرومانية وغزو القبائل غير المتحضّرة لكلّ أقاليم أوروبا، أصبحت بيزنطية مركز الحضارة الرئيسي في حوض البحر الأبيض المتوسط ورافعة علم الدين المسيحي وشأنه، وتمّ حصر السلطة الدينية والزمنية في أيدي القياصرة.

(ح) الأمبراطورية البيزنطية والشعوب الشرقية: تناحر المذاهب المسيحية

(٤) لم يقبل السكان في الشرق كلّ عناصر العقيدة البيزنطية. فالمصريون والأرمن وبعض سكّان سوريا، (اليعاقبة)، طوّروا عقيدة دينية قائلة بطبيعة إلهية حصرية واحدة للمسيح على خلاف عقيدة الطبيعتين، (الإلهية والإنسانية)، في شخصية واحدة. كما طوّر سكان ما بين النهرين، وكانوا يخضعون لسلطة المملكة الفارسية، عقيدة الشخصيتين المنفصلتين عند المسيح. ويبدو أن الطائفة المارونية تكوّنت في هذا الجوّ من المشاحنات الدينية، وأصلها من سوريا على ما يبدو، ولجأت إلى جبال شمال لبنان هرباً من سطوة كلّ من البيزنطيين واليعاقبة وذلك قبل الفتح الإسلامي. وبذلك دخلت جبال لبنان في

مرحلة جديدة من تاريخها حيث تضاءل النفوذ البيزنطي.

(٥) وكما هو معروف فإن الحروب الدينية بين المذاهب المسيحية في الشرق قد هيّأت الأرضية للفتح الإسلامي العربي، لأن السكّان أرادوا التخلّص من الهيمنة البيزنطية. وبما أن الخلفية الحضارية اللغوية لسكّان منطقة الهلال الخصيب كانت أساساً عائدة إلى الآراميين، وهم أقرب، لغةً وعقليةً، إلى العرب من قربهم إلى البيزنطيين وإلى اللغة اليونانية، فانتشار العرب واستلامهم مقاليد الحكم ودحر جيوش بيزنطية تمّ في خلال سنين معدودة. غير أن تراجع الديانة المسيحية من المشرق قد بدأ منذ ذلك الحين، وإنْ كان حكم المسلمين يقبل التعدّدية الدينية كما ذكرتُه سابقاً، وكما سأعود إليه فيما بعد.

(ط) إنزياح ثقل الديانة المسيحية من الشرق إلى الغرب على أثر الفتوحات الإسلامية

هذا ما أسمّيه صدمة تاريخية كبيرة بقيت دفينة في نفوس نصارى الشرق، وما تزال تتفاعل فيها إلى اليوم. وهي جزء من مفارقة تاريخية أوسع إذ إن ثقل المسيحية انتقل تدريجياً وبشكل نهائي من الشرق إلى الغرب وأصبحت أوروبا المركز الأساسي للديانة النصرانية، خاصّة بعد زوال بيزنطية واستيلاء الأتراك على كلّ الولايات البيزنطية، بما فيها العاصمة القيصرية الشهيرة. وقد انتقل مذهب بيزنطية الديني إلى روسيا إذ اعتنقت الشعوب السلافية، (بما فيها الجزء الأكبر من شعوب البلقان المتنصرنة على يد القياصرة البيزنطيين)، المذهب البيزنطي، ما نسمّيه مذهب الروم الأرثوذكس وما يسمّى أيضاً بالمذهب الملكي. ونتيجة كلّ هذه التطوّرات أصبح نصارى الشرق، من العرب الآراميين المنتمين إلى مذاهب مسيحية مختلفة، يتامى بالنسبة إلى مرجعية أعلى تستند إلى أجهزة حكم وحضارة لامعة. على هذه الخلفية يمكن أن نفهم حيرة النصارى وقلقهم وتخبّطهم في مواقف متناقضة ومشاعر معقّدة عند بروز أوروبا المسيحية، (بما فيها روسيا)، كأعظم قوّة في حوض البحر الأبيض المتوسط في بداية العصر الحديث، (أي منذ نهاية القرن السادس عشر)، من شأنها أن تجابه، بنجاح عسكري وعلمي وفكري، السلطنة العثمانية

ومؤسّساتها ذات الطابع الإسلامي. وهو نفس القلق والإثارة السياسية الذي كان قد انتاب الطوائف النصرانية على أثر الفتوحات الصليبية.

(ي) الشقاق في صفوف المسلمين

(٦) يظهر أن الشيعة من المسلمين الرافضين لحكم الأمويين لجؤوا أيضاً إلى جبال لبنان، ممّا أدّى إلى تكوين ثاني طائفة في جبال لبنان ترى في هذه الجبال مأوى من هيمنة أهل السنّة الذين تواجدوا في المدن وبشكل خاصّ في الساحل. ويبدو لي من قراءات متفرّقة أن العائلات الشيعية الرئيسية لعبت دوراً هامّاً في تاريخ لبنان وتنظيم البنية الإقطاعية فيه إلى أن أتت غزوات المماليك في القرن الرابع عشر لتفتك بها، ممّا أدّى لربّما إلى تَنَصُّر جزء منها خاصّة في كسروان وبلاد جبيل. وهذا ما تُؤَشّر عليه أسماء بعض العائلات المارونية التي تحيل إلى أسماء عائلات شيعية أصلاً، (الهاشم، الحسيني، زوين، إلى آخره...)، وقد يكون لغلبة المذهب السنّي على المذهب الشيعي، على يد الغزوات المملوكية والتركية، أثر في التطفيف من دور الطائفة الشيعية في صياغة البنية الإقطاعية لجبل لبنان ـ هذه البنية التي تكوّنت من خلالها ميزة من ميزات تاريخ لبنان. وممّا سهّل هذا النسيان لدور العائلات الشيعية في كتابة تاريخ لبنان تكوين الطائفة الدرزية وتحالفها مع الكنيسة المارونية كما ذكرناه سابقاً.

(ك) تداول مركز الصدارة بين الطوائف في تاريخ لبنان وصولاً إلى الميثاق الوطني

(٧) تفرّع المذهب الدرزي من حكم الفاطميين في مصر، واستوطن الدروز في كلّ من جبل لبنان وسوريا في المنطقة المسمّاة اليوم «جبل الدروز» غرب دمشق، وتبوّأت العائلات الدرزية بسرعة مراكز إقطاعية هامّة أدّت إلى شبه هيمنة على الهرم الإقطاعي في البلاد من قبل المعنيين. وقد زالت هذه الزعامة عندما تنصّر بعض أفراد العائلة الشهابية السنّية الأصل وشهد لبنان أحداثاً أليمة مؤسفة بفعل أخطاء الأمير بشير شهاب الثاني وتعاظم التنافس الاستعماري على لبنان. وقد عانت الزعامات الدرزية من حكم فرنسا في كلّ

من سوريا ولبنان وترسّخت الأحقاد بسبب اعتماد فرنسا على الطائفة المارونية وارتماء بعض أعيان الطائفة في أحضان فرنسا بشكل مطلق.

(٨) إن الزعامات السنّية والشيعية لم تلعب دوراً هامّاً سياسياً منذ صعود الإقطاع الدرزي وتحالفه مع الكنيسة المارونية ثم تنصّر بعض أعضاء عائلة الشهاب الحاكمة، ودخول فرنسا وإنجلترا في لعبة التنافس بين الزعامات الدرزية والمارونية. وهذا أيضاً من العوامل الهامّة في فهم الموقف الثقافي والسياسي العامّ داخل هاتين الطائفتين من الكيان اللبناني ومحاولات تطوير قومية لبنانية كما وصفتها فيما سبق.

(٩) لقد أتى الميثاق الوطني في الحقيقة ليزيد الطين بلّة في لعبة الطوائف هذه. فقد ركّز الميثاق على تدبير توافقي عامّ بين المسلمين والنصارى ممثّلين بالسنّة وبالموارنة، وكأن قضية لبنان التاريخية هي مجرّد قضية تعايش بين المسلمين والنصارى وبين الشرق والغرب، ولا مشكلة غيرها. فالميثاق الوطني في هذا المنظار، (وبالرغم من أرضية الأفكار الشيحية وعبقريتها النسبية)، بقي أسير التفاعل الفكري في وجهه السلبي بين القوى الاستعمارية الفرنسية وحركة القومية العربية. فاختصار المشكلة في الكيان اللبناني على أنها تسوية بين مسلمين يمثّلون العروبة، ومسيحيين يمثّلون الغرب، شوّه بهذا التبسيط الساذج إلى حدّ بعيد، تعقيدات تاريخ لبنان ذي الأبعاد المتعدّدة. ومن هذا المنظور، لم ينبع الميثاق من استقلال فكري للفلسفة السياسية اللبنانية. هذا في حين أن القضية اللبنانية بما فيها من تعاريج، أكثر تعقيداً من مجرّد قضية تعايش مسلمين ونصارى عندما ننظر إليها بعين مجرّدة وموضوعية، بعيدة عن التنظيرات المتأثّرة بالغرب، أكانت لبنانية ضيّقة متقوقعة، أو عروبية متأجّجة مزدوجة بشعور إسلامي يتفاعل سلبياً مع الغرب.

والميثاق الوطني بتخصيصه زعماء السنّة والموارنة كرأس التوافق لبناء استقلال لبنان أبعَدَ من مراكز القرار السياسي زعامات الطوائف الأخرى التي لا يقل دورها أهمية في تاريخ لبنان عن دور الطائفتين المذكورتين.

والمشكلة في نظري ليست كما حدّدها الصحافي ورجل السياسة البارز جورج نقاش عند حدوث فتنة ١٩٥٨ بأن «نفيان لا يكوّنان وطناً»، (بالإشارة

إلى إقرار المسيحيين بالتنازل عن حماية فرنسا وإقرار المسلمين بالتنازل عن المطالبة بالوحدة العربية أو الوحدة مع سوريا). فالقضية اللبنانية هي قضية بلد لم يخرج بعد من تفاعلات السياسات الاستعمارية في صميم جسمه وعقلية بنيه الذين يعيشون على تراكمات تاريخية ضخمة لم يُستوعَب بَعْدُ معناها ومنطقُها. والأحداث الدموية الأخيرة التي شهدتها الساحة اللبنانية تشير، بما لا لبس فيه، إلى مدى انغماسنا في تحليلات ومحاولات تأريخية لا تمتّ بصلة إلى واقع تاريخنا. والميثاق الوطني، كما نظام القائمقاميتين أو المتصرّفية أو مؤّخراً اتفاقات الطائف، لا يعالج مشكلة لبنان بشكل جدّي. فالحقيقة أنه يستحيل إيجاد نظام حكم عادل والاتفاق على الهوّية اللبنانية طالما أننا ننظر إلى الموضوع من خلال مشاعر طائفية تمزج السياسة بالدين وبالقومية بشكل عشوائي وحسب التيّارات الفكرية السائدة إقليمياً ودولياً.

في استطرادين لا بد منهما: النصارى تحت حكم المسلمين وتعدد المذاهب الإسلامية

ويبقى أمامنا، لتسهيل مهمّة كتابة تاريخ لبنان، معالجة قضيّتين فرعيتين لهما أهميّة خاصّة في فكّ عقد اللبنانيين النفسانية، وهما قضيتان كتب الكثير حولهما في الغرب ضمن إطار الأدب الأوروبي حول المسألة الشرقية، أو ضمن الدراسات الإسلامية في الجامعات الأجنبية، إنّما لم نكتب نحن الكثير حولهما.

(أ) مدى معاناة النصارى تحت حكم المسلمين

هذه قضية نصطدم بها بشكل متكرّر ويصعب الخروج في طرحها عن قوالب فكرية جامدة ساهم في صياغتها، بتلاقٍ تامّ، كلٌّ من المستشرقين الغربيين وعلماء الدين المسلمين المتشدّدين في تفسير الآيات القرآنية الكريمة والشريعة الإسلامية. ولقد كرّستُ ثلاث سنوات ونصف السنة لدراسة هذا الموضوع بعد أن اصطدمتُ بظاهرة الطائفية لأوّل مرّة في حياتي العملية في لبنان، فقرّرت عندئذ درس الموضوع من كلّ جوانبه، وقد نتج عن عملي هذا

مؤلّفي حول **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**، المعروف لدى بعض اللبنانيين والعرب، والمترجم إلى اللغة الصربوكرواتية والمنشور في سراييفو عاصمة البوسنة، (ويا للقدر!)، عام ١٩٧٣. وأسمح لنفسي أن أحيل القارىء إلى هذا الكتاب لأخذ المعلومات التفصيلية حول الجوانب المختلفة من القضية، مكتفياً هنا باستخراج العبر المفيدة لفكّ العقد التي طالما استغلّها الاستعمار الغربي وما يزال.

أولاً ـ نظام أهل الذمة يجب أن ينظر إليه في إطاره التاريخي وبالمقارنة مع أنظمة أخرى

(١) إن دراسة علاقات المسلمين بالنصارى لا يمكن أن تجري في الفراغ. ولإعطاء تقييم حول نوعية هذه العلاقة يجب أن نقوم بمقارنة نمط العلاقات هذه بأنماط علاقات أُخرى بين مجموعات دينية أُخرى. كما أنه يتعيّن على الباحث الموضوعي بأن يجري المقارنات على أساس ظروف زمنية واقتصادية واجتماعية مماثلة. والميل عند المستشرقين هو مقارنة نظام أهل الذمّة في إطار الأنظمة القديمة القائمة على الشريعة الإسلامية بأنظمة حكم علمانية وديمقراطية حديثة، متناسين ما كانت عليه معاملة النصرانية الغربية لغير النصراني من وحشية وبطش، واستبعاده من كلّ مساهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية وذلك إلى حين اندلاع الثورة الفرنسية وانتشار مبادئها. هذا بالإضافة إلى محاربة الكنيسة للتعدّدية المذهبية داخل الدين المسيحي، ممّا أدّى إلى حروب شعواء واضطهاد رهيب لكلّ من كان يعتبر حامل بدعة إيمانية، (المهرطق). والشيء الغريب في أمر الأوروبيين هو قدرتهم على نسيان ما تحمّله اليهود الأوروبيون من اضطهاد، لا في القرون الوسطى فحسب، إنّما خلال القرن العشرين وبالأخصّ على يد النازية الألمانية، مما ندفع نحن في الشرق ثمنه بتحمّل الغزوة الصهيونية الكريهة المعادية لمبادىء حقوق الإنسان.

(٢) وتوضيحاً لموقفي المنهجي هنا أبادر إلى القول فوراً، ومنعاً لأيّ التباس، إنني على يقين تام بأن نظام أهل الذمة في نهاية القرن العشرين قد تعدّاه الزمن بشكل نهائي، ولا يمكن القبول باستئناف العمل به بأي شكل من الأشكال في أي بلد تقوم العلاقة فيه بين المسلمين والمسيحيين على مبدأ

التعايش. على أنه، ومهما يكن فهذا الموقف المبدئي بالنسبة إلى الزمن الذي نعيش فيه، فيجب ألّا يحول دون النظر بموضوعية إلى المزايا النسبية التي كانت لهذا النظام في العصور الماضية مقارنة مع ما كان يحصل من قضاء مبرم على التعدّدية الدينية في مناطق أخرى من العالم وعلى رأسها أوروبا. لذلك لم أتعاطف كثيراً مع الأطروحات القائلة بأن النصارى المشرقيين عانوا من اضطهاد دائم ومستمر على يد المسلمين. رغم أن النصرانية تراجعت كدين في المشرق وأصبح الإسلامُ دينَ أغلبية سكّان المشرق العربي وغير العربي. وقد ذكرت الصدمة الدفينة في نفوس المسيحيين المشرقيين والتي لا حاجة لإنكارها، ولا يمكن معالجة هذه العقدة بترداد أخبار وهمية أو غير وهمية عن تواصل اضطهاد النصارى على أيدي المسلمين على مرّ القرون كما تُشَجّع على ذلك التيّارات الإعلامية الغربية الخاصّة بدراسات الاستشراق.

ثانياً ـ تأمين الحقوق المدنية في نظام الذمة وحسن إدارة العثمانيين لنظام الملل

(٣) إن نظام الذمّة، (أي الحماية من قبل المسلمين على أرواح وممتلكات النصارى واليهود ومنحهم حرّية ممارسة دينهم)، مقابل دفع ضريبة «الجزية» من قبل أهل الذمّة، وإعفاء «الذميين» من حمل السلاح بل مَنْعَهم عن ذلك، هو نظام أمّن للنصارى واليهود، (وغير المسلمين من الفرس والهنود)، التمتّع بما يُسمّى، بالتعابير القانونية الحديثة «الحقوق المدنية»، أي حرّية ممارسة كلّ المهن وحق التملّك وحرّية الطقوس الدينية والتربوية وحتّى إمكانية ممارسة الوظيفة العامّة غير التنفيذية، (أي التي ليس لها محتوى سياسي). وآيات القرآن الكريم واضحة ونقية وعليها بنيت اجتهادات مختلفة، بعضها متشدّد يُحيل إلى ما ورد عن دَفْعِ أهل الكتاب الجزية «وهم صاغرون» والبعض الآخر مُتَسَمِّح يهدف إلى تسهيل حياة أهل الكتاب بالإحالة إلى الآيات التي تركز على الأصل المشترك للرسالات السماوية القائمة على التوحيد. وحسب الظرف الزماني والسياسي، وحسب شخصية الحاكمين من خلفاء وسلاطين وأمراء وولاة، طبّقت الشريعة، إمّا بشكل منفتح رحب، وإمّا بشكل ضيّق متزمّت. على هذا فلقد أمكن الكنائس الشرقية أن تستمر قيد

الوجود مع مضايقات في بعض فترات التاريخ يجب ألّا يستهان بها. وفي كثير من الأحيان نتجت هذه المضايقات عن اشتداد الفتن بين المسلمين، أو عن تدخّل نصارى الغرب في شؤون الشرق مثلما كان الحال زمن الحروب الصليبية أو بعد نهضة أوروبا وبداية عهد الاستعمار الأوروبي، وكذلك خلال محاولات بيزنطية العسكرية لاسترجاع سيطرتها على المشرق اللبناني ـ السوري.

(٤) وليس من الموضوعية أن نقول، على أثر ما كتبه الدبلوماسي اللّبناني البارز الدكتور أنطوان فتّال، الذي غادرنا منذ سنوات، في مؤلف مشهور باللّغة الفرنسية حول نظام أهل الذمّة، بأن أهل الكتاب في النظام الإسلامي لم ينالوا أيّة ضمانة ثابتة ومستقرّة حول حرّيتهم الدينية، وأن «التسامح» الإسلامي كان عشوائياً بشكل مطلق وأدّى إلى اندثار النصرانية من ديار الشرق. فقراءتي لنظام أهل الذمّة مغايرة، وإن كنت لا أنكر فترات المضايقة المتعددة التي نالت أهل الكتاب، أرى أن الشريعة، بناء على آيات بيّنات من القرآن الكريم، أمّنت قانوناً الحقوقَ المدنية لأهل الكتاب واستبعدتهم عن الحقوق السياسية، وهي كانت، على كلّ حال، في تلك العصور، محصورة في أيدي أولياء الأمر من العائلات الحاكمة والقادة العسكريين. فالأفكار الديمقراطية والقومية لم تكن قد برزت إلى الوجود بعد. وبالمقارنة، فإن الأنظمة المسيحية في أوروبا، حتّى الثورة الفرنسية، لم تكن تمنح أيّ نوع من الضمانة أو الحقوق لغير المسيحيين من مذهب الملوك والأمراء الحاكمين، كما ذكرناه في الفصل الأول من الكتاب.

وفي تقديري، ولم أغيّر إلى اليوم موقفي هذا، رغم ما سمعته من انتقادات بالنسبة إلى تقييمي لنظام الحكم العثماني، أن السلطنة العثمانية أدارت بكفاءة وجدارة التعددية الدينية والعرقية الهائلة في ولاياتها وأقاليمها المختلفة كما لم تُدِرْ ظاهرة التعدّد أيّة مملكة أخرى في ذلك الزمن، (باستثناء حكم المغول في القارّة الهندية وهو أيضاً حكم «إسلامي»)، وذلك بما فيها الدول الأوروبية بعظمتها الاستعمارية. فالحقيقة أن الرأي هذا يصطدم بقوة بالتراث الثقيل الوطأة، الأوروبي المصدر، الذي توغّل في نفوس المسيحيين اللبنانيين والقائل بأن الأتراك أصل كلّ المشاكل بتعصّبهم الديني الإسلامي. وممّا ساعد على ترسيخ هذه النظرة تطوّر الفكر القومي العربي الذي حَمَّلَ النظام العثماني، بطريقة شبه حصرية، مسؤولية انحطاط العرب والمسلمين، دون النظر في

الأسباب الخاصّة بالعرب أنفسهم فيما أصابهم من انحطاط وتهميش وتطبيق جامد للديانة الإسلامية.

ثالثاً ـ الانحطاط العثماني وشعور الخوف المُبَرر عند المسيحيين

(٥) والحقيقة أن أسباب الانحطاط التاريخية تعود إلى ما قبل حكم العثمانيين وأهمّها القضاء على الحرّية الفكرية والمذهبية في الإسلام، وكذلك استنجاد الخلفاء العرب بالعجم أو الأتراك في الخلافات السياسية ـ الدينية أو القبول بسيطرتهم على الشؤون الدنيوية والعسكرية. والعثمانيون لم يتمكّنوا من مجابهة ظاهرة الصعود الصاعق العلمي والتكنولوجي والفكري للمجتمعات الأوروبية، ولم يُدخلوا ما يكفي من الإصلاحات الديمقراطية الطابع ومن تعميم التربية الحديثة خارج الفئات الحاكمة، للصمود أمام محاولات التفكيك الأوروبية، وقد انجرّ الباب العالي إلى لعبة المناورة مع الدول الأوروبية من خلال الطوائف الدينية المذهبية على حساب رعاياها، ممّا أفقده حكمته السابقة التي أتاحت له ممارسة وظيفة الحَكَم الموضوعي عند حصول النزاعات الطائفية، وكثيراً ما كانت نزاعات بين الكنائس النصرانية المختلفة والمتناحرة.

(٦) ومع هذا يجب أن نفهم شعور الخوف لدى قطاع واسع من المسيحيين اللبنانيين تجاه المسلمين، ليس فقط بسبب تأثّرهم بتيّار إعلامي كثيف، أوروبي المصدر، وإنّما أيضاً بسبب ما تقوله اليوم الحركات الدينية الإسلامية المتشدّدة وما تفعله بعض الأنظمة الإسلامية الحديثة من مضايقة على غير المسلمين ورفض التعدّدية الدينية والمذهبية. هذا بالإضافة إلى أن العودة إلى دفع الجزية وعدم ممارسة الحقوق السياسية أصبحا، في العالم الحديث الذي نعيش فيه، من الأمور التي يستحيل القبول بها.

(٧) وأخيراً لا بدّ من الإشارة إلى أن نظام الحكم المحلّي في جبل لبنان لم يكن يستبعد النصارى من ممارسة السلطة السياسية المحلّية على قدم المساواة مع المسلمين. فنظام الإقطاع في الجبل كان نظاماً يتخطى الانتماءات الطائفية للزعامات الحاكمة ولم يكن نظاماً إسلامياً صرفاً. وقد تحول هذا النظام إلى نظام يعتمد على الإنتماءات الطائفية للزعماء بشكل حصري مع نهاية حكم الأمير بشير وبسبب أخطائه. ولدى اللبنانيين، بمن فيهم

بعض المؤرخين، شعور بأن تحوّل الجبل من نظام إقطاعي غير طائفي إلى نظام التمثيل الطائفي الطابع، كما أرسى دعائمه نظام المتصرفية، هو تقدّم في تاريخ لبنان. وفي اعتقادي أن القضية ليست بهذه البساطة، فانهيار الإقطاع لم يمنع استمرار حكم العائلات إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى المحدودية الديمقراطية للنظام الطائفي خاصّة في الظروف التي مرّ بها لبنان منذ مئة وخمسين سنة. وإذا كان البعض يعتقد أن النظام الطائفي قدّم ضمانة لوجود هذه أو تلك من الطوائف، فإن الأحداث الأخيرة برهنت، بما لا لبس فيه، أنه أدّى إلى تجدّد الفتن والمذابح على غرار ما حصل في القرن الماضي.

(٨) وأذكر كلّ هذه الاعتبارات لأن تبرير النظام الطائفي واعتبار اعتماده في القرن الماضي تقدّماً كبيراً في تاريخ لبنان، ناتجان عن قضية علاقات اللامساواة، (مع كلّ الاستدراكات التي وضعتها فيما سبق)، بين المسلمين والنصارى. لذلك لا بدّ، من أجل كتابة تاريخ لبنان، من النظر إلى هذا الموضوع باتّزان وموضوعية، وأخذ الخواص اللّبنانية في عين الاعتبار. فلبنان، حقيقة، كان ملجأ لطوائف مضطهدة ولم تضطهد الطوائف بعضها البعض خلال تاريخه إلّا بعد توغّل الاستعمار وتفكيكه أواصر العيش المشترك بينها من خلال مناوراته المتعدّدة، فضلاً بالطبع عن أخطاء الزعامات المحلية.

(ب) تعدّد المذاهب الإسلامية

هذه القضية لا بدّ من النظر إليها بجرأة، وهي لا تقلّ أهمّية عن القضية السابقة بالنسبة إلى الاتّفاق على رؤية موضوعية حول منهج لكتابة تاريخ لبنان. وإذا كان الكثير قد كُتب حول أهل الذمّة في الشريعة الإسلامية، فإن تعدّد المذاهب الإسلامية هو من شبه الممنوعات في الأدبيات الثقافية والسياسية التاريخية العربية منذ قرون. وإذا كان الاستعمار الفرنسي والإنجليزي قد لعبا بهذه التعددية كما يلعب بها الاستعمار الأمريكي والإسرائيلي اليوم، فإنها قضية مزمنة نشأت عند وفاة النبي محمّد بسبب الخلاف على خلافته، (وهو بكلّ بصيرته لم يتفوّه بكلمة واحدة حولها إذ ليس للرسل من خلفاء)، ممّا أدّى إلى الانقسام العميق بين أهل السنّة وشيعة الإمام عليّ وسلالته. وتشعّب الموضوع مع قيام المذاهب الرافضة لوجهتي النظر في موضوع الخلافة، كما أن جوّ

الحرّية الفكرية في العهود الإسلامية الأولى، (وهي عربية)، أدّى إلى نشوء مذاهب متعدّدة في تأويل الرسالة المحمدية وتفسير الظاهرة الدينية وقد كانت «الملل والنحل» ـ كما يقال ـ تحصى بالعشرات في زمن الحرية والازدهار الفلسفيين.

أولاً ـ إنحطاط الخلافة العباسية والقضاء على حرية الفكر والاجتهاد عند المسلمين

ومع انحطاط الخلافة العبّاسية والحروب الصليبية ظهرت حركات التشدّد الديني وقُضِيَ تدريجياً على الحرّية المذهبية والفلسفية لصالح المذهب السني ومدارسه الفقهية الأربع. وتمّ قفل باب الاجتهاد وأصبح الحكّام من الأتراك لا يعترفون إلّا بوجود أهل السنّة، ممّا أجبر أهل المذاهب الأخرى على التقية والتظاهر باتّباع المذهب السنّي. وفي القرن السابع عشر، ومن أجل مقاومة الدولة العثمانية في توسّعها، أقام الصفويون دولتهم في بلاد الفرس على أساس أن دين الدولة هو المذهب الشيعي، ممّا أدى إلى تغيّر الظروف بالنسبة إلى الشيعة في كلّ المجتمعات الإسلامية.

ثانياً ـ في الدعوة إلى «دين للدولة» بين بعض المسلمين في العصر الحديث

بعد انهيار السلطنة العثمانية واستقلال ولاياتها العربية درجت العادة على أن تسنّ الدساتير للممالك أو الجمهوريات الجديدة بنصّ صريح يقول إن دين الدولة هو الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر هام أو رئيسي من مصادر القانون. وبذلك استبعدت كلّ الدول العربية نظام فصل الدين عن الدولة، بالرغم من وجود تعدّدية مذهبية إسلامية في كثير من الأقطار، وبرغم توارث الحكم فيها من قبل سلالات ملكية أو جهات برجوازية أو نخبة عسكرية من أهل السنّة، وكأنه لا حظّ على الإطلاق لأبناء المذاهب الأخرى في ممارسة السلطة الأعلى.

لبنان، من جهته، مشى على نظام طائفي معقّد وزّع الوظائف الثلاث الرئيسية في الدولة بين ثلاث طوائف، وأعطى لكلّ طائفة ملء الحرّية في سنّ

قوانين الأحوال الشخصية الخاصّة بها، وإدارة محاكم طائفية لتطبيق هذه القوانين. وهذه الميزة من أهمّ العوامل في إضعاف الدولة وهيبتها وفي تحويل التعدّدية إلى شبه دويلات مستقلّة. وقد كان لقرار المندوب السامي عام ١٩٣٦ الذي حدّد الطوائف «التاريخية» في لبنان، أثر عميق في إضعاف الدولة وإمكانية التطوّر نحو العلمانية. فقد أدمج هذا القرار في صلب البنية القانونية الطائفية للبلاد وعليه تمّ إصدار سلسلة من القوانين الخاصّة بكلّ طائفة، آخرها القانون الخاصّ بالطائفة العلوية الذي تلاه آخر خاص بالطائفة القبطية. ومن جرّاء هذا القرار الذي لم يفكّر في إلغائه واضعو الميثاق الوطني، صار الوجود القانوني في الحياة لأي لبناني مشروطاً بانتمائه إلى طائفة من الطوائف الموصوفة في القرار الشهير. ومثل هذا النظام مخالف تماماً للفلسفة الحديثة الرائجة عالمياً، بأن للإنسان حقّاً بالكيان المستقلّ الفردي غير المشروط بوضع وراثي في الدين أو العرق أو الفئة الاجتماعية.

وكلّ هذه الترتيبات البنيوية الدستورية المعقّدة في لبنان، كما صراحة الدساتير العربية في الإشارة إلى دين الدولة، ناتجة عن عدم معالجة جدّية لقضية التعدّد الديني والهوّية الدينية في نظام الحكم. وأقولها صراحة: إن العلمانية، أو فصل السياسة عن العامل الديني وفصل الهوّية الدينية للحاكمين عن ممارسة الحكم، كما ذكرته في تمهيد هذا الكتاب، ليست مهمّة لتأمين علاقات مساواة بين المسلمين والنصارى فحسب، إنّما هي ضرورية للغاية لتأمين المساواة بين المسلمين من مذاهب مختلفة. فالقول بوحدة المسلمين أو توحيدهم، وترداده بشكل رتيب، قول مثالي وطوباوي. فالخلافات بين المذاهب الإسلامية عميقة الجذور، سياسياً وفلسفياً، وهذا أمر طبيعي، فالرسالات السماوية لها تأويلات مختلفة ومتغيّرة حسب الزمان والمكان والظروف، كما هو الحال في المسيحية أيضاً. ومن العبث محاولة توحيد كلّ الآراء حول العمق الروحي والفلسفي للدين في مذهب تأويلي واحد. ومن أسباب تأخّرنا في المشرق العربي عدم الاعتراف بهذه الظاهرة والتعامل معها سلبياً.

أمّا في لبنان، فالنظام الطائفي يعترف بالظاهرة علناً، إنّما يقنّنها ويجمّدها ويوظّفها في إضعاف الدولة، بجعل علاقة اللبناني بدولته علاقة غير مباشرة ومشروطة بوضعه في التركيبة الطائفية. وهذه أيضاً حالة مؤذية لنهضة البلاد.

لذلك لا بدّ من النظر إلى محاسن العلمانية بأعين جديدة، وليس على أساس أنها نظام غربي لا يليق أو لا يمكن تأقلمه في بيئة إسلامية أو عربية أو شرقية. فالخلافات المذهبية يجب أن تُترك إلى المنافسة المهذّبة الحرّة بين رجال الدين أو بين الفلاسفة والمؤرّخين، وأن تُمنع من دخول إدارة الحكم، أكان في لبنان أو خارج لبنان، إذ إن كلّ التجارب، في الغرب كما في الشرق، تدلّ على المآسي التي يجلبها خلط الدين بالسياسة وأساليب ممارسة الحكم.

*

يبدو لي، في ختام هذا الفصل، أن كتابة تاريخ لبنان بما يرضي أغلبية اللبنانيين العاقلين ليست من المستحيلات. وهي في الحقيقة ضرورة ماسّة لإجراء عملية وفاق في العمق. ولا أعني هنا الوفاق بين الطوائف والزعامات، إنّما الوفاق بين كلّ لبناني ونفسه المعذّبة وعقليته المعقّدة وشخصيته المنفصمة. ولا بدّ هنا من وعي ما تعرّض له اللبنانيون على مرّ القرنين الماضيين من أحداث ومن تغييرات في ظروف المعيشة، ومن جرعات فكرية جديدة ومتناقضة بصيغ مبتورة ومبسّطة لا تتناول كلّ تعقيدات الواقع. لقد عاش اللبنانيون، وما يزالون، أوهاماً وأحلاماً ساخنة وكتبوا تاريخهم، ثمّ مزّقوا ما كتبوه، ثمّ أعادوا الكتابة، وهوّية لبنان ما تزال غامضة مغلقة مجهولة المصير ومجهولة الأصل أيضاً.

ألم يحن وقت الهدوء والتأمل بغية فك العقد والقضاء على انفصام الشخصية وعلى النفسية الحزينة؟ لن نبلغ مثل هذا الهدوء ما لم نضع الأسس الأولية الموضوعية لقراءة ماضينا. وهذا ما سعيت إلى تقديمه في هذا الفصل منطلقاً من الحيثيات والخلفيات الموصوفة في تمهيد الكتاب، ومن عرض الأطروحات الفكرية حول الهوّية اللبنانية المستعرضة في الفصل الأوّل. ولا شكّ عندي أن الجيل الشابّ الذي لم يشترك في الحرب البشعة الأخيرة سيكون من بينه من يتمكّن من العطاء العلمي الرصين لصياغة جديدة متناسقة ومفصّلة لتاريخ لبنان، بما يطمئنّ إليه اللبنانيون الذين يعانون من القلق على مصيرهم وعلى مصير هذا الوطن الصغير المعذّب. وفي أعمال المؤرّخين المهنيين اللبنانيين المادّة الكثيرة، كما أن في المناهج التاريخية الحديثة العهد، والمهتمّة بحياة المجتمعات، النفسانية والأدبية والاقتصادية والأخلاقية،

الكثير ممّا يمكن أن يفيد كتابة تاريخ لبنان بشكل أكثر موضوعية، وفي منظور أشمل وأوسع أفقاً. بالإضافة إلى ذلك فإن اتّخاذ البعد النفساني الكافي تجاه الأطروحات الطائفية المسيّسة هو كفيل بدخول كتابة التاريخ بنجاح.

إنّما هل يكفي العمل من أجل تخلّص تاريخ لبنان من تناقضاته المفتعلة كي نتمكّن من بناء مستقبل أفضل؟

المدخل إلى الإصلاح:

تحديد المسؤوليّات في الفتن الطائفيّة وتغيير آلية تكوين الزعامات السياسيّة

إحباط الرأي العام في موضوع الإصلاح

من المسائل الهامّة في العلوم السياسية والإنسانية دراسة آلية تكوين الفئات الحاكمة وعلاقتها بماهية النظام السياسي المعمول به. وهذه قضية لم تحظ باهتمام واسع في لبنان خارج بعض الأعمال القليلة لمثقّفين أمريكيين قضوا فترة من حياتهم المهنية في التعليم في الجامعة الأمريكية في بيروت، وعدد أقلّ من المثقّفين اللبنانيين. وأستهل هذا الفصل بالتوقف عند عقليةِ وتصرّفاتِ الفئات الحاكمة وسلوكها في التصرف، إذ يبدو لي أنهما وراء عدم قدرتها على إجراء التغيير في بنية النظام السياسي اللبناني ممّا يؤدّي إلى حلقة مفرغة يعاني منها كلّ اللبنانيين. فالناس يُجمعون على ضرورة الإصلاح في العمق، ولكنّهم يعرفون جيّداً أن أهل النفوذ والقرار غير صالحين لإجراء ذلك، وهم لبّ المشكلة، ليس اليوم، إنّما منذ عهد الاستقلال، بل منذ بدايات القرن الماضي. ويخلق هذا الواقع حالة إحباط مستمرّة عند اللبنانيين تنقلب أحياناً فترات هيجان غير منطقي حول زعيم من الزعماء يعطيهم آمالاً غير مبرّرة بأنه قادر على إخراج لبنان من كبوته بفضل بصيرته وفهمه لمشاكل البلاد الحقيقية وبفضل استعداده الجريء للابتعاد عن أساليب ممارسة السلطة التقليدية، في الأمور المحلية، كما في الشأن الإقليمي والدولي. وسرعان ما يفشل الزعيم ويعود اللبنانيون إلى الإحباط، خاصّة وأن شخصية الزعيم وتصرّفاته وسياسته تكون قد أدّت في معظم الأحيان إلى زيادة الشرخ والتناقض فيما يراه اللبنانيون مناسباً لبلدهم؛ فللزعيم، بطبيعة الحال، انتماء طائفي وآفاق فكرية متأثّرة بضبابية الأطروحات الطائفية ـ الوطنية اللبنانية، وهو أعجز من أن يتخطّى موقعه الطائفي وتراكماته التاريخية.

محاولات كمال جنبلاط، فؤاد شهاب، بشير الجميّل، وغيرهم...

شهدت الساحة اللبنانية ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٣، أربع محاولات لإصلاح وضع البلاد على أيدي زعماء سعوا إلى لعب دور كبير. الأولى تعود إلى كمال جنبلاط وكتلة الأحزاب «التقدمية» التي التفّت حوله، والثانية إلى بشير الجميل قائد القوّات اللبنانية، والثالثة إلى الجنرال ميشال عون قائد الجيش السابق، والأخيرة، وهي ما تزال قائمة، إلى رفيق الحريري رجل المال والثروة الضخمة للغاية حسب أقوال الناس، والفريق المؤلف من رجال المقاولات ومدراء شركاته الذين جمعهم حوله.

وفي أسلوب آخر تماماً وأكثر جدّية، يجب التذكير بمحاولة اللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش السابق ورئيس الجمهورية ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٤، الذي سعى مخلصاً إلى إصلاح بنية الدولة وتقويتها لتسهيل «انصهار اللبنانيين في بوتقة واحدة» كما ردّد في أكثر من مناسبة. وقد استلم مقاليد الرئاسة إبّان الفتنة التي عصفت بالبلاد عام ١٩٥٨، إثر غليان الشعور القومي العربي في المنطقة بقيادة جمال عبد الناصر، وارتكاب الرئيس كميل شمعون أخطاء جسيمة في السياسة الداخلية والخارجية.

واستفاد الرئيس شهاب من انتهاء الفتنة واستلامه رئاسة الجمهورية لوضع برنامج إصلاحي شامل للدولة، والقيام بإنجازات عديدة وخاصة من خلال برامج اجتماعية وإنمائية هامّة في المناطق الريفية. غير أن اللواء شهاب لم يعالج قضية تداخل البنية الطائفية ببنية الدولة، ولم يقم تالياً بالعمل الجبّار المطلوب فعلاً لإنقاذ لبنان، أي فصل الطوائف عن السياسة، بل اكتفى بتوسيع قاعدة المشاركة بين الطوائف في أجهزة الحكم، (موسّعاً بذلك الطابع السنّي ـ الماروني للميثاق الوطني)، ممّا أدّى إلى تقوية النظام الطائفي بدلاً من تخفيف وطأته.

وقد أثارت إصلاحاته معارضة خفية فاعلة منذ بداية عهده من الفئات التقليدية الحاكمة التي شعرت بأن أسس هيمنتها قد تتزعزع من جرّاء الإصلاحات. وتحوّل هذا الموقف السلبي، فيما بعد، إلى معارضة علنية من الزعامات التقليدية المعروفة التي كانت تشكو من تدخّل الشعبة الثانية في

الجيش في الحياة السياسية، وفي الانتخابات، وأيضاً في الأمور الاقتصادية، فأصبحت تندد بالممارسات غير الديمقراطية للشهابية، (أي لأجهزة الحكم التابعة للّواء فؤاد شهاب)، وتدّعي بأن هوّية لبنان الديمقراطية مهدّدة في حال استمرار حكمه وتجديد رئاسته.

*

أمّا بشارة الخوري ورياض الصلح، وهما من كبار المناضلين من أجل الاستقلال ورفض الانتداب الفرنسي، فلا شكّ عندي أن نيّاتهما الإصلاحية كانت كبيرة وطموحة. لكن، وكما ذكرنا في الفصل السابق، فإن الآفاق الفكرية التي استندا إليها في وضع الميثاق لم تأخذ عمق المشكلة في الحسبان، إذ اكتفت باعتبارها قضية علاقات مسيحية ـ إسلامية في الداخل وغربية ـ عربية في السياسة الخارجية. ولم يبادر الرجلان إلى فصل الطوائف عن بنية الحكم، بل احتفظا بها «بشكل مؤقت» حسب العبارة الشهيرة للمادة ٩٥ من الدستور، التي تنصّ على توزيع عادل لمناصب الدولة بين الطوائف. وكما هو معلوم، فإن الشيخ بشارة الخوري لم يُقدم على إبعاد بعض أفراد عائلته عن استغلال النفوذ العائلي، ممّا أساء إلى هيبة الدولة المستقلّة حديثاً تجاه اللبنانيين.

ولا حاجة هنا إلى إطالة الحديث وذكر ما قام به رؤساء جمهورية آخرون من سعي لإجراء إصلاحات في الدولة أو تطهيرها من العناصر الأكثر فساداً، فالمحاولات باءت جميعها بالفشل، ولم يشعر اللبناني يوماً بأن دولته على طريق المعافاة واكتساب القدرة والكفاءة التي تتمتّع بها الدولة في الأمم المتقدّمة. وقد أصبح الآن من المسلّمات القَدَرية أن لبنان بلد جميل وشعبه نشط ذكي، «يدبّر أموره» في كلّ الظروف، غير أنه لا مجال لتوقّع أي تحسّن في بنية الدولة وفي تصرّفات الفئات الحاكمة، أكانت من العائلات التقليدية أم من الزعامات الجديدة الشابّة التي فرضت نفسها على الساحة بقوّة السلاح خلال الأحداث الدموية في السنين الأخيرة الماضية.

مسؤولية الفشل بين العامل الخارجي والعوامل الذاتية

من خلال اليأس والإحباط المهيمنين على نفسية اللبنانيين تبرز قضية أخرى تناقش بحدّة ودون الوصول إلى قناعة مشتركة، وهي قضية تحديد مسؤولية هذا الوضع. هل العنصر الخارجي هو الذي يتحكّم بكلّ شيء في لبنان، وإذاً لا حاجة إلى مناقشة مسؤولية أهل الحكم في الأوضاع المأساوية والمذابح والفتن الطائفية التي نمرّ بها بشكل متكرّر؟ أم أنّ مصدر البلاء فينا نحن اللّبنانيين لأننا شعب من سمات أغلبية أفراده الأنانية وعدم احترام القانون ومبدأ التساوي أمامه، وترانا لذلك لم نحسن بناء وطن ودولة ولا الولاء لهما. وفي هذه الحالة، لنا الزعامات التي نستحقّها، لأنها على صورة الشعب الذي يتحمّس لها لأسباب عائلية أو مناطقية أو طائفية، وإنْ كانت من النوع الرديء لا تفقه شيئاً من قواعد إدارة الأوطان وبناء الدولة الحديثة التي تحترمها الدول الأخرى.

والحقيقة أننا نحتاج إلى توضيح هذا الأمر بشكل مقنع لكي نتلمّس الخروج من حالة الإحباط التي نحن فيها، ولا نقع في الهيجان المؤقّت غير المبرّر عندما يدّعي أحد من الزعماء بأنه قادر على إخراج البلد من حالته وإصلاحه جذرياً بأساليب شبه «سحرية»، لنعود ونقع في مزيد من الإحباط بعد فشل البطل. ولكي نتمكّن من الدخول جدّيّاً في مسار تغييري إصلاحي شامل، لا بدّ من تغيير موضوعي عامّ في التصرّفات والآراء يساهم فيه جمهور اللبنانيين الذين تهيّؤوا للانتقال من دولة الطوائف الهزيلة إلى دولة الوطن الحضاري المحترم من الجميع.

(أ) مسؤولية أهل السياسة بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية

أولاً - هل يؤمن اللبنانيون فعلاً باستقلالهم وبالمسؤولية الذاتية لرجال السياسة عن مآسي لبنان؟

لا تقدّم عند الشعوب في العصر الحديث في غياب مبدأ المسؤولية الشخصية لأهل الحكم والمواطنين. ومن أركان أيّة نهضة، حسب المعايير الحديثة، الإقرار بحرّية الإنسان وقوّة رشده، خاصّة في تنظيم أمور البلاد،

وتأمين رفاهيته عبر العلم والعمران ووصول أهل الكفاءة والخبرة إلى الوظائف والمراكز العامّة.

والحقيقة أن هذا المبدأ نعلمه جميعاً ونوافق عليه، غير أننا نضعه جانباً لعدم قناعتنا بإمكانية تطبيقه في لبنان. والبعض يرى أن استقلال البلاد كان دائماً شكلياً، لا محتوى فيه، وأن الزعامات مجرّد دمىً في أيدي الدول ذات الشأن إقليمياً أو دولياً. ويذهب بعض اللبنانيين إلى أبعد من ذلك، إذ يقولون إن استقلال البلاد لم يكن ليتحقق لولا المنافسة الإنجليزية الفرنسية في السيطرة على المشرق العربي. ويتابعون تبرير استحالة تمتّع لبنان فعلياً باستقلاله بالتذكير أن انتخابات رئاسة الجمهورية كانت دائماً تطبخ في عواصم خارج البلاد، وأن أهل الحكم في لبنان لم يكن لهم أيّة قدرة في الحفاظ على استقلال البلاد وتقويته، بمن فيهم اللواء فؤاد شهاب الذي أعطى لمصر نفوذاً كبيراً في لبنان.

وهذا الطرح المنتشر انتشاراً واسعاً، في أوساط المثقّفين كما في الأوساط الشعبية، يُؤدّي، بطبيعة الحال، إلى إسقاط إمكانية تطبيق مبدأ الحرّية والمسؤولية في بناء الوطن وتسيير أمور الدولة. وقد انحطّ الوعي السياسي في لبنان إلى درجة عدم المطالبة بمعاقبة المسؤولين من الزعامات المحلّية عمّا قدّمت أيديهم وأيدي أنصارهم من قتل الأبرياء وتدمير الممتلكات، وهذا على خلاف ما كانت عليه الحالة في القرن الماضي عندما أثيرت بإصرار قضية معاقبة مرتكبي المذابح الطائفية.

ثانياً - لماذا لم نُطالب بمعاقبة المسؤولين عن المجازر الطائفية؟

وقد يكون لفرنسا يد في هذه المطالبة بمعاقبة المسؤولين عن المجازر الطائفية في القرن الماضي وذلك على سبيل تأييد الفئات المسيحية التي كانت تسندها، ولكنّ مثل هذه المطالبة كان لها أثر حميد إذ ساهمت في توعية الناس عن مسؤولية من يقوم بأعمال العنف والقتل، وقد أقدم الباب العالي فعلياً على اعتقال ونفي بعض رموز الفتنة الطائفية. أمّا اليوم، في القرن العشرين، وبالرغم ممّا حصل من مذابح طائفية بشعة، فلا أحد يفكّر أو يطالب بتطبيق مبدأ المسؤولية والمعاقبة، بل العكس هو ما حصل، إذ أقدم مجلس النوّاب

عام ١٩٩٠ على سنّ قانون عفو عامّ عن الجرائم التي حصلت ما بين ١٩٧٥ و١٩٩٠ والمتّصلة بأعمال العنف في البلاد.

ولم يعلّق أحد على مثل هذا القانون أو يحتجّ عليه، وكأن الأمر محسومٌ سلفاً في أن لا مسؤولية لأحد في لبنان على ما يجري في البلاد من فتن فتّاكة ومدمّرة ومن تعدّ على الأرواح والممتلكات، وكأنّ الشعارات التي يتفق عليها اللبنانيون هي دائماً من نوع «عفا اللّه عمّا مضى وإن شاء اللّه لا نعود نشوف مثل هذه الأيام، والحمد للّه فالمدافع سكتت والخطف والسيّارات المفخّخة اختفت وهذا هو المهمّ». وفي سياق هذا المنطق يرى الناس أن لا حاجة لإعادة فتح الجروح، فـ«الشيء صار» ولا حاجة إلى العودة إليه خشية إعادة إشعال نار الفتنة.

وممّا يعزّز هذا الشعور النظرة إلى أن الأحداث التي مرّت على لبنان هي من الضخامة لدرجة أنها أكبر من اللبنانيين أنفسهم وأهل الحكم فيه، فهل نحاسب الزعامات المحلّية وننسى الدول الكبرى والظروف الإقليمية والدولية الصعبة والمعقّدة التي عنها تولّدت أحداث لبنان الدموية، بين موسكو وواشنطن، من القضية الفلسطينية إلى اشتداد الحرب الباردة واتفاقات كامب دافيد والثورة الإيرانية وصعود الحركات الإسلامية والمؤامرات الأمريكية الخيالية أو الحقيقية لتقسيم لبنان، ومخطّطات إسرائيل لزرع الفتنة الطائفية في لبنان والاستيلاء على مياه الجنوب، ونجاح سوريا في فرض وجودها ونفوذها الإقليمي بعد أن كانت دولة غير مستقرّة تتجاذبها الرياح وتعاني من الانقلابات المتتالية. فهل يعقل أن يسيطر لبنان على مثل هذه التطوّرات العملاقة، وهو البلد الصغير الديمقراطي والتعدّدي المنفتح، الذي لا جيوش له ولا موارد طبيعية، ولا يعلم حقّاً ما هي هوّيته ولا ما هو موقعه من الإعراب في لعبة الشطرنج الشرق أوسطية.

ثالثاً: التكيف الشخصي إمّا بتقبل سوء الأوضاع وإما بالهجرة

وفي نهاية التحليل هذا، وهو الذي يسيطر على عقولنا ولو بشكل لا واعٍ، يرى الكثيرون بأن الزعامات المحلّية سعت إلى التكيّف مع لعبة الكبار في ساحة الشرق الأوسط وعملت ما ترى بأنه المناسب لحماية لبنان والطوائف

التي تنتمي إليها وتمثّلها سياسياً، بل لاستغلال الظروف لتقوية مركز طوائفها في اللعبة الداخلية. وقد أحسن البعض التصرّف وأساء البعض الآخر، في ظروف معقّدة وصعبة، أما القرار الفعلي فلم يكن في أيديهم. ألم يكن النجاح والفشل رهناً بتطوّرات وأحداث مفاجئة إقليمية ودولية لا علاقة للزعامات المحلية بها، مثل توقيع السلام بين إسرائيل ومصر وقيام الثورة السياسية ـ الدينية الإيرانية، وانسحاب الجيش الأمريكي من بيروت بسرعة عام ١٩٨٣ وانهيار الاهتمام الأمريكي بلبنان، إلى آخر هذه السلسلة من الأحداث الضخمة؟

والزعامات المحلّية، حسب هذا النوع من التحليل، هي التي يتمسّك بها الشعب. صحيح أنها طائفية الطابع إنّما ما العمل؟ فالشعب مقسّمٌ إلى طوائف، وهوّية البلاد مبنية على التعدّدية الطائفية وكذلك نظام الحكم فيه. وعليه يزيد الكثير من اللبنانيين، موجّهين ضربة قاضية لأيّ أمل في التغيير، فالنظام الطائفي بكلّ مساوئه أقلّ الأنظمة ضرراً بالنسبة إلى لبنان والحفاظ على تراثه التعدّدي.

هذه هي الحجج التي نسمعها أو التي تدور في خلدنا وتجعلنا لا نفكّر جدّياً في إصلاح أوضاع البلاد. فالشعور السائد هو أن محاولات الإصلاح بما فيها التحدّث عن بدائل للوضع القائم هي مضيعة للوقت، فإمّا التكيّف مع الواقع وإمّا الهجرة إلى خارج البلاد، والذي يحب النظام والديمقراطية على أساس الحرّية الفردية ومحاسبة المسؤولين، عليه أن يذهب إلى أوروبا أو الولايات المتّحدة وكندا، أمّا الذي يودّ العودة بالمال والجاه بعد هجرة مؤقّتة فعليه أن يذهب إلى أفريقيا أو الدول العربية المصدّرة للنفط. وهكذا يساهم كلّ واحد منّا في الحفاظ على الأوضاع السائدة، سواء أبقي في البلاد وتكيّف بواقعها المحزن أم هجر سعياً وراء المال والجاه أو للتمتّع بنظام الحرّيات والمسؤوليات والمحاسبة. ويبرز هنا بقوّة مدى انفصام شخصية اللبناني. فهو يتبرّم من نظامه وزعاماته دون انقطاع وبصوت عال، غير أنه يقتنع في نفس الوقت بانعدام فرص التغيير، ويخطّط حياته الشخصية على هذا الأساس، أكان القرار التكيّف مع الأمر الواقع، وأحياناً الاستفادة منه، أو الهجرة المؤقّتة أو الدائمة.

رابعاً ـ عودة إلى الضبابية الفكرية حول الهوية والكيان

والوضع هذا في الحقيقة ليس إلّا نتيجة حتمية لضبابية إدراكنا لقضية الهوّية وتناقضاتنا في تحليل تاريخنا. فكيف يمكن أن نحكم على تصرّفات زعاماتنا وأنصارهم طالما أننا لم نستكشف فعلاً هوّيتنا، وما زلنا نضيع بين الولاء لدولة هزيلة ضعيفة وطوائف «تاريخية» ننتمي إليها بحكم قانون دولتنا ونحتاج إليها في كلّ شأن هام من حياتنا مثل الزواج والإرث والحصول على وظيفة عامّة وحتّى على البطاقة التي تثبت لبنانيتنا. فهل بالإمكان التقدّم في تحليلنا على أساس المنهج الاستفساري المتّبع في هذا الكتاب لتوضيح هذا العجز عن رؤية المسؤوليات وتوزيعها في مآسي البلاد؟

لقد اتُّهمت مراراً بسبب كتاباتي بأنني أحمّل القوى الخارجية المسؤولية الأولى في مصائبنا ومصائب المشرق العربي، غير أن هذا الاتّهام ليس دقيقاً، لأنني أرى أن العوامل الخارجية متشابكة بالعوامل الداخلية بشكل دقيق معقّد، وأنه، ولو كان للخارج أعمال وتحرّكات وتيّارات فكرية لها تأثير بليغ على الأوضاع المحلية، فالمسؤولية النهائية عن تدهور الأوضاع تقع على عاتق أهل البلد. غير أن مسؤولية أهل البلد موزّعة بدورها بين فئات مختلفة. وسأسعى هنا إلى توضيح هذه الأمور آملاً أن أتمكن من تفسير ظاهرة عجزنا الكامل، بل الاستقالة من حمل قضية الإصلاح والعمل من أجلها.

(ب) العامل الخارجي وتشابكه بالعوامل الداخلية

أولاً ـ لم يحسن اللبنانيون إدارة التفاعل الحضاري بسبب تسيّس الطوائف

تحدّثت كثيراً عن العامل الخارجي في الفصلين الأول والثاني، وبدا جلياً مدى تأثرنا به عسكرياً، سياسياً، طائفياً وفكرياً. وفي هذا السياق يمكن أن نقول إن لبنان وتطوّره كيانياً منذ بداية القرن الماضي هو من إفرازات عوامل خارجية متناقضة، خاصّة مع تسيّس الطوائف وتحوّلها من إطار مذهبي روحي اجتماعي ذي صلات روحية مذهبية مع مراكز دينية هامّة خارج لبنان، إلى إطار سياسي له صلات سياسية مع تلك المراكز والدول التي تحتضنها. ولعلنا

لم نَعِ، بدرجة كافية، ما كان لهذا التطوّر من عواقب هامّة وعميقة على عقلنا وتصرّفنا، فقد توهّمنا أننا نمشي على طريق التقدّم التاريخي الطبيعي، وإنْ سلّمنا بأن اللبنانيين ـ نظراً لتعدّدية طوائفهم ووضع كل طائفة في الإطار الدولي ـ لم يمشوا في هذا التقدّم على نفس الدرب. فبين العروبيين وأنصار القومية السورية والأنواع المختلفة من الكيانيين أصبحت مسيرة البلاد مثل مسيرة السفينة ذات المحرّكات العديدة التي تدور بإيقاعات مختلفة، ولها أكثر من دفّة، كلّ واحدة منها تدور في اتّجاه معاكس. وفي المئة سنة الأخيرة ساد الاعتقاد بأن التقدّم حاصل، ولو كانت النظرات إلى محتوى التقدّم مختلفة. وعندما انهارت الأحلام منذ آخر فترة من الحرب الأخيرة، أصبحنا نحمّل العامل الخارجي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع لبنانياً وعربياً، ونرى أن لبنان وأهل الحكم فيه ألعوبة في أيدي الآخرين. في العام ١٩٨٥ وضع الصحافي البارز والوزير والسفير الشهير غسان تويني كتاباً باللغة الفرنسية بعنوان **حرب من أجل الآخرين** حول الأحداث اللبنانية؛ ومن نافل القول أن عنواناً من هذا القبيل يساهم في ترسيخ فكرة مسؤولية الآخرين عن الحرب اللبنانية...

والمشكلة الحقيقية أننا بالغنا، في الماضي، في تقدير مدى استقلاليتنا، وأعني هنا اعتقادنا بأننا نعمل ونفكّر بشكل مستقلّ، بينما تصرّفاتنا وأفكارنا تعكس، إلى حدّ بعيد، ما كنّا نتلقّاه من الثقافات الأجنبية المزدهرة أو نرفضه ونعمل ضدّه. ولا عيب بطبيعة الحال في التفاعل الحضاري، بل هو مستحبّ شرط أن نعي هذا التفاعل ونحسن إدارته لنزيد من استقلاليتنا في كلّ المجالات، وعلى رأسها المجالات الفكرية التي منها تتفرّع تصرّفاتنا. ولا عيب أيضاً في تأثير العوامل الخارجية على تطوّر المجتمعات، بل أكثر من ذلك، إذ يمكن أن نقول إنه لا تطوّر لمجتمع دون الضغوط والتحدّيات الخارجية. والمجتمع المغلق الذي يرفض الانفتاح والتفاعل مع الخارج يحكم على نفسه بالمراوحة مكانه وبالتخلّف عن المجتمعات الأخرى الأكثر تقدّماً. والأحداث والتطوّرات في بلد ما لها تأثيرات مختلفة في بلدان أخرى، وتجرّ أحداثاً أُخرى في هذه البلدان. فالثورة الفرنسية لم تكن لتحدث مثلاً لولا انفتاح المفكرين الفرنسيين على الفكر السياسي الليبرالي الإنجليزي وتأثّرهم به ولولا حصول الثورة في أمريكا. وبدورها أثّرت الثورة الفرنسية تأثيراً عظيماً على العالم أجمع، ولم تكن

الثورة البلشفية لتقع لو لم تسبقها الثورة الفرنسية. والثورة الصينية مَدينة، بدورها، للتراث الثوري الفرنسي والروسي، وهلمّ جرّاً من أحداث سياسية وإبداعات فكرية تحصل في مناطق مختلفة من العالم ولكنّها مترابطة بعضها بالبعض.

فالمشكلة ليست في وجود العامل الخارجي وتأثيره على المجتمعات الأخرى، إنّما هي في وعينا لهذا التأثير وفي سيطرتنا على آليات التفاعل كي لا نصبح في حالة تبعية مطلقة من حيث لا ندري، ونصبح ألاعيب فكرية أو سياسية في أيدي القوى الخارجية. ومناعة البلد الصغير في هذا الميدان أقلّ من مناعة البلد الكبير، وهذه هي حالة لبنان. وفي تقديري أن اللبنانيين لم يعوا بشكل كافٍ مدى توغّل العنصر الخارجي في نفوسهم، خاصّة، على ما ذكرت، عندما تسيّست الطوائف وأصبحت حلقة أساسية في التبعية الفكرية والسياسية، ذلك أن المرجعية الروحية للخارج أصبحت مرجعية سياسية ـ فكرية.

ثانياً ـ الكنيسة المارونية في معاناتها أمام الانفتاح الحضاري

ولعلّ من صفحات تاريخنا المطوية، وغير الواضحة، الصراع الثقافي الحادّ، الحضاري الطابع، الذي مزّق الكنيسة المارونية منذ انفتاحها على أوروبا وكنيسة روما. فقد وقعت الكنيسة المارونية بين تيّارين، أحدهما يريد المزيد من الانفتاح بسرعة وتبنّي الطقوس والعادات الكَنَسيّة الرومانية والابتعاد عن التقاليد الكنسية الشرقية العربية ـ السريانية، والآخر يسعى إلى معاكسة التيّار الجديد هذا خشية فقدان الطائفة مميّزاتها التاريخية. وقد دلّ على ذلك صعوبة تطبيق مقرّرات مجمع اللويزة الشهير، (١٧٣٦)، للكنيسة المارونية وبطء تحقيقه ميدانياً، وكذلك الصراع بين البطريركية المارونية والرهبان في القرن التاسع عشر. وأقول إنها صفحات مطوية، لأن مثل هذه الأمور الهامّة لا ترد إلّا على نحو عابر في كتب التاريخ، ولم أكتشفها إلّا مؤخّراً رغم إلمامي، النسبي، بتاريخ بلدي وطائفتي.

فالعلاقات بين العائلات الإقطاعية، ومن ثمّ بين المسلمين والنصارى، هي التي لفتت انتباه من كتبوا تاريخ لبنان بشكل شبه حصري. ويبدو أن الموارنة، من إكليروس ومثقّفين وأعيان، فضّلوا عدم الخوض في الموضوع الذي هزّ الطائفة على مرّ عقود طويلة، وتركوا النسيان يقضي عليه في النفوس. وهكذا

درجت العادة على اعتبار أن الكنيسة المارونية هي أكثر الكنائس الشرقية قرباً من الكنيسة الرومانية وكأنه أمر طبيعي ومسلّم به منذ تأسيس الطائفة. لقد أتت الرياح السياسية والثقافية التي عصفت بالمنطقة، وبشكل خاصّ النفوذ المتصاعد لفرنسا، لتسهّل العملية هذه. وأُدينُ شخصياً إلى المرحوم العلّامة الأب يواكيم مبارك في لفت نظري إلى هذا الموضوع الخطير، لِما رأيت عنده من عمل قلق من أجل التوفيق بين ما كان يراه من أهمّيّة في الحفاظ على جذور الكنيسة الشرقية، (الجذور الأنطاكية كما كان يسمّيها)، ورسالة الكنيسة المارونية كهمزة وصل بين الشرق والغرب، وهي رسالة تطوّرت بمحاذاة تطوّر العلاقات غير المتكافئة بين الدول الأوروبية والمشرق العربي. وقد استفدت أيضاً في الموضوع من كتاب حول مجمع اللويزة لأحد الأصدقاء اللبنانيين من طائفة غير الطائفة المارونية، وكتاب آخر لباحث هولندي حول **الأعيان والإكليروس في جبل لبنان بين ١٧٣٦ و ١٨٤٠**(*).

كلّ هذا الكلام لا يبعدنا في الحقيقة عن موضوعنا الأساسي، وهو قضية العامل الخارجي في مصير لبنان، ومدى تأثيره على مسؤولية اللبنانيين في أحداث بلادهم المأساوية. بل ما ذكرته هنا هو مَثَل من أمثلة عديدة يمكن أن نبحث عنها في تاريخنا، وهذه الأمثلة قد تبقى خفية لا يمكن أن نستخلص منها العبر. وفي الحقيقة فإن هذا المثال يساعدنا على تبيان تعقيد تأثير القوى الخارجية في تكوين لبنان وتطوره الكياني الحديث. فالشرخ داخل الطائفة المارونية استمرّ وتحوّلت طبيعته إلى شرخ سياسي ثم عادت آثاره لتبرز بحدّة خلال الأحداث الأخيرة، إذ اتّجه جزء من الطائفة، ومعه الرهبانية المارونية والقوّات اللبنانية، نحو فصل الطائفة عن محيطها، بينما تمسّك جزء آخر بمحيطه وجذوره وتعايشه العميق مع الطوائف الإسلامية، وقد كلّف ذلك الطائفةَ ولبنانَ غالياً. وكان هذا الشرخ قد برز أيضاً خلال فترة الانتداب الفرنسي بين الحزب الدستوري بقيادة الشيخ بشارة الخوري والكتلة الوطنية

(*) أنظر **مجمع اللويزة ـ ١٧٣٦**، غسان عياش، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات بيروت، ١٩٩٢؛ أنظر كذلك: - R. Van Leeuwen, *Notables and Clergy in Mount Lebanon - The Khazin Sheiks and the Maronite Church (1736-1840)*, University of Amsterdam, 1992.

الثورة البلشفية لتقع لو لم تسبقها الثورة الفرنسية. والثورة الصينية مَدينة، بدورها، للتراث الثوري الفرنسي والروسي، وهلمّ جراً من أحداث سياسية وإبداعات فكرية تحصل في مناطق مختلفة من العالم ولكنّها مترابطة بعضها بالبعض.

فالمشكلة ليست في وجود العامل الخارجي وتأثيره على المجتمعات الأخرى، إنّما هي في وعينا لهذا التأثير وفي سيطرتنا على آليات التفاعل كي لا نصبح في حالة تبعية مطلقة من حيث لا ندري، ونصبح ألاعيب فكرية أو سياسية في أيدي القوى الخارجية. ومناعة البلد الصغير في هذا الميدان أقلّ من مناعة البلد الكبير، وهذه هي حالة لبنان. وفي تقديري أن اللبنانيين لم يعوا بشكل كافٍ مدى توغّل العنصر الخارجي في نفوسهم، خاصّة، على ما ذكرت، عندما تسيّست الطوائف وأصبحت حلقة أساسية في التبعية الفكرية والسياسية، ذلك أن المرجعية الروحية للخارج أصبحت مرجعية سياسية ـ فكرية.

ثانياً ـ الكنيسة المارونية في معاناتها أمام الانفتاح الحضاري

ولعلّ من صفحات تاريخنا المطوية، وغير الواضحة، الصراع الثقافي الحادّ، الحضاري الطابع، الذي مزّق الكنيسة المارونية منذ انفتاحها على أوروبا وكنيسة روما. فقد وقعت الكنيسة المارونية بين تيّارين، أحدهما يريد المزيد من الانفتاح بسرعة وتبنّي الطقوس والعادات الكَنَسيّة الرومانية والابتعاد عن التقاليد الكنسية الشرقية العربية ـ السريانية، والآخر يسعى إلى معاكسة التيّار الجديد هذا خشية فقدان الطائفة مميّزاتها التاريخية. وقد دلّ على ذلك صعوبة تطبيق مقرّرات مجمع اللويزة الشهير، (١٧٣٦)، للكنيسة المارونية وبطء تحقيقه ميدانياً، وكذلك الصراع بين البطريركية المارونية والرهبان في القرن التاسع عشر. وأقول إنها صفحات مطوية، لأن مثل هذه الأمور الهامّة لا ترد إلّا على نحو عابر في كتب التاريخ، ولم أكتشفها إلّا مؤخّراً رغم إلمامي، النسبي، بتاريخ بلدي وطائفتي.

فالعلاقات بين العائلات الإقطاعية، ومن ثمّ بين المسلمين والنصارى، هي التي لفتت انتباه من كتبوا تاريخ لبنان بشكل شبه حصري. ويبدو أن الموارنة، من إكليروس ومثقّفين وأعيان، فضّلوا عدم الخوض في الموضوع الذي هزّ الطائفة على مرّ عقود طويلة، وتركوا النسيان يقضي عليه في النفوس. وهكذا

درجت العادة على اعتبار أن الكنيسة المارونية هي أكثر الكنائس الشرقية قرباً من الكنيسة الرومانية وكأنه أمر طبيعي ومسلّم به منذ تأسيس الطائفة. لقد أتت الرياح السياسية والثقافية التي عصفت بالمنطقة، وبشكل خاصّ النفوذ المتصاعد لفرنسا، لتسهّل العملية هذه. وأُدينُ شخصياً إلى المرحوم العلّامة الأب يواكيم مبارك في لفت نظري إلى هذا الموضوع الخطير، لِما رأيت عنده من عمل قلق من أجل التوفيق بين ما كان يراه من أهمّيّة في الحفاظ على جذور الكنيسة الشرقية، (الجذور الأنطاكية كما كان يسمّيها)، ورسالة الكنيسة المارونية كهمزة وصل بين الشرق والغرب، وهي رسالة تطوّرت بمحاذاة تطوّر العلاقات غير المتكافئة بين الدول الأوروبية والمشرق العربي. وقد استفدت أيضاً في الموضوع من كتاب حول مجمع اللويزة لأحد الأصدقاء اللبنانيين من طائفة غير الطائفة المارونية، وكتاب آخر لباحث هولندي حول **الأعيان والإكليروس في جبل لبنان بين ١٧٣٦ و ١٨٤٠**[*].

كلّ هذا الكلام لا يبعدنا في الحقيقة عن موضوعنا الأساسي، وهو قضية العامل الخارجي في مصير لبنان، ومدى تأثيره على مسؤولية اللبنانيين في أحداث بلادهم المأساوية. بل ما ذكرته هنا هو مَثَل من أمثلة عديدة يمكن أن نبحث عنها في تاريخنا، وهذه الأمثلة قد تبقى خفية لا يمكن أن نستخلص منها العبر. وفي الحقيقة فإن هذا المثال يساعدنا على تبيان تعقيد تأثير القوى الخارجية في تكوين لبنان وتطوره الكياني الحديث. فالشرخ داخل الطائفة المارونية استمرّ وتحوّلت طبيعته إلى شرخ سياسي ثم عادت آثاره لتبرز بحدّة خلال الأحداث الأخيرة، إذ اتّجه جزء من الطائفة، ومعه الرهبانية المارونية والقوّات اللبنانية، نحو فصل الطائفة عن محيطها، بينما تمسّك جزء آخر بمحيطه وجذوره وتعايشه العميق مع الطوائف الإسلامية، وقد كلّف ذلك الطائفةَ ولبنانَ غالياً. وكان هذا الشرخ قد برز أيضاً خلال فترة الانتداب الفرنسي بين الحزب الدستوري بقيادة الشيخ بشارة الخوري والكتلة الوطنية

(*) أنظر **مجمع اللويزة ـ ١٧٣٦**، غسان عياش، منشورات المركز الوطني للمعلومات والدراسات بيروت، ١٩٩٢؛ أنظر كذلك: - R. Van Leeuwen, *Notables and Clergy in Mount Lebanon* - *The Khazin Sheiks and the Maronite Church (1736-1840)*, University of Amsterdam, 1992.

بقيادة إميل إدّه، كما برز عام ١٩٥٨؛ وفي التاريخ الأقدم لا بدّ من ذكر الفتنة داخل الطائفة خلال عهد الحروب الصليبية.

ثالثاً ـ العامل الخارجي سبب التطور اللامتكافىء بين الطوائف اللبنانية

وبالعودة إلى تاريخ لبنان المعاصر في لبنان، يمكن أن نتلمّس نوعاً من النمط غير المتوازن في تطوّر الطوائف اللبنانية، (قد يسمّيه الماركسيون «قانون التطور المتفاوت للطوائف») وهذا النمط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط تأثير العامل الخارجي على الكيان اللبناني، ذلك أن تركيز أوروبا جهودها على الطائفة المارونية أوّلاً، أدّى إلى تحريك الطائفة وخروجها من قوالبها التقليدية، وسبّب ذلك متاعب جمّة داخل الطائفة، ما تزال تتفاعل إلى يومنا هذا، وأدّى كذلك إلى إدخالها في مسار تطوّري سريع بمساندة القوى الخارجية. وفي عهد المتصرّفية قام الباب العالي، لمجابهة النفوذ الفرنسي عبر الطائفة المارونية، بتشجيع الطائفة السنّية ومساعدتها على التحديث، وخَلَفَتْه مصر بعد انهيار السلطنة العثمانية، ثمّ العربية السعودية؛ وأخيراً، في آخر عهد شاه إيران، أُدخلت الطائفة الشيعية في مسار تطوّري تسارع مع حصول الثورة الخمينية.

كلّ هذه العوامل الخارجية أثّرت تأثيراً بالغاً في تاريخ لبنان، غير أن هذا التأثير خلق توتّرات داخل الكيان، إذ أصاب كلّ طائفة على حدة وفي فترة زمنية مختلفة. ولم يَعِ الفكر اللبناني مدى خطورة الظاهرة. نظراً لتوزعه على تيارات وأهواء سياسية متناحرة، كما ذكرنا في الفصل الأوّل، ولا اتفقوا على تقييم تأثير العنصر الخارجي على مسيرتهم التاريخية، وكلّ فئة من اللبنانيين تعيش حالة استلاب نفسية وعدم رضى. وكان للجيل القديم من الأعيان وأهل السياسة الصبر والروية والتهذيب للمجادلة بالتي هي أحسن. إنّما الأجيال تتغيّر، والجيل الشابّ في الستينات والسبعينات كان جيلاً يعيش أجواء دولية متوتّرة من ثورات وثورات مضادّة عالمياً وحرب باردة وحروب إسرائيلية ـ عربية أكثر خطورة، فانتفض على الواقع «العفن» في البلاد وعلى احتكار السياسة على أيدي نادي العائلات التقليدية وحلم بمستقبل مختلف؛ فوقعت الفاجعة.

وللأمانة، لا بدّ من التذكير بما قام به أهل السياسة التقليديون لمنع الكارثة، وللتوفيق بين العوامل الخارجية المختلفة والمتناقضة التي كانت

تعصف بالساحة اللبنانية، خاصّة وجود المقاومة الفلسطينية المسلّحة وتأثيرها على العقليات والنفسيات والتركيبة التعدّدية الطائفية ـ السياسية، وكذلك تدخّل إسرائيل والدول العربية في شؤون لبنان والمقاومة. وكانت المعاناة كبيرة لدى رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارة خلال عهد كل من شارل حلو وسليمان فرنجية وإلياس سركيس، وأصبح الوئام بين الرئاستين صعب المنال، فكلّ رئاسة أسيرة تقاليد معينة في اللعبة الطائفية المتشابكة بالعوامل الخارجية تشابكاً وثيقاً. واستحال إيجاد الموقف الوطني المعقول والحوار الرصين، بالرغم من أن وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان كان يطرح قضايا سياسية وأمنية ودولية محضة لا علاقة لها بالدين والمذاهب الدينية.

رابعاً ـ العامل الفلسطيني وانزلاق لبنان مجدداً إلى تناحر المسلمين والنصارى

والحقيقة، في نظري، أن وطأة التراث والعادات التي نشأت في لبنان، منذ انفتاح البلاد على النفوذ الخارجي، ودخول الطوائف كطرف في آليات ربط لبنان بالخارج، هي التي تحكّمت بتصرّف السياسيين، وحالت دون إيجادهم مخرجاً متّفقاً عليه لقضية الوجود الفلسطيني المسلّح في البلاد. بل أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من اللعبة السياسية ـ الطائفية الداخلية، ولو كان الكثير من المسيحيين يؤيّدون القضية الفلسطينية وعدالتها وينخرطون في صفوفها، والكثير من المسلمين يتبرّمون منها ومن تصرّفاتها ميدانياً، إضافة إلى تعرّض سلامة المواطنين للخطر في أماكن تواجد الفلسطينيين. إنّما تراكمات الماضي كانت أقوى من المنطق والرشد، فعاد وبرز بالتدريج كلّ ما كان دفيناً في وعي اللبنانيين من مخاوف نصرانية من المسلمين وتحالفهم مع قوى ودول «إسلامية» من جهة، ومن مرارة الطوائف الإسلامية بسبب وضعها المهمّش في تركيبة الدولة الطائفية واحتكار أعيان الطائفة المارونية أهمّ مراكز الدولة. وقد استعرضنا في الفصلين السابقين مدى تدخّل القوى الأوروبية والباب العالي في تكوين هذا التراث من المشاعر المتناقضة لدى الطوائف اللبنانية.

عمل الإعلام الغربي والإسرائيلي في الفترة الأخيرة ضمن نفس المنطق الذي كان متّبعاً في السابق. فقد قامت القوى الإقليمية المناهضة للنفوذ

الغربي ـ الإسرائيلي بحركات إعلامية مضادّة، وأصبحت القضية اللبنانية، مرّة أخرى، مجرّد قضية «مسلمين ونصارى»، وذلك بالرغم من وجود حركات فلسطينية في لبنان وعلى رأسها شخصيات مسيحية، ووجود شخصيات لبنانية مسيحية في صفوف التحالف اللبناني المؤيّد للمقاومة والمعادي لتركيبة الدولة الطائفية. وتغيّرت الكلمات والعبارات المستعملة في الإعلام السياسي، فالحركة الوطنية نفسها أصبحت تتكلّم عن «القوى الوطنية والإسلامية»، والجبهة اللبنانية أصبحت لا تمثّل إلّا قوى مسيحية، وأسّست علاقات مع إسرائيل لما كانت تراه من أخطار «إسلامية» تحيط بالمسيحيين في لبنان، وأخذت فصول المأساة تتوالى ولا يقدر أحد على إيقافها، إلى أن جاءت نهاية الحرب الباردة بانهيار المعسكر السوفييتي ومن ثمّ حرب الخليج، ممّا سمح للولايات المتّحدة بالهيمنة على الساحة الشرق أوسطية فسكتت المدافع في لبنان وعاد الهدوء، (إلّا في الجزء الجنوبي من البلاد)، ولم يعد أحد يخطف الآخر بسبب مذهبه، ولم يقم أحد بوضع السيارات المفخّخة، وطبّقت وثيقة الطائف، وهي كما ذكرنا اتّفاق جديد ضمن سلسلة الاتفاقات الطائفية الطابع التي تُوزّع النفوذ داخل الدولة لأهل الطوائف بطريقة تعكس المعطيات الإقليمية الجديدة وتوازن القوى الفاعلة فيه.

خامساً ـ دخول أهل المال من أثرياء النفط في الحلبة الطائفية

ومن نتائج الحرب اللّبنانية المندرجة في سياق الحرب الباردة وتشابكها بالنزاع العربي الإسرائيلي دخول عناصر جديدة إلى نادي أهل الحكم في لبنان، مثل زعماء الميليشيات وأنصارهم، ورجال المال المرتبطين بمصالح هامّة لدى الدول الخليجية، ممّا ترجم عملياً التغييرات الإقليمية الحاصلة، وكذلك التغييرات الحاصلة ضمن الطوائف، فأهل الميثاق الوطني وفكر ميشال شيحا زالوا وحلّ محلّهم مَنْ ظهر بمظهر المقاتل المدافع عن حقوق طائفته. أمّا دخول أهل المال من أثرياء النفط فهو ظاهرة تؤكّد على الأهمية الدولية لمنطقة الخليج، كما أنه جزء من ظاهرة عالمية، حيث يدخل الأثرياء حلبة السياسة. وقد حصلت الظاهرة في لبنان بنوع من التطرّف، واندرجت في إطار حملات إعلامية ضخمة تندّد بعجز الدولة عن القيام بالإعمار والإصلاح،

وبتبديل فشل الدولة بنجاح أهل المال في الأعمال الاقتصادية الخاصّة.

ولا شكّ عندي أن اهتمام الفئات الحاكمة الجديدة بإعمار بيروت وإصرارها على القضاء على تراثها المعماري القديم واستملاك العقارات لإعادة ترتيبها وإعطاء صلاحيات لا مثيل لها عالمياً إلى شركة خاصّة في هذه العملية، له دلالة رمزية قوية للغاية، تؤشّر بما لا لبس فيه إلى نية تغيير الهوّية التقليدية للبلاد، وذلك ضمن إطار الجهود الدولية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط، وتثبيت وجود إسرائيل نهائياً في المنطقة. وقد كتب العديد من المقالات والدراسات حول إعادة إعمار بيروت، وقد ساهمت فيها إلى جانب الكثير من الأصدقاء لمعارضة مثل هذا المشروع المضرّ الذي تمّ دون مناقشة مفتوحة وتفاعل بين الآراء التقنية المختلفة. فالمشروع، بصيغته الغربية المتعدّية بشكل مروّع على حرمة الملكية الخاصّة وحرمة تاريخ العاصمة العريقة، له أولوية مقدّسة لدى التركيبة الجديدة.

غير أن الرأي العام اللبناني رأى في مشروع إعادة إعمار بيروت البناءَ والمستقبلَ والخروجَ السريع من الكبوة. وقد أيّده وتحمّس له وحصل ما حصل من زوال لأحياء مدينية تاريخية وللتركيبة السكانية القديمة للوسط التاريخي للعاصمة. وبالرغم من نداءات الاستغاثة التي أطلقها أصحاب الحقوق والمهندسون المعماريون والمؤرّخون والاقتصاديّون لم يُحرّك أحدٌ ساكناً، محلياً ودولياً، للحدّ ممّا ينال عاصمة لبنان. وقد أصبح همّ الإعلام اللبناني والدولي منصبّاً على مواضيع متفرقة أخرى مثل «الإحباط المسيحي»، وعدم تمثيل النصارى تمثيلاً صحيحاً في التركيبة «الوفاقية»، وخلافات الرئاسات الثلاث، والانتخابات ومقاطعتها أو عدم مقاطعتها والمضاربات على الليرة اللبنانية، والمفاوضات مع إسرائيل، والسلام وإقامة منطقة اقتصادية شرق أوسطية، وخلافها من المواضيع.

وكالعادة، فالمشكلة الأساسية عند اللبنانيين أنهم لا يحسنون قراءة الأحداث وترتيب أهميّتها وتحديد الموقف الواجب اتّخاذه تجاهها. ويصعب علينا فكرياً أخذ البعد الكافي من الأحداث والتطوّرات وفكّ التشابك المرضي بين الداخلي والخارجي. فالاستيلاء الاقتصادي على العاصمة اللبنانية بقوّة المال، بحجّة الإعمار، كان أهمّ من المواضيع الأخرى التي كانت تثير انتباه

الناس من معارضة قوى طائفية معينة واستنكاف قوى أُخرى عن المساهمة في الحكم لأسباب لا تمتّ بصلة إلى الموضوع الهامّ الأساسي. وهذا الموضوع، في نظرنا، هو متابعة الحرب باستعمال الاقتصاد والمال، للسيطرة على مركز العاصمة الحضاري والتصرّف به، بكلّ انفراد، من قبل شركة خاصّة لا مراقبة من الدولة عليها، وذلك كلّه تحت سقف القانون الذي صُوّت عليه في المجلس النيابي بأغلبية ساحقة من النواب. ولسوء الحظ فلقد بقيت أنظار اللبنانيين مشدوهة باللعبة الطائفية التقليدية وبالعوامل الخارجية بدلاً من الاهتمام بالتطوّرات الخاصّة بالعاصمة وبالأساليب المالية الجديدة لتغيير بنية البلاد تغييراً لا رجعة عنه.

أذكر هذا الموضوع كمدخل لتوضيح آلية فقدان الرؤية عند اللبنانيين في الأمور السياسية، وهو تقليد قويّ أدى بالبلاد إلى ما نحن فيه، وإلى توالي أجيال من أهل الحكم تربّت على الضبابية الفكرية الأساسية التي وصفناها منذ بداية هذا الكتاب. وهذا التكوين الناقص هو الذي يفسّر ضعف الحكم في الكيان اللبناني تاريخياً ومغامراته السيّئة بعض الأحيان في الظروف الإقليمية الصعبة. وجيل الحرب من قياديي الميليشيات لم يختلف عن الأجيال السابقة، وقراءاته للعالم الخارجي وتطوّراته لم تكن أفضل من قراءة الأجداد، بل كانت أسوأ في معظم الأحيان. كما لم يتمكّن الجيل الشابّ من القياديين من تطوير استقلال ذاتي في الفكر السياسي، بل انغمس في التبعية الفكرية للتيّارات الإعلامية الدولية والإقليمية الرئيسية أكثر بكثير من الأجيال السابقة في النهج التبعي. وعلينا أن نسعى الآن إلى فهم هذه الظاهرة الخطيرة التي إذا لم نخرج منها فلن تتغيّر نوعية الحكم في لبنان.

(ج) عقلية أهل الحكم إفراز تاريخي لنمط سلبي من تشابك العوامل الخارجية بالتطورات المحلية

أولاً - إنهيار نظام المقاطعات في جبل لبنان وإدخال العنصر الخارجي في التطورات المحلية

إنفتح لبنان على العالم الخارجي مع القرن السادس عشر، وأخذ نظام

المقاطعات الأميرية العميق الجذور في تاريخ الجبل يتطوّر ويتغيّر. وإذ سعى الأمير فخر الدين إلى بناء نوع من الإمارة تقيم علاقات مع الدول الخارجية، فلقد تمكّنت السلطنة العثمانية من إفشال طموحاته. ثمّ جاء حكم الشهابيين، وبشكل خاصّ الأمير بشير الثاني، حيث أصبحت السلطنة العثمانية ضعيفة عسكرياً تجاه الدول الأوروبية الرئيسية. ودخل الأمير في حلقة من المغامرات الضخمة، فتحالف مع فرنسا ومحمّد علي في مصر ضدّ الباب العالي، وسمح بدخول جيوش إبراهيم باشا إلى لبنان. وكان الأمير بذلك يضرب أيضاً منافسيه من كبار العائلات الإقطاعية، وبشكل خاصّ العائلات الدرزية. ووظّف الطائفة المارونية في سياسته هذه، (وهي كانت تعاني من الشرخ الداخلي الذي أشرنا إليه سابقاً في هذا الفصل). والحقيقة أنه قضى، بالسياسات هذه، على تقاليد الحكم في جبل لبنان، هذه التقاليد التي كانت مبنية على توزيع غير طائفي الطابع لتولية المقاطعات. ويؤشر على ذلك أن المعارك التي كانت تدور بين كبار عائلات المقاطعات في البلاد لم تكن حول الهيمنة الطائفية، إذ كانت الطوائف بعيدة كلّ البعد عن العمل السياسي. فمعركة عين دارة مثلاً، التي دارت رحاها عام ١٧١١، كانت بين عائلات قيسية الولاء من جهة وعائلات يمنية(*) الولاء من جهة أخرى، وفي كلتا الجبهتين عائلات تنتمي إلى طوائف متعدّدة. صحيح أن المعنيين هيّؤوا الأرضية للشهابيين باكتسابهم الصدارة والاحتفاظ بها ضمن العائلة، غير أنهم لم يدخلوا في صراعات داخلية رعناء.

أمّا الأمير بشير شهاب الثاني فيبدو لي أنه أساء التصرّف إلى درجة كبيرة، ومهّد الطريق إلى الفتنة التي وقعت فيها البلاد ما بين ١٨٤٠ و ١٨٦١، وهو نقطة البداية الرئيسية في تسيّس الطوائف وإدخالها في اللعبة الإقليمية والدولية، وبالتالي تأسيس نمط التشابك السلبي والمرضي بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. غير أن الأمير دخل التاريخ كبطل من أبطال لبنان، سعى مخلصاً للتخلّص من سيادة الباب العالي على البلاد. وممّا سهّل تجسيد هذه الصورة في أذهان الأجيال الإعلام الأوروبي المتخصّص في شؤون الشرق الأوسط،

(*) تقسيم قديم للولاء يعود إلى ما كانت تعتقده العائلات من اختلاف في أصولها القبلية المتجذرة في الجزيرة العربية. يذكر أن الانقسام الثنائي البنية هذا تقليدي عند العشائر العربية.

وقد أوضحنا مواقفه ومآربه في الفصل السابق. وقد اعتمدت الروايات الكيانية، (الموصوفة في الفصل الأوّل)، صورة تاريخ لبنان المعاصر على أنه سلسلة من البطولات بدأت بالأمير فخر الدين وانتهت بالميثاق الوطني، مروراً بالأمير بشير شهاب الثاني الذي احتلّ موقعاً محورياً في هذا التاريخ. ومع أن كتابة التاريخ عند الأمم والشعوب تميل إلى التبسيط وإلى إبراز منطق متماسك في تسلسل الأحداث، تؤيّد وجهة نظر معيّنة حول هويّتها وكيانها، فإن الفكر التاريخي في لبنان لم يَقُمْ بمراجعات نقدية حول طبيعته ومنطقه، إلّا على يد بعض المؤرّخين الماركسيين وذلك قبل أن تنهار الصورة التقليدية لتاريخ لبنان خلال الأحداث الأخيرة وتنفجر الأحقاد المتراكمة لدى الطوائف منذ عهد الأمير بشير الثاني.

ثانياً ـ آلية تشابك الصراعات الداخلية بالصراعات الدولية

فحوى الحديث هنا أن آليات ترابط العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية وتأثيرها على تكوين الزعامات وصياغة عقليتها لم تكن موضع دراسات كافية. فالتيّارات الفكرية الماركسية والتيّارات العروبية ركّزت بثقل، وكلّ واحدة على طريقتها، على تأثير الاستعمار في التطوّر المحلّي والإقليمي، ونظرت إلى الفئات الحاكمة على أنها كانت مجرّد دمى في يد الدول الاستعمارية، (وهذا ما تراه اليوم أدبيات الحركات الإسلامية متّبعة منهجاً مماثلاً وإن كان بالمفردات والتعابير الإسلامية). ولكن، قليلاً ما سعت هذه التيّارات إلى تحليل قدرة الزعامات المحلّية على استغلال واستعمال القوى الخارجية لمصلحتها ولتقوية مركزها في الصراعات والتطوّرات الداخلية. وإنْ صح أن الاستعمار ساهم مساهمة كبيرة في صياغة التطوّرات الداخلية، فالفئات المحلّية الحاكمة تكيّفت مع هذا الواقع، بل استغلّت نفوذ الاستعمار والقوى المناهضة له، (عثمانية، ثمّ عروبية واليوم بعض القوى الإسلامية)، في اللعبة الداخلية الشرسة حول الزعامة. ولعل الأمير بشير هو مؤسّس هذا النوع من التصرّف السياسي، بتلاعبه على العامل الطائفي والاجتماعي والعوامل الخارجية في آن معاً، وربطها بعضها ببعض لمصلحته وضدّ مصلحة الفئات الأخرى. وفي جوّ التناقض المستمرّ بين التيّارات الفكرية التي يتعرّض لها اللبنانيون، بالإضافة إلى

دخول الطوائف طرفاً في النزاعات الإقليمية ـ ممّا سمح لها أن تصبح آلية من آليات الحكم المحلّي ـ في ذلك الجو أُعجز الناس عن رؤية الواقع الأليم، أي نشأة نمط من التصرّفات السياسية التي لا تمتّ بصلة إلى الوطن أو الطائفة إلّا بالإسم، والتي هي مجرّد إفراز عن صراعات محلّية ضيّقة بين أهل السلطة. وهم تعلّموا، ولو بشكلٍ غريزي، ولاواعٍ، كيف يُسوّقون هذا النمط من التصرّفات لدى أنصارهم ولدى الدول الكبرى في آن معاً.

ثالثاً ـ تطور قدرة الزعامات على تأسيس معادلات عضوية بين الداخل والخارج

وقد تطوّرت في الحقيقة قدرة هائلة لدى الزعامات اللبنانية على إنشاء الخطاب السياسي المتحذلق والمتغيّر حسب الجمهور الذي يسمعه، (جمهور محلّي أو جمهور خارجي)، وحسب الظروف والأهواء والتيارات الفكرية الإقليمية والعالمية الرئيسية. ليس في هذه الظاهرة الشيء الغريب، فالرجل السياسي في لبنان وليد ظروف بيئته التاريخية، وتناقضاتها المستمرّة التي ولّدت حالة فكرية غير مستقرّة، ورؤية ناقصة في تحليل القضايا الوطنية. فهو ابن كيان «وطني» مبني على لعبة طائفية مرتبطة كما لم يرتبط أيّ كيان سياسي آخر بلعبة العوامل الخارجية، على اختلافها وتناقضاتها، وإذ تكوّن وتربّى على مرّ الأجيال فعلى إتقان لعبة المعادلات الصعبة هذه بين الداخل والخارج، وهو لا يمكن أن يحيد عنها، خشية أن يخرج من المعادلة ويفقد نفوذه السياسي. وعندما يسعى إلى الخروج منها تنقلب الدنيا عليه. وهذا ما كان من مصير كمال جنبلاط وبشير الجميّل، (مع الفرق الكبير في وجهتي نظر الرجلين في كلّ الأمور).

والحقيقة أننا نجد ضمن هذا المنطق أنواعاً مختلفة من الزعامات، منها الشخصيات المغامرة، وعلى رأسها الأمير بشير، وهي التي راهنت بمصيرها الشخصي على عامل خارجي واحد وعلى مساندة طائفة واحدة داخلياً، ومنها الشخصيات المحافظة التي تنظر إلى الأمور بتعقيداتها ولا تقدم على أي عمل من شأنه أن يضرّ بالتوازنات المعقّدة الكامنة في المعادلات التي تتحكّم بعلاقة العوامل الخارجية بالداخلية، واللواء فؤاد شهاب خير مثال على ذلك. وللأمانة

يجب أن نقول إن الظروف الإقليمية والداخلية الصعبة تولّد لدى بعض الناس حبّ المغامرة والمراهنة، في لبنان كما في أيّ بلد آخر، خاصّة عندما يدخل أي مجتمع في حلقة عنف، حيث يتهدّل النسيج العادي من الأخلاق والتهذيب الذي يشدّ الناس بعضها إلى بعض. هذا في حين يولد الاستقرار زعامات تقليدية تعمل ضمن قواعد لعبة هادئة ومعروفة؛ وربّما كانت المشكلة في لبنان أن الزعامات لم تستفد من فترات الهدوء لإجراء الإصلاحات اللازمة في بنية الدولة، وهي في هذا النقص بقيت أسيرة ظروف نشأة الكيان اللبناني المعاصرة، وهي الظروف التي من خلالها تسيّست الطوائف وأصبحت الأعمدة الأساسية للكيان. وفي تقديري أن شخصيات رفيعة، مثل الشيخ بشارة الخوري ورياض بك الصلح أو اللواء فؤاد شهاب، لم تتجرأ على المسّ بطبيعة الكيان التاريخية المبنية على التوازنات الطائفية، ليس بسبب قصر نظرها، إنّما خشيةَ عدم نضوج النفسيات بعد، وخوفاً من خطر فلتان الأمور من أزِمّتها في حال إقدامهم على فصل الطوائف عن البنية السياسية.

رابعاً ـ عجز الزعامات عن الإصلاح خارج لعبة المعادلات بين الداخل والخارج

هكذا نرى كيف تكالبت كلّ الظروف على بقاء عقلية أهل الحكم في لبنان غير مهيّأة لقيادة التغيير والإصلاح. وإذْ برزت بعض الشخصيات المغامرة والمقامرة في خلال فترات الاضطراب الإقليمي والدولي الشديد، فإن النظام الطائفي، بمكوّناته التاريخية المبنية على النظام العائلي المقاطعجي السابق وعلى تدخّل القوى الخارجية المستمرّ في شؤون البلاد بحجّة الدفاع عن هذه أو تلك من الأديان والمذاهب الدينية، أنتج نمطاً ثابتاً من الزعامات لا تقدر على تطوير النظام خارج المعادلة بين الداخل والخارج، وهي إجمالاً لا تحسن قراءة الأحداث، سواء للإقدام على مراهنات ضخمة تُعرّض سلامة البلاد للخطر أو للحفاظ على الوضع القائم خشيةً من عواقب التغيير الجذري.

وربّما هذه هي نقطة الضعف الأساسية في آلية تكوين الزعامات، وهي نابعة في نظري من الحالة الفكرية العامّة في لبنان والعالم العربي التي لا استقلال لها ولا ثقة بالنفس. وفي هذا السياق، فإن ظواهر التشدّد الديني

والطائفي التي خلفت فكر النهضة العربية، (والفكر الشيحي والميثاقي في لبنان)، ليست إلّا انعكاساً لمدى فقدان الثقة بالنفس مع ما ينتج عن ذلك من عجز بنيوي في تطوير بنية فكرية ـ سياسية متجذّرة في معالم العصر الحديث، وهو عصر العلم والتكنولوجيا والحرّية ومسؤولية الأفراد والحكّام في الحياة المجتمعية. فلا إنشاء مجتمع مسيحي في لبنان منفصل عن الطوائف الإسلامية، ولا إقامة حالة «إسلامية» لدى الطوائف الإسلامية ـ وكأن وجود الطوائف المسيحية ومشاعرها لا أهمية لهما، أو كأن المذاهب الإسلامية المختلفة يمكن أن تنسى خلافاتها الفكرية السياسية العميقة الجذور إذا كان الموضوع موضوعاً «إسلامياً» ـ لا هذا ولا ذاك يمكنه أن يؤدي إلى إصلاح الأوضاع؛ على العكس من ذلك فإن هذين التيارين العقائديين الموجودين على الساحة الفكرية والسياسية، الآن بشكل شبه حصري، يندرجان في اللعبة التاريخية التقليدية وفي نفس نمط العلاقة المرضية بين الخارج والداخل.

خامساً ـ فئة أهل المال الداخلة في المعادلات الجديدة لا تختلف عن سائر الفئات الحاكمة

والشيء الجديد في نمط المعادلة، وهو وليد ظروف الثلاثين سنة الماضية في المنطقة العربية، هو دخول قوّة المال في اللعبة على نطاق واسع وتلوّن المشاريع المالية ـ الإعمارية تلوّناً طائفياً ـ سياسياً. علماً أن الدول الأوروبية الاستعمارية كانت قد استعملت قوّة المال في السابق في كسب ودّ الوجاهات المحلّية ورجال الدين، عندما كانت المنطقة ولبنان يعانيان من الشحّ والقحط وقلّة الموارد واندثار الحِرف والمزروعات التقليدية؛ ومن ثمّ فإن استعمال المال ليس بالجديد حقّاً في تاريخ لبنان الحديث، ويعلم الجميع مدى تأثيره على الحملات الانتخابية في تاريخ لبنان المستقلّ.

غير أن الجديد هو ما أصاب بعض المجتمعات العربية من مال وفير ورخاء اقتصادي جراء اكتشاف النفط، وما جمعته فئات عربية، ومنها لبنانية، من ثروات طائلة في ظرف سنين معدودة، بالاتفاق والتقاسم مع القوى السياسية النافذة في الدول المصدّرة للنفط. ونظراً لصغر حجم اقتصاد البلاد، فإن مثل هذه الثروات بضخامتها تُشكّل عنصر ضغط ونفوذ هائلين. وقد تمّ توظيف

قوّة المال الجديد هذه، منذ بداية الثمانينات، ليس فقط في حركة بناء وإعمار فوضوية شوّهت جمال المدن والقرى والجبال اللبنانية فحسب، بل أيضاً في مشاريع تربوية، (جامعات طائفية الطابع، منح مدرسية وجامعية)، ومشاريع إعمارية ذات أبعاد سياسية مذهبية.

وقد برزت فئات حاكمة جديدة في حلبة الحكم في لبنان؛ فئات لم يكن لها خلفية سياسية محلّية، وإنّما اتصالات دولية هامّة ومصالح اقتصادية ومالية في الخارج تفوق مصالحها في الداخل. ويبدو أن هذه الفئة لا تختلف عن الفئات الأخرى من أهل الحكم التي وصفتها، فقد دخلت اللعبة المحلّية بقوّة وتلوّنت بسرعة طائفياً، وأحسنت التكيّف مع نمط التصرّف الذي أسّسه الأمير بشير الثاني وغيره من الزعامات التاريخية اللبنانية، أي التمركز في نقاط التقاء العوامل الداخلية بالعوامل الخارجية ممّا يحصّن مواقعها في الكيان. وإذْ ينقص هذه الفئة ما كان للوجاهات التقليدية والأعيان من حنكة في الخطاب السياسي وأساليب مهذّبة في التصرّف السياسي، فإن ثقل المال المتجمّع لديها يعوّض، إلى حدٍّ بعيد، عدم انتمائها إلى العائلات ذات التقاليد العريقة. وعلى كلّ حال، يبدو أن هذه الفئات صاحبة مشاريع ومغامرات تهدف إلى تعديل المعادلات التقليدية بما يتكيّف مع الأجواء الإقليمية والدولية الجديدة. وهي أيضاً بذلك تخضع لنمط من السلوك ليس بجديد على أهل الحكم في لبنان. وهذا النمط جزء من الحلقة المفرغة التصرّفية التي نسعى هنا إلى توضيحها، بعد أن حاولنا في الفصلين الأول والثاني توضيح الأنماط الفكرية التي تتحكّم بنمط التصرّف هذا.

ويمكن تلخيص الموضوع هنا بذوبان تفكير الزعامات في التيّارات الفكرية والإعلامية العالمية والإقليمية وإعادة إخراجها في الخطاب السياسي المحلّي، وكأنها نتيجة قناعات طائفية ـ وطنية مستقلّة. وهذه هي الآلية الرئيسية التي تتحكّم بتكوين عقل أهل الحكم في لبنان منذ قرنين على الأقلّ، وهذه هي الظاهرة الخطيرة التي لا بدّ من التأمّل في مكوّناتها والإمعان فيها بغية كسر الحلقة المفرغة التي نتخبّط فيها. فالزعامات تغيّرت وتعدّدت أصولها الاجتماعية على مرّ التاريخ، لكنّ النقص في طريقة تفكيرها هو ذاته، أكانت الزعامات تقليدية ومهذّبة ومحافظة، أم كانت صاحبة مشاريع جديدة للتغيير وبناء الوطن

بأساليب المغامرة والمقامرة. وإذا كانت الزعامات المحافظة تخاف المسّ بالكيان إذا أقدمت على مبادرات خارج المعادلات المعروفة ولا تحسن قراءة الظروف لإجراء ذلك، فالزعامات المغامرة تشعر، حدساً أو حبّاً بالمقامرة، بأن الظروف قد اختمرت للتغيير، ولكنّها إمّا صاحبة مشاريع طائفية وإمّا لا تحسن القراءة الجيّدة لنمط تصرّف الدول الكبرى، وتنتهي المغامرة إلى حالة أسوأ ممّا كان عليه لبنان قبل الإقدام عليها. وفي الحالتين يبقى أهل الحكم أسرى معادلات أكبر منهم، لا يتقنون فنّ التغلّب عليها لاستمرار حكمهم ومصلحة البلاد في آن واحد، وهو ما يؤمّن الاستقلال الحقيقي للأوطان.

(د) سذاجة أهل الحكم وثقافة القناصل

وأنا في الحقيقة أتعجّب في بعض الأحيان من سذاجة أهل الحكم في تفكيرهم وتصرّفهم، مهما كانت أهواؤهم ومسالكهم. فكلمة السرّ لديهم هي دائماً عند القوى النافذة دولياً أو إقليمياً. وقد يمكن تسمية ذلك «ثقافة وَشْوَشَة القناصل». فهم ينتظرون للتحرّك أن يتفوّه أيّ موظف صغير في سفارة إحدى الدول الكبرى، ويبنون على كلامه هذا النظريات، ويلهون المجالس ويحمّسون الأنصار. وهذا في الحقيقة موروث ثقيل من العهد الاستعماري حيث كان لكلمة الموفَدين من دول أوروبا وقناصلها في لبنان الشأن الأعلى في البلاد، وهم كانوا المهيمنين على المنطقة كلّها والفارضين سيطرتهم على الباب العالي الذي كان قد أصبح الرجل المريض الذي يحتضر وينتظر الضربة القاضية. وليس من الصدفة أن يكون أهمّ مصدر معرفي في تاريخ لبنان الحديث تقارير القناصل في بيروت إلى دولهم، وتجميع هذه التقارير يكوّن عشرات من المجلدات(*). فالقناصل يهتمّون بكلّ كبيرة وصغيرة في لبنان ويقيمون العلاقات الوثيقة مع الأعيان ورجال الدين، ويقدّمون الخدمات والمشورة، وإذا لم يرضوا على عمل ما، فإنهم يهدّدون المرتكب بأساطيل

(*) قام بجمع البعض منها بشكل أنيق المؤرّخ والديبلوماسي اللامع السفير عادل إسماعيل الذي له أيضاً باللغة الفرنسية مؤلفات قيمة حول تاريخ لبنان في زمن الأمراء المعنيين وفي القرن التاسع عشر.

دولهم وبطش جيوشها. وهكذا أصبحت السياسة في لبنان فنّ استشارة القناصل والتقرّب منهم والتزلّف لهم والتعرّف على كلّ جوانب شخصياتهم وتقديم الهدايا لهم، وتنظيم الولائم والحفلات على شرفهم، وعدم الإقدام على فعلٍ ما قبل إجراء المشاورات معهم. وهذا ما أسمّيه «ثقافة القناصل» في لبنان. وقلت سابقاً «وشوشة القناصل» لأن هؤلاء فهموا موقع الضعف هذا في الشخصية اللبنانية وأخذوا يلعبون بعقول أهل السياسة بكلّ سهولة، و«يوشوشون» ويهمسون لهم بعض الأخبار، وإنْ كانت غير صحيحة أو منحرفة عن الواقع، للحصول على ردّة الفعل والمواقف التي تحتاج إليها دولهم في تثبيت سياستها ومواقع نفوذها في لبنان. وما أسهلها لعبة ما تزال مستمرّة إلى اليوم وأهل السياسة في لبنان غارقون فيها إلى أبعد الحدود.

ويمكن تلمّس مدى خطورة هذه الظاهرة من مراقبة الحياة السياسية عندنا. فالسفارات الأجنبية وأقوال موظّفيها وتحرّكاتهم تحتلّ مركزاً هامّاً للغاية في الإعلام اللبناني. والسفارات في لبنان حافظت، برضى أهل الحكم، على امتيازات القناصل التاريخية، ولم تتكيّف بأسلوب ومراسم العمل الديبلوماسي المعتمدة في دول العالم. فممثّلو الدول الأجنبية في لبنان يتّصلون بالنوّاب والأحزاب السياسية وبرجال الدين وبالجمعيات الأهلية، ويزورون المناطق ويتّصلون فيها بالمراجع الدينية والنقابية والجمعيات الأهلية والوجاهات المحلّية. هذا مع العلم أن مثل هذا التصرّف في كلّ دول العالم، إلّا في لبنان، محظور حظراً مطلقاً. فالديبلوماسي الأجنبي لا يحقّ له القيام بنشاطات عامّة وإقامة علاقات مع أحزاب سياسية ومراجع دينية وكتل نيابية. فالنشاط العامّ الوحيد المسموح هو الاتّصال بوزارة الخارجية وببعض الدوائر الرسمية الأخرى عن طريق وزارة الخارجية لتأمين حسن سير شؤون التبادل التجاري ومصالح رعايا الدولة التي يمثّلها الديبلوماسيون. هذا هو العرف المعمول به بصرامة لدى كلّ الدول إلّا في لبنان؛ والديبلوماسي الذي لا يحترم العرف ويتجرّأ على إقامة اتّصالات وثيقة مع أحزاب سياسية للبلد المضيف أو مراجع دينية أو نقابية تطلب الدولة المضيفة، فوراً، سحبه من الدولة المنتدبة.

أولاً - عدم تقييد الدولة اللبنانية تحركات سفراء الدول على خلاف كلّ الأعراف الديبلوماسية

ومن جهة أخرى، نرى في الدول الأخرى مدى الاستهجان الذي يصيب القوى المحلّية الدينية أو الحزبية أو المناطقية أو النقابية التي تقيم علاقات خاصة مع سفارة من السفارات الأجنبية. أمّا في لبنان، فالعكس هو الذي يحصل، إذْ تُعتبر إقامة علاقات وثيقة مع سفارة من السفارات الأجنبية سببَ وجاهة إضافياً ومدعاة اعتزاز بالنفس. والغريب في الأمر أن الدولة لم تمانع في ذلك بتاتاً ولم تفرض على السفارات الأجنبية التقيّد بالعرف الذي يقضي على ممثّلي الدول الأجنبية المعتمدين لديها عدم التدخّل في الشؤون المحلّية، وبالتالي عدم إقامة علاقات مميّزة مع أحزاب سياسية ومراجع نيابية أو دينية أو مراجع أخرى خارج اللقاء في المناسبات الرسمية القليلة. وفي هذا الجوّ من عدم اهتمام الدولة نفسها بتطبيق هذا العرف المعمول به دولياً، لا يشعر أحد من أهل السياسة في البلاد بأدنى حرج إذا اشتهر في الأندية السياسية المحلّية بصداقة حميمة مع هذا أو ذاك من سفراء الدول الكبرى أو أعوانهم. بل العكس، فإن لعبة التباهي بصداقة القناصل هي جزء لا يتجزأ من اللعبة السياسية المحلّية.

ولا يمكن تفسير مثل هذه الظاهرة الغريبة الشاذّة إلّا بنسبها وتواصلها بالقرن الماضي وحكم القناصل في أيّام نظام المتصرّفية. فاستقلال البلاد عام ١٩٤٣ لم يغير شيئاً من عرف خاصّ اختص به لبنان، وهو ترك ممثّلي الدول الأجنبية يلعبون بشكل علني أدواراً مركزية في الحياة السياسية اللبنانية. وأعتقد أنه إذا لم يتبادر إلى ذهن أحد من أهل الدولة منذ الاستقلال أن يطلب من السفارات الأجنبية احترام العرف الديبلوماسي، فقد يعود ذلك إلى تكوين عقلية أهل الحكم عبر الأجيال، التي تعمل على أساس التكيّف الدائم مع المعادلات الخارجية في المنطقة، وهي عاجزة عن تصوّر أيّ نمط آخر للحياة السياسية اللبنانية خارج التشابك المستمرّ بين القضايا المحلّية والقضايا الإقليمية والدولية. زد على ذلك أن أهل السياسة لهم مرجعية طائفية بحكم النظام نفسه، وأن الطوائف تسيّست ولها مرجعيات في الخارج، وتكتمل الحلقة الدائرية التي تأسر الكيان وتشرط وجوده بألف شرط، ومنه تواجد «القناصل» في صميم الحياة السياسية المحلّية.

ثانياً ـ قدسية كلمة القناصل لدى الزعامات المحلية

فوق ذلك جميعاً ما تزال كلمة «القناصل» إلى اليوم كلمة مقدّسة مُنزَلة، لا أحد من الذين يسمعونها يمارس النقد الفكري والعقلي لمعرفة ما إذا كانت ذات قيمة فعلية، وإلى أيّة حدود، بل هي تؤخذ في الحسبان أكانت كلمة من كلمات الثرثرة والدردشة أو الدسّ المتعمّد، أو بالعكس كلمة موزونة ذات مصداقية وحرية بأن يلتفت إليها. وكأن القناصل وأعوانهم مخلوقات غير البشر العاديين، لا يتفوّهون إلّا بما له دلالة عميقة وتعبير عن حقائق ثابتة جلية. ومرد ذلك أن الدول الكبرى، في نظر الزعامات السياسية اللبنانية، شيء عظيم خارق، وأنها عندما تعبّر عن نفسها من خلال ممثّليها لا تعبّر إلّا عن واقع أكيد وحدث مستقبلي لا مناص منه. وأهل السياسة اللبنانيون، الذين يتقنون فنّ المناورة السياسية فيما بينهم والخدعة والأنانية ـ وكلّ هذه الصفات يولّدها حبّ السياسة بشكل طبيعي في أيّ بلد كان ـ يجمدون أمام القناصل وكلمتهم، وينسون أن الدول متقلّبة الأهواء والسياسات ولا تحترم وعودها بل هي تتراجع عنها. فقد يقول سفير أو وزير أو رئيس دولة أجنبية شيئاً ثمّ يعود عنه لأنه قاله دون استشارة أهل الخبرة في الدولة أو دون معرفة كافية بالموضوع الذي تحدّث عنه، أو لأن الظروف التي أدّت به إلى التفوّه بهذا الكلام تغيّرت في اليوم الثاني أو لألف سبب وسبب.

أمّا بالنسبة لأهل السياسة في لبنان، فالكلمة التي يتفوّه بها أصغر موظّف في سفارة أو وزارة خارجية أجنبية، تُؤخذ وكأنها قرآن أو إنجيل، وعليها تبنى المغامرات والمراهنات دون التفكير ببدائل وخطوط رجعة في حال عدم تطابق الكلمة المسموعة مع حقيقة موقف الدولة الأجنبية. وفي تقاليد المغامرة السياسية في لبنان أن «الشطارة» اللبنانية قد تصل إلى درجة التوهّم بأنه قد يمكن جلب القوى الخارجية وتوريطها في السياسة المحلّية لمصلحة المغامرة. فهذا الأمير بشير يتصوّر، بحالة الغرور التي أصابته، أن فرنسا ستنقذه حتماً وهو الذي أمّن لها مصالحها طوال العقود. وهذا بشير الجميّل تصوّر أنه يمكن التحالف والتلاعب مع إسرائيل لمحاربة المقاومة الفلسطينية والحصول على السلطة في لبنان والاستقلال بها في ظل احتلال عسكري إسرائيلي، وعليهما قِسْ...

ثالثاً ـ أهل السياسة عاجزون عن فهم قواعد ومنطق العلاقات الدولية فهماً صحيحاً

وهذا ما أُسمّيه السذاجة في العقلية السياسية اللبنانية. فأهل السياسة، مع كلّ براعتهم في التنافس المحلّي على الوجاهة، لم يفهموا إلى الآن قواعد السياسة الدولية وأنماط تصرّف الدول ومنطقها. فهم لم يفقهوا إلى يومنا هذا أن لا عواطف للدول ولا مشاعر، بل مصالح ومصالح نسبية إذا كانت القضية قضية صغيرة لا تستحقّ الدخول في حروب، وأن كلّ الكلام عن العطف والاهتمام كلام منمّق يخفي نيّات مبيتة. صحيح أنه يمكن لممثل دولةٍ ما أن يتعاطف مع هذه أو تلك من الطوائف ويجاهر بذلك، إنّما هذا لا يعني أن الأساطيل والجيوش مستعدّة للانطلاق، أو أن «الضمانات» الشفوية المعطاة ستتحقّق. وكم من وزير خارجية في لبنان أخذ ضمانات متكرّرة على سيادة لبنان واستقلاله من سفراء الولايات المتحدة في بيروت، ووعوداً بأن الجيش الإسرائيلي لن يضرب تحرّك الجيش اللبناني في الجنوب، وعمل على أساسها دون التفكير، ولو ثانية واحدة، بأن الضمانة وهمية ومجرّد كلام بلا محتوى، الأمر الذي يفرض على الدولة تحضير سياسات بديلة. فالعجز هنا شامل وهو ليس عجزاً لبنانياً فقط، إنّما نلاحظه أيضاً عند السياسيين العرب الذين لهم، بشكل عامّ، ميل مفرط إلى هذا التصرّف، أي إلى عدم ممارسة النقد والوعي في التعاطي مع ممثّلي الدول الكبرى، ربّما اعتقاداً منهم بأن الغربيين والدول الكبرى لهم كلمة واحدة تمثّل المنطق والحكمة ولا مجال للتعامل معها بحذر وحنكة.

أمام كل هذه الظواهر الخطيرة ما العمل؟

(هـ) تغيير آلية تكوين عقلية الزعامات أم تغيير ذهنية الشعب؟

أولاً ـ العقد في النفسية اللبنانية وحالة فقدان الثقة بالنفس

لقد وصفنا، بما فيه الكفاية، الحلقات المفرغة التي يتخبّط فيها لبنان منذ عهد الأمير بشير، وهي حلقات دائرية مختلفة تربط الجسم اللبناني وحياة اللبنانيين بروابط ثقيلة من أنواع مختلفة، وطريقة الربط معقّدة في أماكن

متعدّدة من العقلية اللبنانية. وفكّ العقد هذه ليس من الأمور السهلة، ويشكّ اللبنانيون بإمكانية تحقيقها، خاصّة بعد ما أصابهم من ويلات موجعة مدمّرة لنفسيتهم خلال الأحداث الأخيرة. والفشل الذريع الذي تميزت به السياسات اللبنانية المختلفة منذ الاستقلال أفقد اللبنانيين الثقة بالنفس وأبعدهم عن السياسة، ولو بقيت المشاعر والأحزان والكبت دفينة في النفوس. وقد سهّلت هذه الحالة وانتقال الزعامات إلى لعبة المال والإعمار، كما وصفتُها سابقاً، نسيان قضية الإصلاح وضياع الكيان إلى درجة القبول بمحو التراث المعماري للعاصمة لمصلحة لعبة المال والمضاربات والمبارزة الجديدة في «النجاح الاقتصادي». وذكرنا أيضاً أن آلية التغيير هذه تندرج في نفس العقدة التي تربط العوامل الخارجية بالعوامل الداخلية، ولذلك ليس لها قدرة حقيقية على مباشرة الإصلاح وتثبيت الكيان على أعمدة متينة ومتناسقة، بل إن اللعبة مستمرّة ولكن على إيقاع جديد: إيقاع النقود.

ويبدو لي أن لا إصلاح في الأفق طالما لم يتّفق اللبنانيون على تشخيص مرضهم، بل أمراضهم، وعلى فكّ عقد الحبال التي تسجنهم في حالات انفصام الشخصية والضباب الفكري والتبعية لثقافة القناصل في كلّ كبيرة وصغيرة. ومن الأقوال الدارجة التبسيطية أن الزعامات اللبنانية على صورة الشعب اللبناني الذي هو ـ حسب هذه الأقوال ـ شعب غير ناضج للممارسة الديمقراطية، لِما له من تعلّق بالعشائرية والمحسوبية والطائفية. وأنا أعتقد أن مثل هذا الحكم السريع على أطباع «الشعب»، الذي نسمعه من بعض المثقّفين ومن أصحاب الوجاهة المادية، المتعلّمين وغير المتعلّمين، فيه الكثير من الجور والظلم.

وفي تقديري أن من يطلق هذا النوع من الأحكام له نفسية طبقية قوية وهو قليل الاحتكاك بالشعب، وما يعنيه بالشعب هو ابن الشارع الفقير أو الذي لم ينل قسطاً وافراً من العلم ولا مال لديه. وفي هذا المجال أيضاً ضبابية كبيرة وقلّة وعي لآليات تصرّف «الشعوب»، أي الفئات غير الميسورة مادّياً وعلمياً.

ثانياً ـ مسؤولية عدم الإصلاح بين عقلية النخبة وذهنية الشعب

وكثيراً ما أسمعُ في المحافل الدولية والندوات حول العرب والمسلمين أن

العقلية الشرقية ليست مهيّأة لتقبّل الأفكار الديمقراطية وممارسة مبادئها ميدانياً. وصورة الشرقيين لدى الغرب، ولدى العديد من المثقّفين العرب واللبنانيين، صورة جامدة وسطحية لمميّزات يُدّعى أنها أبدية سرمدية غير قابلة للتغيير. فالشرقي ـ حسب هذه النظرة ـ متعلّق بدينه وطائفته المذهبية وبعشيرته أو زعيم الحي، وهو أيضاً عاطفي، ينفعل بسرعة، لا يتوسل الرشد والعقل عند اتخاذ المواقف، بل يتبع ما يقوله زعيمه، ولذا لا قدرة له على تطوير رأي ذاتي في الأمور السياسية، وعند الانتخابات يصوّت بشكل آلي لزعيم طائفته أو عشيرته أو منطقته، أو يبيع صوته لمن يدفع أكثر إذا تنافس أكثر من زعيم على مقعد واحد في الدائرة الانتخابية التي يصوّت فيها.

هذه هي أيضاً الصورة الجامدة السلبية السائدة لدى الكثير من أعضاء النخبة المفكّرة اللبنانية أو أهل الوجاهة. وكم سمعت في ختام أحاديث الصالونات البيروتية: «يا للشعب هذا» أو «مثل هذا الشعب يستحقّ مثل هذه الزعامات». وهذا النوع من الازدراء لـ«ابن الشارع» لا ينمّ فقط عن روح طبقية أو عن انفصال النخبة عن الشعب، إنّما هو أيضاً ظاهرة مدمّرة، سلبية، لا يمكن أن نبني عليها وطناً. والفئات التي تتفوّه بمثل هذه الآراء تجهل أن ابن الشارع من الشعب تتكوّن أفكاره وثقافته وذهنيته ممّا تسكبه عليه النخبة المتعلّمة من جوّ فكري حضاري عام. فالنقص في العلم والمعلومات العامّة يجعله يأخذ بسهولة ما يتناقل في الجوّ العامّ عبر الإذاعة والصحف والتلفاز من أحوال الدنيا، أو عبر شخص من الأشخاص المقرّبين عائلياً، والذي تمكّن من الانتقال إلى حالة اجتماعية ومادّية أحسن.

وعند الأمم الناهضة هناك اهتمام بالغ بـ«الشعب» وبما يتلقّى ابن الشارع من معلومات وثقافة عامّة عبر المدرسة الإجبارية على الأقلّ لمدّة معيّنة وعبر الوسائل السمعية البصرية والمتاحف والمعارض. وهناك أيضاً نوع من النظر الإيجابي الشكل إلى أبناء الشعب وقدراتهم وعبقريتهم، أكانوا فلّاحين أو عمّالاً أو مجرّد فقراء، بل تقوم النخبة المثقّفة بإعطاء نوع من الصورة المثالية للشعب، ولو كانت مخالفة تماماً للواقع. فهذه المثالية في النظرة إلى الشعب ضرورة منطقية لبناء وطن متماسك قادر على الصمود أمام التحدّيات الخارجية والتغييرات الداخلية التي تولّدها مثل هذه التحدّيات، ذلك أن في ازدراء الشعب

أكبر سبب لوهن الأمم في الزمن المعاصر الذي نعيش فيه. وهذا ما فهمه العديد من فئات النخبة في دول العالم. أمّا في لبنان، فما نزال نعيش في ظل أفكار مجزأة، تبسيطية الطابع، حول ذهنية الشعب التي ترى النخبة أنها هي وحدها، (أي الذهنية)، مسؤولة عن التمسّك بتقاليد دينية ومذهبية وعشائرية تحول دون تحديث النظام السياسي وإصلاحه ودون التمكّن من بناء الوطن.

والحقيقة أن مثل هذا الموقف هو الذي يحول دون شعور أهل السياسة والنخبة المتعلّمة أو التي نالت نصيبها من الوجاهة المادّية بمسؤولياتها هي عن الوضع الذي نحن فيه. وتحميل «الشعب» سلبيات المجتمع وعاهاته بشكل حصري، لعبة سهلة وبشعة في آن معاً من قبل جميع فئات نخبة مجتمعنا اللبناني. وهذه اللعبة مكوّن من المكوّنات الأساسية في الحلقات المفرغة التي نتخبّط فيها بحثاً عن الإصلاح المستحيل.

ثالثاً ـ «ابن الشارع» وموقفه من الديمقراطية

وتجربتي الشخصية في احتكاكي بـ«ابن الشارع» في لبنان وغير لبنان من الدول العربية أو دول العالم الثالث التي زرتها مراراً وتعرّفت عليها جيّداً، مغايرة لما أسمعه من أحاديث أهل السياسة والوجاهة في صالونات بيروت. ويبدو لي أن الشعوب توّاقة للتغيير الذي يُمكّنها من تحسّن الأوضاع المعيشية ومن الترقّي في سلّم المراتب الاجتماعية. وليس من تعبير أدلّ على ذلك ممّا يضحّي به الأهل في العائلات الفقيرة وما يبذل من جهود جبّارة لكي يتمكّن أحد أولاد العائلة من استكمال درسه وعلمه ودخول الجامعة، وخاصة جامعة أجنبية في لبنان أو خارج لبنان، ممّا يسمح له بالانتقال من حالة الفقر والحرمان إلى حالة اليسر والانتماء إلى النخبة.

وفي هذه الظاهرة الواضحة نرى القدرات الهائلة الكامنة في الشعب اللبناني، وغيره من الشعوب، وهي قدرات لا تعلم الفئات الحاكمة كيف تستنفرها وتوظفها في بناء الوطن. و«الشعوب» هذه تحبّ العدالة وتتمسّك بها، ونراها تتحمّس تحمّساً كبيراً لها عندما يبادر أهل السياسة إلى التحدّث عنها وإعطاء الوعود في مساعدة الدولة للشعب في الأمور المعيشية، وفي تحقيق مبدأ تعادل الفرص بين الجميع في الوطن الواحد. فهل يعقل أن يرفض الفقير إمكانية الترقّي

الاجتماعي والخروج من الفقر والحرمان؟ هل يعقل ألّا يحبّذ الشعب الضمانات الاجتماعية، والنظام الديمقراطي الذي من خلاله يمكن تغيير الحاكم الذي لا ينفّذ وعوده بتحقيق مزيد من العدالة والمساواة في المجتمع؟ هل يعقل أن يرفض الشعب جوّ الحرّية لانتقاد أهل السياسة أنفسهم؟

أنا في الحقيقة لم أسمع حديثاً واحداً في «الشارع» اللبناني أو العربي معادياً لهذه الأفكار الحديثة الديمقراطية التي غيّرت مصير شعوب عديدة في أوروبا وغير أوروبا. وكم سمعت من أحاديث حول العدالة والحكم العادل والتمنّي على حصوله. وفي لبنان بالذات ما سمعته من أقوال عند «ابن الشارع» حول المساواة بين البشر وحول الأديان التي لم تنزل لتفرّق وتؤسّس المجتمعات على أساس عدم العدالة، بل بالعكس لتوحّد وتعادل. وكم سمعت من أقوال بنّاءة حول الكيان المبني على الإسلام والمسيحية والتعدّدية، ومن تنديد شديد بتصرّف الزعامات التي تستغلّ ظاهرة الدين والتعدّد الطائفي لتفرّق وتسود. وكم سمعت أيضاً من آراء عاقلة وثاقبة حول علاقة الزعامات المرضية بالدول الأجنبية. وإذا كان أهل الوجاهة يزدرون بـ«الشعب» فكم من كلام «شعبي» سمعته يعبّر عن مدى استياء الشعب من أهل السياسة.

رابعاً ـ تصرف الفئات الشعبية ومنطقها

والشعوب لها منطقها ونمط تصرّف منطقي قد يبدو غير عقلاني لدى أهل النخبة، إنّما يمكن استكشاف أسبابه بشيء من الجهد والبصيرة. فالفئات الشعبية عندما ترى أن وعود أهل السياسة وتصرّف الدولة التي يتحكمون بمقاليدها لا تطابق وعودهم بالعدالة وتكافؤ الفرص، وعندما ترى أن لا مجال لتغيير الوضع القائم، تنكفىء على نفسها، ويسعى كلّ فرد من أفراد هذه الفئات، ضمن بيئته الطبيعية الموروثة من عائلة أو عشيرة أو طائفة أو زعيم حيّ أو إقليم، أن يجد حلاً فردياً لوضعه المعيشي. والتصرّف هذا ليس ناتجاً عن كون الشعب لا يقدر أن يخرج من القيم التقليدية للدخول في الممارسة الديمقراطية، بل هو مجرّد تكييف عفوي ومنطقي لاستمرار الظروف الصعبة وعدم تحقيق الدولة لتعادل الفرص ومبادىء الحدّ الأدنى من المساواة في معاملة الناس.

وابن الشعب يرى، بالحسرة والألم، كيف أن القانون بمفهومه الحديث، (أي بضرورة تطبيقه على الجميع دون تمييز)، لا يطبّق فعلياً على أهل الوجاهة، إنّما يطبّق فقط على ابن الفقير الذي يطرد من بيته إذا لم يسدّد ديناً، ولا يحصل على المنحة الجامعية لأحد أولاده لأن المنحة أعطيت لابن وجيه، إلى آخره من التصرّفات التي يلحظها واحدةً واحدةً، ويحفظها في ذاكرته. وهكذا تتطوّر عند ابن الشعب الانتهازية التي تشكو منها الزعامات، فابن الشعب الذي لم يحصل على حقوقه من الوطن ودولته يطلب من زعيمه الخدمات والتوسّط لدى الدولة دون انقطاع، ويذهب إلى زعيم آخر منافس إذا لم يحصل على مطلبه من زعيمه التقليدي، وطلباته لا تنتهي.

ولم لا؟ فاللعبة مكشوفة بالنسبة إليه. لا دولة عادلة ولا وطن، بل طوائف وزعامات تتحكّم بها خارج أيّة قاعدة مفهومة، فلماذا لا يستغلّ ابن الشعب، المحروم من العدالة ومبادئها، هذا النظام. فظروفه المعيشية صعبة، لا تطاق، تحتاج إلى حلّ عاجل مثل الابن المعاق الذي يحتاج معالجة مكلفة، فهل يحرم نفسه ويحرم ابنه، تقيّداً بمبادىء ديمقراطية حديثة يدوسها أهل الوجاهة بكلّ نفس مطمئنة؟ بطبيعة الحال لا.

وابن الشعب ذلك، قد يتقيد بمثل هذه المبادىء ويقدم أسمى التضحيات إذا ما تبيّن له أن الأمور قد أصبحت قابلة للتغيير، وأن التضحية، (وأحياناً بالحياة)، قد تفيد المجتمع والوطن والأجيال القادمة من «أبناء الشارع مثله». أمّا إذا رأى أن لا أمل في التغيير، فلأي شيء استنكافه عن اللجوء إلى الانتهازية السياسية والطائفية، التي عليها تسير الفئات القيادية والميسورة الحال؟

خامساً ـ الازدراء المتبادل بين الشعب والزعامات في ظاهرة شراء الأصوات الانتخابية

وربّما تكون لحظة تبادل الازدراء الواضح بين الزعامات والشعب، هي الانتخابات، حيث تُدفع الأموال لشراء الأصوات. والزعيم، بعرضه مالاً على الناخبين من الفئات الشعبية، يعبّر عن استخفافه بضمير الناخبين وعن اعتقاده بأن ابن الشعب يمكن أن يتمّ شراء صوته لأنه، حسب الزعيم، لا مبادىء له ولا ضمير. أمّا ابن الشعب، فهو يأخذ الأموال المعروضة وهو بذلك يعبّر عن

عدم إيمانه بكفاءة وجدارة المرشح إذ بأخذه المال يقول صراحة إنه لا يصوّت بقوّة ضميره كما يعبّر عن شعوره بأن الديمقراطية المطبّقة ليست صحيحة، وإنّما هي لعبة ومسرحية. وكم يمكن أن نذكر من أمثلة في لبنان والخارج حيث ينال المرشّح الجديد الذي له أفكار عادلة وتاريخ معروف بالنزاهة وخدمة الفئات الشعبية دون مقابل، (وهو ما يفعله بعض الأطبّاء مثلاً)، الآلاف من الأصوات دون دفع أيّ قرش ويفوز بكلّ سهولة على زعيم تقليدي أو وجيه من الوجاهات الغنية التي تنفق الأموال الطائلة في حملاتها الانتخابية.

للشعوب منطقها وهو غير منطق الفئات الحاكمة، خاصّة في البلدان حيث انحرفت الدولة الحديثة عن المهامّ التي يتطلّع الناس أن تقوم بها، في تعادل الفرص وحماية الفقراء وإيصال حقوقهم وحمل قضاياهم. وعند اشتداد الضيق وفترات الاضطراب الداخلي قد تنقل الفئات الشعبية ما تسمعه في الجو الثقافي ـ السياسي العامّ من أفكار مسبقة أو تبسيطية، وهذا بشكل خاصّ في قضايا التناحر الطائفي ونظرة كلّ طائفة إلى الأخرى. وهذه مسألة مهمّة حريّة بأن نتوقّف عندها، خاصّة أننا نسمع مراراً في صالونات بيروت أن الشعب طائفي وأنه متمسّك بالتقاليد الطائفية الطابع، وذلك يجعل التطوّر نحو نظام سياسي علماني صعب المنال. وأهل السياسة والحكم كثيراً ما يقولون في أحاديثهم الخاصّة إنهم غير طائفيين إنّما بنية البلاد وعقلية شعبها المتمسّك بالطائفة هي التي تؤدّي بهم إلى مراعاة هذا الشعور وعدم الاصطدام به. وهنا أودّ أن ألخّص فحوى مشاهداتي وتجاربي في الاحتكاك مع «ابن الشارع» من جهة ومع المثقّفين والوجهاء من جهة أخرى.

سادساً ـ التمسك بالطائفية بين «ابن الشارع» والنخبة

(١) ما يهمّ ابن الشارع، في طريقة ممارسة الحكم، ليس الانتماء الديني أو المذهبي للحاكمين بل عدالتهم ورصانتهم وحرصهم على تأمين مصالح كلّ شرائح المجتمع. فما ينفع ابن الشارع إذا كان الحاكم من دينه أو مذهبه إنّما حكمه جائر لا يؤمّن استقلال الوطن وازدهاره والعناية بالفئات الشعبية؟

(٢) صحيح أننا نسمع في فترات الأزمات الحادّة والفتن الأفكار العنصرية والبدائية العدائية الطابع من طائفة ضدّ طائفة أخرى. غير أن هذه الأفكار نجدها

بنفس الكثافة عند أهل العلم والثقافة والوجاهة التي نجدها في «الشارع»، بل إن ما سمعته في «الصالونات» كان أكثر إيذاء وشماتة وتزمّتاً في كثير من الأحيان مما سمعته في الشارع. والحقيقة أنني كثيراً ما سمعت في الشارع خلال الأحداث الدامية كلاماً عفوياً مؤثّراً بريئاً مفاده أن كلّ ما يحصل من صنع الزعامات والدول، وبأن لا قضية تستحقّ التفرقة بين المسلم والمسيحي اللذين يعيشان سوية منذ مئات السنين دون اللجوء إلى مثل هذا العنف الفتّاك.

(٣) إن الأفكار المسبقة والنظرة السلبية إلى الآخر من الطوائف الأخرى نابعة من بعض أوجه تراثنا الثقافي الحديث وتشابكه بالتيّارات الإعلامية المتناقضة التي كانت جزءاً من احتكاك أوروبا مع الشرق وتبرير الحملات الاستعمارية. وقد ذكرت مراراً فيما سبق تسيّس الطوائف وثقافتها التي أصبحت تتعدّى حدود الشعور الروحي، كتطوّر إحساس المسيحيين بأنهم «ضحية تاريخية» لانتشار الإسلام في ديار المشرق وحكم الأغلبية المسلمة على الأقلّية المسيحية؛ وإحساس المسلمين بأن المسيحيين قلبوا كلّ المعادلات واستأثروا بالحكم في لبنان بمساعدة الاستعمار الأوروبي الذي أغدق عليهم المال وأساليب التربية الحديثة. هذا بالإضافة إلى ما نجده في تراث المذاهب الإسلامية المختلفة من خلافات تاريخية عميقة الجذور بأمور الحكم وبتأويل الرسالة المحمّدية الشريفة وبطرق تطبيقها اجتماعياً وفلسفياً.

(٤) إن بقاء هذه الأفكار الطائفية السلبية وانتشارها بعنف عند اضطراب الأحوال هو من مسؤولية الفئات المثقّفة وليس من مسؤولية ابن الشعب الذي لم يتمكّن من الولوج بعد إلى العلم والمعرفة. وبقاء الأفكار تلك، بل تصاعدها، جزء من الفشل في إدارة الكيان وتوجيهه في تطوّره توجيهاً بنّاءً صحيحاً، بدلاً من تركه في الحبال والعقد التي وصفناها بإسهاب. وإذا انخرط بعض اللبنانيين في الميليشيات المسلّحة الطائفية الطابع، عند المسيحيين في البداية، فقد انتشرت هذه الظاهرة لدى أبناء الطوائف الأخرى وتحوّلت إلى ظاهرة طائفية عامّة أصابت أحزاب الحركة الوطنية ذات البرنامج العلماني. وقد نبع هذا الانخراط عن رغبة الجميع في التخلّص من العقد والحبال والحلقات المفرغة وتأسيس حياة جديدة متحرّرة من الكبت والعناء. غير أن هذه التضحيات في الأرواح، التي ولّدت أبشع العنف، قد وقعت وطأتها على الناس

الأبرياء غير المسلّحين، وذهبت سدىً إذْ لم يتعافَ الكيان ولم تتغيّر ذهنية أهل السياسة والحكم، ولم يزل التشابك بين العوامل الداخلية والخارجية يدور في سلسلة من الحلقات المفرغة.

سابعاً ـ الضبابية الفكرية المُكَرسة للرؤية الطائفية مريحة للزعامات

(٥) والمسؤولية عن كلّ ما حدث من ضحايا ودمار وإعاقة أصبحت ضائعة بين ظروف إقليمية ودولية، وبين ما يقال عن مؤامرات ضدّ لبنان وعن شعب طائفي ليس أهلاً للعلمانية والديمقراطية، وحديث الصالونات مستمرّ في هذه المواضيع كلّها، وإنْ تراجع لصالح الحديث عن الليرة اللبنانية وسعر صرفها وعن سعر أسهم سوليدير وعن آخر فضيحة من الفضائح الاقتصادية أو المالية الطابع.

(٦) ويبدو لي أن مثل هذا الوضع مريح للغاية لأهل السياسة إذْ لا أحد يمكن أن يطالبهم بالمحاسبة، فالمسؤوليات موزّعة بشكل واسع بين المؤامرات الخارجية، والظروف الإقليمية، وعجز العرب في مواجهة إسرائيل، وتصرّفات المقاومة الفلسطينية في لبنان، وضرورة احترام المقتضيات الأمنية السورية من جهة، وبين شعب طائفي «قليل الذوق»، وطوائف يجب الدفاع عن شرفها وأمجادها وحقّها في الوجود، وبين نصارى خائفين تاريخياً وخائبين اليوم بالخسارات السياسية التي منيت بها زعاماتهم، ومسلمين يبحثون عن إعادة اعتبار لهم في الكيان بعد تهميشهم على يد النصارى، وأخيراً صراعات المذاهب الإسلامية، فيما بينها، لتحسين المواقع داخل الكيان في إطار لعبة مذهبية إقليمية بقيادة أمريكية من جهة أخرى.

فهل يمكن حقّاً أن نطالب بالمحاسبة السياسية للمجازر البشعة التي مررنا بها، مثل الكابوس، ولم نصدّق أننا خرجنا منها؟ ومَنْ يُحاسب مَنْ؟ وكيف يحاسب؟ فلننسَ الموضوع ونَطْوِهِ ونعمل على الطريقة اللبنانية في الشطارة!...

ثامناً ـ أية ضمانة لمنع تكرار المذابح الطائفية خارج مبدأ المحاسبة؟

(٧) ولابن الشعب، عندما يتفوّه بهذه الأقوال أعذاره، فهو الخاسر الكبير خلال الأحداث ـ إلّا من اغتنى وأصبح زعيماً نتيجة انخراطه في الميليشيات

والأحزاب - وهو يبحث عن السترة ولقمة العيش المضنية. أما النخبة المثقّفة التي تحمل نفس الآراء في معظم الأحوال، فالأمر أصعب تفسيراً بالنسبة إليها. إذ إنّها تعلم جيّداً أنه عند انتهاء الحروب الشبيهة بحروبنا تجري محاكمة قاسية لمن ارتكب المجازر ضدّ المدنيين الأبرياء العُزّل، ولمن خطف وقتل أناساً لا علاقة لهم من بعيد أو قريب بالأحداث. وهناك قوانين دولية في هذا الموضوع. والقضية قضية منطق، إذ، في غياب المحاسبة والمحاكمة، ما هي الضمانة بأن الأحداث لن تتكرّر وبنفس الأسلوب؟ وماذا يكون الرادع مستقبلاً في غياب المحاسبة اليوم؟ ما هي الضمانة التي نتركها لأولادنا وأحفادنا بأنهم لن يقتلوا بشكل عشوائي وأعمى دفاعاً عن المسيحية والإسلام، وعن العروبة وعن الزعيم البطل الذي يخطىء التقدير السياسي والعسكري؟

(٨) والتفسير عندي هو أن جزءاً هامّاً من النخبة المثقّفة قد يكون، بشكل واعٍ أو لاواعٍ، مقتنعاً بضرورة الإبقاء على النظام الطائفي بكلّ مساوئه، إذ هو بنظرهم أقلّ الأنظمة سوءاً في ظروف الشرق الأوسط حيث لا يؤمنون بأن «الشعوب» على استعداد لتقبّل تقاليد الديمقراطية الغربية. وهم إجمالاً يفضّلون الزعيم التقليدي الشرقي المنتمي إلى فئة الأعيان على الزعماء الجدد الذين بنوا زعاماتهم على العمل المسلّح في الميليشيات. لكنّهم يرون أن الميليشيات كانت تعبيراً عن حقيقة طائفية يجب ألّا نغفلها في تحليلنا. وكم قال لي بعض الأصدقاء الزملاء إنني أرفض أن أرى الواقع اللبناني، واقع شعب طائفي ينتج زعامات طائفية وشباباً يقتلون ويذبحون على الهوّية. وأن هذا الشرق وليس الغرب، ويجب ألّا يكون لديّ ميل لجعل واقع الشعب مثالياً، فهو ليس كذلك، وأن الأوضاع ليست ناضجة للتغيير والعلمانية. وحتّى العلّامة الدستوري الكبير المرحوم إدمون رباط، عندما شرّفني بكتابة مقدّمة لمؤلّفي **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**، قال صراحة إن العلمانية، في رأيه، إذا اعتمدت في الشرق ستكون مثل «اللزقة» على جسمه. والحكمة الدارجة في الصالونات اللبنانية هي أن الطائفية يجب أن تزول من النفوس قبل النصوص. وفي مثل هذا الموقف كيف يمكن أن نحاكم من قام بممارسة العنف الطائفي والطائفية هي منا وفينا.

تاسعاً - هل يمكن أن تزول الطائفية من النفوس قبل أن تزول من المؤسسات؟

(٩) رغم ذلك جميعاً أراني مصرّاً على الاختلاف الشديد مع كلّ هذا الكلام مهما كانت درجة محبتي وتقديري لأصحاب الموقف الآخر وشأنهم العلمي والثقافي، وذلك لسبب منطقي واحد واضح، وهو أن الطائفية لا يمكن أن تزول من النفوس طالما بقيت هي أساس كلّ المؤسّسات الاجتماعية والسياسية والقانونية، وطالما لم تفصل الطوائف عن البنية القانونية والمؤسّساتية للبلاد. فالمؤسّسات هي التي تعجن ذهنية المواطن، وهي التي تفرز الزعامات. ولا أرى كيف أُغيّر الذهنية، أكانت شعبية، (وأشعر أنها أقلّ طائفية بكثير في هذه الحالة من تلك الموجودة لدى الوجاهات والنخبة)، أو نخبوية، إذا لم تتغيّر بنية المؤسّسات. فالمؤسّسات الطائفية والقوانين الانتخابية الطائفية والنظرة الطائفية إلى التاريخ لا يمكن إلّا أن تنتج زعامات وفئات مثقّفة ذات نظام إدراكي مبني على الإحساس الحادّ بوجود الطائفية وأهمّيتها كرُكْن من أركان الدنيا المحسوسة.

(١٠) وفي تاريخ لبنان الحديث أعتقد أنني أوضحت أن المؤسّسات السياسية وبنيتها الطائفية الحديثة العهد نسبياً، (أي منذ نظام القائمقاميّتين)، هي وليدة التناقضات التي كانت تهزّ السلطنة العثمانية من جرّاء السياسات الاستعمارية، ثم تحوّلت عنصراً هامّاً من الوضع الإقليمي وما تزال إلى اليوم هذا. فهي لا تجسّد ذهنية شعب، إنّما هي قائمة على نقاط تشابك بين العوامل الخارجية والتطوّرات الداخلية التي تدور على نفسها منذ مئة وخمسين سنة دون تحقيق أيّ تقدّم للوطن. وهذا الوضع، لسوء الحظّ، مريح جدّاً لأهل السياسة، فالمنافسة تجري ضمن الأطر الطائفية الضيّقة بمكوّناتها المناطقية والعائلية، (والمالية اليوم)، وقواعدها سهلة وبسيطة، خاصّة عندما ينشأ جوّ عامّ من التخوّف من العلمانية ومن المساس بالنظام الطائفي، وعندما لا أثر لمبدأ المحاسبة والمسؤولية نظراً للضبابية العامّة في الثقافة والفكر، ولاستحالة الرؤية خارج الأطر التقليدية.

(١١) والظريف في الموضوع أن الكثير من الشخصيات التي تعي خطورة البقاء على هذا الوضع وضرورة الانتقال إلى مجتمع لاطائفي، تتجنب التفوّه

مبادىء واقتراحات في الإصلاح

بكلمة «العلمانية»، مع أن صقلها لغوياً من عمل شيخ جليل له مكانة رفيعة في الأدب والفكر في لبنان، هو الشيخ عبدالله العلايلي. وأنا أتساءل بقلق كيف ندّعي الإصلاح ونحن نخاف من التفوه بكلمة «علمانية»؟!

*

في نهاية هذا الفصل، أرى أن كلّ نتائج التشخيص الذي أجريناه حتّى الآن لمآسي لبنان تشير بما لا لبس فيه إلى أن محور جميع الحلقات المفرغة التي يتخبّط فيها الكيان تاريخياً في العصر الحديث يكمن في دخول الطوائف في آليات التسيّس وربطها بآلية تشغيل كلّ مؤسّسات الدولة. وهذا لم يكن الوضع قبل وقوع لبنان في صراعات الدول حول المنطقة. غير أن الزعامات اللبنانية تأقلمت، بل استغلّت هذا التطوّر، لتأسيس حكمها على المعادلات الإقليمية المتجسّدة في التوزيع الطائفي لآليات الحكم المحلّية. وأصبح النظام بذلك ينتج ذهنيات طائفية في القيادات السياسية والفكرية ويرفض استيعاب العناصر غير الطائفية، وإذا قبلها بالقطّارة فيحوّلها بالتدريج إلى زعامات تعمل على الوتر الطائفي للحفاظ على عضويتها في قيادة البلاد.

والخوف هو الجامع المشترك الذي يشلّ قدرات المجتمع في التغيير، أعني بذلك قدرات الناس البعيدة عن السياسة الطائفية أو القريبة منها والتي تتمنّى الإصلاح مخلصة، ولكنّها لا ترى إمكانية حصول ذلك إلّا على المدى الطويل جداً. بين الشعب البريء، وأصرّ على الكلمة، وبين الكثير من المهنيّين وأهل الشرائح الوسطى في المجتمع، وبين المثقّفين الذين يبغضون الطائفية، وما تنتجه من نظام حكم لا يقبله المنطق، فئات واسعة من هذا الشعب تتمنّى التغيير ولكنها لا ترى كيف تحصل عليه سلمياً؛ وما يمكن أن يكون لبنان دون طائفية ودون أن يشعر أحدٌ بأنه مهدّد في دينه ومذهبه ومصيره ومصير الطائفة التي ينتمي إليها.

وهذا ما سأحاول الإجابة عليه في الفصول القادمة.

في الإصلاح السياسي

خوف اللبنانيين من القضاء على الطائفية المؤسّسة سياسياً

التفكير بلبنان آخر مختلف عمّا هو عليه منذ مئة وخمسين سنة يتطلّب ذهنية تتحرّر من «ثقافة القناصل» ومن الأفكار الطائفية المسبقة والرؤية الجامدة إلى الطوائف والأديان والسياسة الإقليمية والدولية. وتبدو المهمّة شبه مستحيلة لأننا لاحظنا مدى خضوع الذهنية اللبنانية إلى تيارات فكرية وتصوّرات معيّنة وليدة أحداث تاريخية معاصرة معقّدة، فيها مكوّن عنفي كبير، كما هي وليدة بنية قانونية ومؤسّسية تؤمن استمرارية عقلية طائفية في النظر إلى مصير لبنان والمنطقة.

ويجب ألا يستهان بما للخوف من تأثير في ذهنية اللبناني، والأحداث الأخيرة ثبّتت مثل هذا الخوف. والأسطورة التي نشأت عند اللبنانيين الرافضين لإمكانية الإصلاح هي أن الطائفة في لبنان تحمي الفرد وتؤمّن مقوّمات وجوده، فالنظام الطائفي بتأمينه حقوق الطوائف في إدارة البلاد وفي شؤون الأحوال الشخصية للأفراد هو مصدر وجود الإنسان. والصورة عند الكثير، كما ألمحنا سابقاً، هي أن زوال النظام الطائفي يفتح الباب أمام المجهول، وبشكل خاصّ أمام حكم أغلبية طائفية معينة على طوائف أخرى بأساليب وروحية غير ديمقراطية، وبالتالي بعدم الاعتراف بالحقوق الإنسانية الأساسية لأفراد الطوائف الأخرى.

والغريب في الأمر أنني لا أرى في تاريخ لبنان المعاصر منذ نشأة النظام الطائفي ما يثبت وجهة النظر هذه. بل أرى أن النظام الطائفي وتَسَيُّس الطوائف وربطها بأمور الحكم هي من العوامل الرئيسية التي جلبت الفتن

والمذابح الطائفية، بالإضافة إلى تجذير العوامل الخارجية في تطور الكيان بشكل يجعل من غير الممكن الانفصال عنها أو الوقاية من تأثيراتها على المصير الفردي لكلّ لبناني. ولم أرَ طائفة إلّا ودخلت في المعاناة وتعرّضت إلى الانتقادات والتهجّم، وزاد تعلّق زعمائها بالخارج. بل أكثر من ذلك، فإنني أشعر أن العيش المشترك الذي كان أمراً طبيعياً، خاصّة بين المسلمين والنصارى، أصبح معاناة مضنية منذ أن تمّ تنظيم الحياة السياسية في البلاد على أساس الانتماء الطائفي. ويبدو لي أن في أذهان اللبنانيين منذ دخولهم في هذا النظام التباساً فكرياً كبيراً حول حقوق الطائفة وحقوق الإنسان، سأسعى إلى توضيحه فيما بعد.

الالتباس بين حقوق الطوائف وحقوق الأفراد

(١) لا يمكن أن تزدهر الطوائف في غياب تأمين الحقوق الفردية لأبنائها. وفي هذا المجال، فالحقّ الأهمّ للطوائف هو نفس حقّ الأفراد في الممارسة الدينية والمذهبية الحرّة، كما كان الحال في العصور السابقة للعصر الحديث. والحرّية هذه هي التي سمحت بأن تتكوّن الطوائف في جبال لبنان ومدنه وأن تتعدد. وماذا ينفع الطوائف دخولها الحلبة السياسية واكتساب حقوق في إدارة الحكم إذا نتج عن ذلك تعرّض أبنائها للخطر واستبدال العيش المشترك الطبيعي الحرّ والسلس بمعاناة في التعايش وتطوّر الخوف من الآخر؟

(٢) إن قيام النظام السياسي اللبناني على منح الطوائف حقوقاً في إدارة الدولة يؤدّي إلى الحدّ من الحرّية الشخصية ومن إمكانية تطبيق مبدأ المسؤولية والمحاسبة. اليوم، بعد ١٥٠ سنة من الحكم الطائفي، نميل إلى نسيان أن الطائفة هي في الجوهر إطار روحي للفرد، مع ما يمكن أن ينشأ من روابط اجتماعية خاصّة بين أفرادها، وهي ليست إطاراً حصرياً ويجب ألّا تحول دون إمكانية العمل في إطار روابط لاطائفية. أمّا إذا تحوّلت الطائفة جسماً سياسياً، فالحقوق الفردية تصبح رهناً بما ينجزه زعماء الطوائف وسلطاتها الرسمية من مكاسب ومغانم في إدارة الدولة والمرافق العامة والخاصة. فالأهلية والكفاءة في الحصول على الوجاهة والزعامة لم تعد لهما

أهمية في الصراع السياسي، بل المزايدة الطائفية أو الكلام المنمّق عن التعايش يصبحان القاعدة في التنافس على السلطة والمراكز. وبطبيعة الحال فإن حقوق الفرد تتقلّص وتحاصر لمصلحة الطائفة العليا ولمَنْ يقرّر من زعمائها وسلطاتها محتوى المصلحة العليا للطائفة.

(٣) إذاً، هناك تناقض صارخ بين تنمية حقوق الإنسان وتكريس حقوق الطوائف سياسياً، خاصّة أنه في ظلّ نظام مبني على حقوق الطوائف في إدارة الدولة وبنيتها القانونية لا يمكن أن تتجسّد حقوق الشخص إلّا عبر انتمائه القانوني لطائفة من الطوائف المكرّس وجودها في القانون العامّ. ويصعب تحديد المسؤوليات والمحاسبة في حال سوء تصرّف القياديين. فهل تصرّفوا وأخطؤوا التصرّف لعدم أهليتهم وحبّهم المفرط للسلطة، أم أن أعمالهم وتصرّفاتهم هدفت فعلاً إلى الدفاع عن الطائفة وحقوقها وموقعها المحلّي والإقليمي؟ وفي مثل هذا الالتباس، فالفرد الذي لا يؤيّد الزعيم الطائفي يعتبر متنكّراً لطائفته، وينظر إليه على أنه غير أمين وغير مخلص.

مؤدّى الحقوق الطائفية في إدارة الدولة نظام فيدرالي مشوّه ولاديمقراطي

(٤) إن العمل بمنطق حقوق الطائفة في اقتسام السلطة وإدارة البلاد يؤدّي حتماً إلى صيغة شبه فيدرالية. وكثيراً ما يوصف النظام السياسي اللبناني بأنه فيديرالية طوائف. وكما هو معلوم، فالجبهة اللبنانية ومن ثمّ القوات اللبنانية قد طرحت بإصرار اعتماد الفيدرالية حلّاً لمشكلة البلاد، وهذا ما سنتعرّض إليه فيما بعد. إنّما الملاحظة التي لا بدّ من إبدائها منذ الآن هي أن الوضع شبه الفيدرالي الذي يتميّز به أسلوب الحكم في البلاد، خاصّة في السنين الأخيرة، وضع مشوّه للغاية حسب معايير الفيدرالية نفسها، ذلك أن المكوّن الأساسي للفيدرالية هو مساهمة المنتمين إلى الوحدات الأساسية التي منها تتكوّن الدولة المركزية مساهمة فعّالة وملموسة في تسيير شؤون الوحدات تلك، وهي وحدات جغرافية في كلّ الدول الفيدرالية الطابع.

(٥) وكما هو معروف، فإن مساهمة المواطنين اللبنانيين في شؤون طائفتهم شبه معدومة، وشؤون الطوائف في معظم الحالات حكر يتوزعه رجال الدين

وبعض الأعيان وأهل السياسة. والمساهمة الوحيدة للمواطنين، وهذا أمر طبيعي، هي حضور الصلوات في الكنائس والجوامع. أمّا إدارة شؤون الطائفة، ومنها الأوضاع المالية على أهميتها واختيار أعضاء المجالس، (إن وجدت)، ومراقبة نشاط العديد من المؤسّسات الاجتماعية التابعة للطوائف وأوقافها، فكلّ هذه الأمور تبقى خارج إطار أيّة مساهمة ملموسة من «شعوب» الطوائف. بينما في حال الدول الفيدرالية، فللمواطنين كلمتهم في كلّ جوانب الحياة السياسية والاجتماعية، (من ثقافية واقتصادية ومالية)، للولايات التي يسكنون فيها والمكوّنة للدولة الفيدرالية. وفي الولايات هذه انتخابات دورية لمجلس نيابي خاصّ بكلّ ولاية، وللولايات ميزانيتها يصوّت عليها المجلس النيابي للولاية.

(٦) أما في لبنان، فالوضع غير ذلك، إذ إن إدارة الطوائف لا تتمّ حسب المبادىء الدستورية الحديثة بالرغم من كونها جزءاً لا يتجزّأ من بنية الدولة كما في الدول الفيدرالية بالنسبة إلى الولايات. والمواطن العادي، بالإضافة إلى كونه لا يساهم في إدارة الطائفة وحياتها، ليس له أيّ مرجع يشكو إليه في حال إقدام جهاز من أجهزة سلطة الطائفة، (وبالأرجح محاكمها في أمور الأحوال الشخصية)، على تعدّي سلطتها أو سوء التصرّف بها كما هو الحال في الدول الفديرالية الحقيقية حيث يمكن للمواطن العادي الذي تعرض لجور أو سوء استعمال سلطة من قبل أجهزة الولاية أن يرفع قضيته إلى المحكمة الدستورية التابعة للدولة المركزية.

ضياع الطوائف بين الدور الروحي والدور السياسي في ظل زعامات مدنية فوق المحاسبة

هناك تناقض صارخ بين حقوق الطوائف وحقوق الإنسان في لبنان كما تبيّن ممّا سبق، وأنا لا أعتقد أن هذا التناقض يصبّ في مصلحة الطوائف، بل أرى العكس صحيحاً. فالطوائف لا يمكن أن تكون حرّة قوية إذا كان من ينتمي إليها لا حقوق فعلية له. والطوائف في نهاية التحليل:

- إمّا أن تكون إطاراً روحياً للمواطنين، فلا تحتاج إلى حقوق بالنسبة إلى الدولة حيث يجب أن ينحصر دورها تجاه الدولة في التأكّد من حياد الدولة

في الشؤون الدينية والمذهبية وتأمينها الحرّية الإيمانية والفكرية المطلقة لجميع المواطنين.

- وإما أن تكون إطاراً سياسياً في بنية الدولة، وعليها في هذه الحالة الغريبة أن تخضع إلى المبادىء الحديثة في أنظمة الحكم الهادفة إلى تأمين تطبيق مبدأ المراقبة والمحاسبة.

والوضع المنطقي الرشيد هو إبقاء الطائفة في رسالتها الأساسية، أي مساعدة الإنسان في الشؤون الروحية والأخلاقية ونشر الإيمان. أمّا في لبنان، فإن نظام حقوق الطوائف لا يؤدّي في الحقيقة إلى الحفاظ على الطوائف وصون كرامة أبنائها، بل إلى ضياع حقوق الجميع لمصلحة نظام إنتاج زعامات مدنية تستغلّ وجود الطوائف للبقاء في الحكم دون مراقبة ومحاسبة.

وقد رأينا، خلال الأحداث الأخيرة، كم كانت كبيرة الفجوة بين رؤساء الطوائف الروحيين الذين كانوا يسعون إلى التهدئة في معظم الأحوال والتذكير بالأخلاق والمبادىء الإنسانية، وبين الزعامات المدنية الطائفية التي كان الكثير منها يؤجّج نار الفتنة وينشر العنف الطائفي البشع، وكلّ ذلك بحجّة الدفاع عن الطائفة.

هل هناك من إصلاح يمكن أن يعالج الوضع السيّىء الذي نحن فيه دون أن يشعر أغلبية اللبنانيين بأن التغيير قد يعرّض البلاد إلى الدخول في المجهول؟ هذا ما سأسعى إلى تناوله في هذا الفصل.

(أ) لا للفيدرالية نعم للبلديات

أولاً ـ خلافات اللبنانيين التاريخية هي على السياسة الخارجية والدفاع ومن ثمّ فهي من اختصاص الدولة الفيدرالية

هذا عنوان مثير، إنّما شعار مفيد لتلخيص الأفكار التي أودّ أن أشرحها في مجال البنية الدستورية الأساسية للبلاد. ولقد تطرقت سابقاً إلى موضوع فيدرالية الطوائف الذي يرى الكثيرون أن النظام السياسي اللّبناني يتميّز به. وشرحت فيما سبق مساوىء هذا النظام في حال اعتماده الطوائف محلّ الولايات الجغرافية الطابع كما هو الحال عادة. وحتّى إذا تم اعتماد المناطق

بدلاً من الطوائف في لبنان أساساً لتحقيق دولة فيدرالية، فإنني على يقين أن مثل هذا النظام لن يفيد في إيجاد حلّ لمشاكل لبنان المزمنة، ذلك أن اللبنانيين الذين يتحمّسون لهذا الحلّ يتظاهرون بنسيان أهمّ ميزة من ميزات النظام الفيدرالي، وهي أن أمور السياسة الخارجية والدفاع في الدولة الفيدرالية تبقى من اختصاص الدولة المركزية وليس من اختصاص الولايات. وقد اختلف اللبنانيون تقليدياً منذ دخولهم العصر الحديث على السياستين الخارجية والدفاعية، وآخر خلاف كبير كان حول التعامل مع المقاومة الفلسطينية، وبعد ذلك مع إسرائيل، وأخيراً في قضيّة العماد عون والعلاقة مع سوريا، (والخلافات هذه استعرضنا جذورها التاريخية في الفصول السابقة)؛ لذلك لن تفيد إقامة دولة فيدرالية في لبنان أكانت مبنية بشكل مباشر على الطوائف أو بشكل غير مباشر على المناطق الجغرافية. أضف أن إدارة دولة فيدرالية أمر صعب ومعقّد يتطلّب مهارات إدارية وقانونية كبيرة وروحاً ديمقراطية واسعة والعديد من الأجهزة الإدارية الكفوءة. والعمل بالأسلوب الفيدرالي في دولة لا يتجاوز عدد سكانها ٣,٥ مليون ومساحتها ١٠٤٥٢ كم٢، أمر غريب ومضحك.

ينسى اللبنانيون صغر حجم بلدهم عندما يتكلّمون عن الإصلاح السياسي وصعوبته. ويتخيّلون آليات معقّدة ومزيداً من المؤسّسات والإجراءات والقوانين ورئاسة جماعية، ومجلساً نيابياً غير طائفي ومجلساً آخر طائفياً، ومجلساً اقتصادياً واجتماعياً ومحكمة دستورية ومجلس دفاع تتمثّل أيضاً فيه الطوائف عبر الأعضاء، هذا بالإضافة إلى المحاكم الطائفية في الأحوال الشخصية. وكأنه يوجد فعلاً على هذه العشرة الآلاف كيلومتر مربع، مئات الملايين من البشر ذوي الأجناس المختلفة والعادات والتقاليد المتميّزة كلّ واحد عن الآخر تميّزاً مطلقاً جوهرياً.

ثانياً ـ حسن إدارة الأوطان يبدأ بحسن إدارة الحي المديني أو القرية الريفية

والشيء المضحك هنا أننا لا نحسن إدارة بلدية صغيرة من بلديات لبنان ونحن في المشاريع الإصلاحية نتخيّل ضرورة العمل بأكثر الأنظمة تعقيداً.

وهنا لبّ المشكلة، في نظري. إذ إن تطوير كلّ المبادىء الحديثة في إدارة الدول، وعلى رأسها المبدأ الديمقراطي القاضي بمساهمة الإنسان في مصير بلاده، كان مصدره تنمية الحقوق الخاصّة بالإدارة الذاتية للمدن والأحياء والقرى تجاه حقوق الملوك وكبار الإقطاعيين. فممارسة المسؤولية السياسية للمواطن وتمرينه وتنمية قدراته على تحمّل المسؤولية وتقبّل المحاسبة بدأت تاريخياً في حقوق وحرّيات الهيئات المحلية.

ولا يمكن تطوير حقوق الإنسان في الفراغ أو بدءاً بالمؤسّسات الفوقية للدولة. فالدولة المركزية في أيّة حال لا يمكن أن تقوم بكلّ الأعمال وهي، وإن لم تكن فيدرالية الطابع، تترك للمواطنين حقّ إدارة شؤونهم المحلّية عبر البلديات ومجالسها المنتخبة. الدول الديمقراطية جميعها هي فرز لتطوّر تاريخي طويل استند على مطلبين:

ـ أوّلهما حقّ التدقيق في أعمال الملوك والأمراء ومراقبتها عندما يطلبون الأموال من الرعية بالاقتطاع الضريبي الملزم.

ـ وثانيهما عدم تدخّل الملوك والأمراء في الشؤون المحلّية وترك الرعيّة تدير المدن والقرى بكلّ حرّية.

وقد انتُزعت بعد ذلك الحرّيات الأخرى العامّة كما تمّ تطوير مبدأ تمثيل الأمّة عبر انتخاب ممثّلين عن الشعب ومنح المجلس المنتخب أوسع الصلاحيات في صياغة القوانين وتكوين قوة توازن في مواجهة السلطتين التنفيذية والإدارية في البلاد، أكانت ممارسة من قبل ملك أو أمير أو رئيس جمهورية أو حكومة.

لذلك نرى إلى يومنا هذا أن أهل السياسة والوجاهة في الدول الديمقراطية يدخلون السياسة في معظم الأحيان بالتدريج، أي بداية بالترشيح إلى المجالس البلدية أو إلى هيئات إقليمية أخرى مثل مجالس المحافظات. وإذا قرّروا التسرّع، فإنهم يقدمون على خوض معركتين انتخابيتين في آن معاً، البلدية والوطنية. وهذا أمر منطقي للغاية، فالخدمة الوطنية العامّة لا يمكن أن تتمّ في غياب التدريب أوّلاً على مستوى البلديات.

ثالثاً ـ غياب التنظيم البلدي الديمقراطي والفعّال يجعل من النائب في لبنان ممثلاً عن المصالح الفئوية والمناطقية بدلاً من تمثيله للوطن

أما عندنا فالعكس هو الذي يحصل إذ لا يهتمّ أهل السياسة بالبلديات وكأنها تمثّل شأناً أدنى من الشأن العامّ الوطني في مراتب الوجاهة. والحياة البلدية مجمّدة حتّى من قبل اندلاع الأحداث لقلّة الاهتمام بها. ومجالس المحافظات التي أنشئت قانوناً في عهد اللواء فؤاد شهاب لم ترَ النور. ونتيجة هذا الوضع المقلوب يتحوّل النائب فعلياً، خلال ممارسته لمهامه النيابية، إلى مختار ورئيس بلدية ورئيس مجلس قضاء، (إذا وجد)، ورئيس مجلس محافظة، يطالب الدولة بالمشاريع والطرقات والمدارس والمجارير والمستشفيات، وكلّ هذه الأمور مبدئياً من اختصاص الهيئات المحلّية، وعليها أن تؤمّنها للمواطنين المعنيين. فالنائب، في بحثه عن الأصوات والتأييد الانتخابيين في إطار منطقته، لا يركّز على تقديم برنامج وطني وتوضيح مواقف في السياسة العامّة، كما لا يهتمّ بمناقشة القوانين العامّة التي تؤثّر على مصير البلاد، إنّما جلّ همّه كلّه هو فيما ذكرناه من الأمور المحلّية، بالإضافة طبعاً إلى تأكيد انتمائه الطائفي وإبراز الرموز الطائفية ـ السياسية التي هي جزء من المعادلات التاريخية المعقّدة التي يتميّز بها الكيان وعلاقة الطوائف به.

وهذا الوضع الشاذ يعود إلى انعدام وجود مؤسّسات تمثيلية وإدارات محلّية قوية وكفوءة لها مواردها المستقلّة عن الدولة المركزية لتطوير البنية التحتية المحلّية، وتأمين الخدمات الاجتماعية المحلّية لتلعب الدور الأساسي في بناء الحياة الديمقراطية وتطويرها. وما أغرب هذا الأمر، إذْ إن إفراغ الحياة البلدية من أيّ محتوىً ملموس، وإلقاء كلّ الأعباء في تأمين الخدمات العامّة على الدولة المركزية، من أهمّ العناصر السلبية المسؤولة عن عدم تكوين مواطن ناضج يعلم كيف يطالب بحقوقه ويمارسها؛ ذلك أن المواطن الذي لا يُفسح له المجال أن يُمارس حقوقه في حيّز مدينته وقريته ومنطقته، لن يتمكّن حتماً من ممارستها على المستوى الوطني أو المطالبة بها والحصول عليها.

والمحاسبة والتدقيق إن لم يُمارسا على الصعيد المحلي، فكيف يمارسان على الصعيد الوطني؟ وكيف يمكن أن تناقش الأمور الوطنية بجدّية وأمانة عندما لا تخضع شؤونُ حياتِنا اليوميةِ المحليّةُ، مثل نظافة الشوارع، وفوضى البناء

وتعدّي الناس على الأملاك العامّة، وتردّي وضع المجارير وانعدام وجود مدارس وعيادات مجانية تديرها البلديات، إلى أية مناقشة على الإطلاق وعندما لا كلمة لنا فيها ولا تأثير؟

رابعاً ـ لا يمكن إصلاح الدولة في غياب التنظيم البلدي الفعّال

وكيف لنا أن نطمح إلى إصلاح بنى الدولة الفوقية وإداراتها المركزية، ونحن نتغاضى كلّياً عن موضوع ترتيب محيطنا المحلي ـ حيّاً مدينياً كان أو قرية ـ وإصلاح أوضاعه وإدارة شؤونه على نحو ديمقراطي يحقق تعادل الفرص. وأنا أتساءل بقلق كيف يمكن أن نتحدّث عن الحرّية وحقوق الإنسان وإصلاح الدولة ونحن لا نفكّر في غياب دورنا تماماً على صعيد إدارة الشؤون المحلية.

وليس الموضوع موضوع انتخابات بلدية وحسب، إنّما هو في تقوية اختصاصات البلديات وتأمين موارد مستقلّة لها ووضع نظام انتخابي يؤمّن فعلياً تمثيل من يعيش في نطاق البلدية. والإقدام على هذا العمل هو الذي سيسمح في مرحلة تالية بإصلاح إدارة الأقضية والمحافظات، ومن بعد ذلك إصلاح إدارات الدولة المركزية. أما الاعتقاد بأنه يمكن إصلاح الدولة المركزية والتخفيف من ضخامة جهازها وإزالة الطائفية من بنية الدولة دون بناء مؤسّسات الديمقراطية المحلّية، وهي غائبة تماماً من حياتنا، فضرب من الخيال ومَضْيَعَة للوقت وإلهاء للناس عن قضية أساسية أراها مدخلاً إجبارياً لإصلاح الدولة.

وفي تقديري أن عدم اهتمامنا بالقضايا البلدية إلى هذه الدرجة ناتج عن انشداهنا المطلق بالطوائف وموقعها من الدولة وتركيب الكيان. وكما رأينا على مدى الفصول السابقة، فإن القضية الطائفية استحوذت على كلّ قدراتنا الفكرية السياسية ولم تترك مجالاً لمجرّد التفكير بإمكانية تطوير بنية سياسية بشكل مغاير. فنحن نعيش تحت وطأة كابوس ثقيل ودائم يجعل أزمة النظام الطائفي وسبل تعديله أو تهذيبه يبدوان أكبر وأهمّ من مشكلة بلديات في نظر الكثيرين. فما العمل؟

خامساً ـ البلديات أساس فصل الطوائف عن إدارة الدولة والتوعية الديمقراطية

جواباً على ذلك أطرح هنا ضرورة تأسيس حياة بلدية نشطة والمطالبة بها والتفكير فيها والاطّلاع على تجارب الدول الأخرى حيث للبلديات دور محوري في تأمين رفاه الإنسان ومساهمته في الحياة المحلّية. وأنا أطرح هنا، كخطوة أولى، وعلى سبيل فصل بنية الدولة المركزية عن الطوائف، وتأمين استقلالية الطوائف في شؤونها المادّية عن موارد الدولة أو عن موارد مراجعها الروحية الخارجية، (وأحياناً الاثنين معاً)، أن ندرس إمكانية إدخال ضريبة على مستوى البلديات يخصّص محصولها للطوائف، على أن يوافق على مثل هذه الضريبة المجلس البلدي وعلى ألّا تطبّق الضريبة في البلديات التي لم توافق مجالسها المنتخبة عليها. وبطبيعة الحال، فإن محصول الضريبة يجب أن ينفق في نطاق البلدية على صيانة الكنائس والجوامع أو محاكم الأحوال الشخصية أو المشاريع الخيرية أو الاجتماعية للطوائف القائمة ضمن نطاق البلدية. يجب أن يدخل مثل هذا الاقتراح ضمن إعادة نظر شاملة لقانون البلديات واختصاصها ومواردها المالية وطرق تأمينها. وسأعود إلى هذا الموضوع الأخير المتعلّق بمالية البلديات والهيئات المحلّية في الفصل المقبل المخصّص للنظر في القضايا الاقتصادية اللبنانية.

وقد كان هدفي من هذا الاقتراح الخاصّ بعلاقة الطوائف بالبلديات الإشارة إلى إمكانية تصوّر المباشرة بإقامة نمط آخر من ارتباط الطوائف بالكيان، وهو نمط سيقرب اللبنانيين من طوائفهم بشكل محسوس، في إطار احترام مبدأ حرية المواطن، بشكل طبيعي، لا يحتاج إلى معادلات إقليمية ودولية، وهو إطار الحياة المحلّية. فإذا كانت الأغلبية المنتخبة انتخاباً صحيحاً في البلدية ترى من الضرورة مساعدة الطوائف في القيام بأعبائها الروحية والاجتماعية، فإنها ستقرّر فرض الضريبة الخاصّة المذكورة ضمن الحدود الموضوعة في القانون العامّ للبلديات الذي سيحدّد نوعية وسقف الضرائب البلدية.

وأنا أعتقد أن الانتخابات البلدية في حال اعتماد قانون انتخابي جيّد، (وهذا ما سنأتي على ذكره فيما بعد)، وفهم أهمّيتها من قبل المواطنين على أساس أن يكون لها دور جديد محوري في تحسين حياتهم اليومية في مجال النقل

والتربية والإسكان والشؤون الدينية والاجتماعية، قد تجري بطريقة أفضل بكثير من كلّ الانتخابات النيابية منذ عهد الاستقلال. فالمرشّحون سيضطرّون إلى التفكير المعمّق في إنماء مدينتهم أو قريتهم وطرق تحسين العيش فيها، وسيطرحون برامج محدّدة واضحة على الناخبين. والناخبون، من جهتهم، سيدركون أهمّية الاختيار الصائب، وسيعرفون أن لصوتهم ثقلاً، فقد يقدمون على الانتخابات بحماس ولن يتأثّروا بالمال أو بالاعتبارات الطائفية التقليدية التي ستفقد عندئذ أيّة ارتباط بالقضايا الحيوية المعنية في الحياة البلدية، إلّا فيما يخصّ الضريبة المقترحة وإقرارها أو عدم إقرارها. وهذا ما سيكون، ولأوّل مرّة في تاريخ لبنان، ظاهرة صحيحة في خانة الطائفية، إذْ إن المواطنين سيساهمون فعلياً في شؤون طائفتهم إن أرادوا ذلك عن طريق دفع الضريبة الخاصّة بالطوائف ومراقبة إنفاق محصولها عبر المؤسّسات البلدية المختصّة.

أضف إلى ذلك أن العمل على تمثيل سكّان المدن والقرى في الإدارات البلدية والمؤسّسات المتفرّعة عنها سيفتح المجال لتكوين فئة جديدة من أهل السياسة ستتدرّب على الشأن العامّ، وهي تحتكّ فعلياً بحاجيات المواطنين وعقلياتهم، ممّا سينمي لديها قدرات عملية ميدانية على حلّ النزاعات وإيجاد الحلول الصائبة لتسهيل حياة الناس بكلّ فئاتهم وتناقض مصالحهم. وهو ما سيؤهّل هذه الفئة الجديدة على الانتقال إلى معالجة القضايا الوطنية مسلّحة بهذا التراكم من الخبرة وبمعرفة حقيقية لذهنية الناس.

هذا بديل، متوسّط المدى لربّما، للخروج من الآلية التاريخية لتكوين ذهنية الزعامات كما وصفناها في الفصل السابق، وهي ذهنية مسؤولة إلى حدّ بعيد عن مآسي الوطن. لذلك أشعر بأهمّية القضية المطروحة هنا، ويبدو لي أن الشعار «لا للفيدرالية نعم للبلديات» حريّ بأن يُرفع كمدخل عامّ لإصلاح الدولة.

كذلك فإني على قناعة بأن العمل، في السنين المقبلة، على نشر الوعي حول ضرورة البداية بالديمقراطية المحلّية لتحقيق الديمقراطية في إدارة الوطن وحماية حقوق الإنسان والطوائف معاً، هو الخطوة الأولى نحو الخلاص. وسوف نعود إلى أهمية البلديات عند التعرّض إلى الشؤون الاقتصادية في قضية الإصلاح.

(ب) لا لرئيس منتخب من المجلس، نعم لرئيس منتخب من الشعب

هذا الشعار الثاني هو الذي أرى ضرورة رفعه كمدخل آخر لإصلاح البلاد، وهو يأتي في ذهني في المرتبة الثانية من الأهمّية بعد الشعار الأوّل. وقد يثير تطبيق هذا المبدأ حساسيات طائفية أكبر من قضية البلديات وتطوير الديمقراطية المحلية.

أولاً - رئيس الجمهورية، رمز السيادة، لا تستند شرعيته إلى الاختيار الشعبي، وكذلك رئيس مجلس الوزراء، مما يضعف الدولة والكيان

ولهذا الاقتراح مبرران أساسيان:

المبرّر الأول يتعلّق بضرورة تمثيل الوطن في شخص ساهم الشعب في اختياره واقتنع بقدرته على إدارة البلاد. فرئيس الجمهورية رمز أعلى لسيادة البلاد بغضّ النظر عن أهمّية صلاحياته. وقوّة الرمز تكمن في الشرعية التي يأخذها عن طريق الانتخاب الشعبي. صحيح أن رئيس الجمهورية في بلدان قليلة لا يمارس فعلياً السلطة التنفيذية التي تبقى في يد رئيس الحكومة، وهذا هو الحال أيضاً في الكثير من الأنظمة الملكية ذات الطابع الديمقراطي. ولكن في هذه الحالة يكون رئيس الحكومة قد تبوأ منصبه لكونه فاز عن طريق حزبه بالأغلبية المطلقة من الأصوات في الانتخابات التشريعية، مثل ما هو الحال في إنجلترا أو ألمانيا، وبالتالي يمكن اعتباره منتخباً من الشعب وحائزاً على تكليف شعبي واسع لممارسة الحكم.

أمّا في النظام اللبناني، فلا رئيس الجمهورية ولا رئيس الحكومة لهما صفة تمثيلية نابعة عن شرعية انتخابات شعبية، بل تنحصر عملية اختيارهما من قبل المجلس النيابي على أساس الاعتبارات الطائفية وتأثير العوامل الإقليمية والدولية. والناخبون حقيقة غير معنيين بعملية اختيار السلطة التنفيذية، ممّا يضعف بشكل إجمالي رأسَي السلطة التنفيذية ويحول دون أن يكون للبلاد رمز إنساني حيّ لسيادته.

ونحن نعلم أيضاً أن الصفة التمثيلية للمجالس النيابية في لبنان لم تكن دائماً مقنعة، نظراً لوجود القيد الطائفي في توزيع المقاعد وقلّة المساهمة

الشعبية في الانتخاب، وعيوب أخرى في النظام الانتخابي سنأتي على ذكرها فيما بعد. لذلك نرى أن شعب لبنان يبقى دون تمثيل ديمقراطي محلّي، (بلديات وهيئات محلّية أخرى)، وتمثيله على الصعيد الوطني ناقص وهذا التمثيل الناقص هو الآلية التي يتم من خلالها اختيار رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وهو من أهمّ أسباب وَهَن الكيان وخضوعه لمعادلات إقليمية ودولية ويستحيل الخروج منها.

ثانياً - لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يُوفّق بين تمثيل طائفته وتجسيد السيادة الوطنية وكذلك الأمر بالنسبة لرئيس الوزراء

أمّا المبرّر الثاني لاقتراح انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة بدلاً من المجلس النيابي فيعود إلى ضرورة تحريره من ارتباطه بتمثيل الطائفة التي ينتمي إليها. فالحقيقة أن نظامنا الدستوري، بأعرافه الطائفية، يتطلّب من رئيس الجمهورية تأدية مهمّة مزدوجة مستحيلة.

فمن جهة، على رئيس الجمهورية أن يمثّل الوطن بصفته حارساً سيادته واستقلاله ومن جهة أخرى عليه أن يمثّل طائفة أو على الأقلّ أن يضمن حقوقها في لعبة الحكم بين الطوائف.

ويبدو لي أن هذا الدور المزدوج لرئاسة الجمهورية أدّى إلى خلافات عميقة بين رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومة، لا سيّما أن على هؤلاء أيضاً المزاوجة المستحيلة بين تسيير أمور البلاد وحماية حقوق طائفتهم في أجهزة الحكم، وهذا ما ولّد أزمات دستورية حادّة وأدى إلى خضّات سياسية زادت من التأثير السلبي للأحداث الإقليمية على الوضع اللبناني.

ولم تتمكّن البلاد من تجنّب هذه الأوضاع الشائكة إلّا عندما كان بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة صداقة كبيرة مبنية على نظرة مشتركة لتسيير أمور البلاد في الشأن الداخلي والخارجي معاً، كما كان الحال بين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح، أو بين اللواء فؤاد شهاب والرئيس رشيد كرامي.

لذلك يجب أن يستند مستقبلياً حكم رئيس الجمهورية إلى قاعدة واضحة واحدة لا تناقض فيها بالنسبة لمهمّته، وهي حماية سيادة البلاد وحقوق شعبها

بكل فئاته وأفراده. ومن أجل هذا يجب ألّا يكون رئيس البلاد ممثّلاً، في الوقت نفسه، البلاد وإحدى طوائفه. ولكي لا يُنظر إلى رئيس الجمهورية وتُحلَّل تصرّفاته على أساس انتمائه لطائفة معينة، يجب أن يُنتخب من قبل الشعب دون قيد طائفي وفي ظلّ نظام انتخابي يغربل المرشحين للتأكّد من حيادهم في الشؤون الطائفية.

ثالثاً ـ لضمان عدم طائفية رئيس الجمهورية يجب انتخابه على مرحلتين

وأنا أقترح هنا أن يصار إلى انتخاب رئيس الجمهورية على مرحلتين وحسب النموذج الأمريكي في الانتخابات الرئاسية. ففي دورة أولى يجب أن يسعى المرشّحون إلى كسب حدّ أدنى من الأصوات في كلّ قضاء من أقضية لبنان وكلّ منطقة انتخابية في المدن، على أن يحدّد القانون الانتخابي هذا العدد بالنسبة إلى عدد الناخبين في كلّ قضاء، (مثل عشرة أو خمسة عشر بالمئة من هذا العدد)، وفي الدورة الثانية يتنافس المرشحان اللذان فازا بأوّل وثاني أكبر عدد من الأصوات الإجمالية بعد فوزهما في كلّ قضاء بالحدّ الأدنى المطلوب من الأصوات خلال المرحلة الأولى.

مثل هذا النظام الانتخابي لرئاسة الجمهورية يؤمّن استبعاد المرشّحين الطائفيين منذ الدورة الأولى للانتخابات، إذْ إن المرشّح الطائفي الطابع لن يتمكّن من الفوز بالحدّ الأدنى من الأصوات المطلوبة في المرحلة الأولى الهادفة إلى غربلة المرشّحين. ومن جرّاء هذه الآلية سيضطرّ المرشّحون، سواء في الدورة الأولى، أو في الدورة الثانية بالنسبة للمرشَّحَيْن اللذين نالا أكبر عدد من الأصوات على صعيد وطني والحدّ الأدنى المطلوب في كلّ قضاء ومنطقة انتخابية في المدن الكبيرة، سيضطرّون إلى الابتعاد عن أيّ جوّ طائفي، وإلى تقديم برامج حكم دقيقة لا تعتمد على وعود مبهمة متناقضة لإرضاء جميع الطوائف وجميع القناصل.

بل سيحصل العكس إذ إن المرشحين سيتّجهون في تفكيرهم السياسي إلى البحث عمّا يجب عمله لتأمين نهضة وعمران كلّ المناطق اللبنانية، بغضّ النظر عن الحقوق الطائفية، وسيبحثون كذلك عن طرق تثبيت الوحدة الوطنية والحفاظ على الاتّصال المباشر مع الشعب والتحاور معه بدلاً من الاتّصال

بالطوائف والقناصل ودولها بشكل شبه حصري، كما هو الحال إلى الآن. فالمرشّح لرئاسة الجمهورية اليوم يدور على الدول الغربية الكبرى، فيزور مَنْ يعرفه مِنْ موظّفي وزارات خارجية تلك الدول ويدور كذلك على الدول العربية ويزور رؤساء الطوائف الروحيين، ويقيم الولائم للزعماء المدنيين للطوائف والنوّاب والديبلوماسيين.

أمّا في ظل النظام الحالي فالشعب هو الغائب الأكبر في انتخابات رئاسة الجمهورية ولا كلمة له فيها. ولذا لا يتطلّع المرشّحون إلى القاعدة الشعبية، ولا يزورون المناطق ولا يتحاورون مع أهاليها أو يسمعون منهم الشكوى والتعبير عن شعور العزلة والاستلاب في أمور السياسة. فهم يعيشون في جوّ خاصّ بهم في النادي المغلق لأهل السياسة المحلّيين والقناصل، إذ لا دور للشعب في آلية الانتخابات وبالتالي لا حاجة إلى الاتصال به. وهذا من أهم الأسباب التي تجعلني أقترح مساهمة المواطنين المباشرة في انتخاب رئيسهم. ويبدو لي أن الهاجس الطائفي لدى المواطنين سيزول عندما تتسنّى لهم فرصة مقابلة المرشّحين من كلّ الطوائف ميدانياً والتحدّث إليهم، وسماع برنامجهم التفصيلي، ومقارنة البرامج بعضها ببعض. وسيطمئنّ الناس عندما سيرون في المعاونين والمؤيّدين للمرشّحين للرئاسة أناساً من جميع الطوائف يشدّهم إلى المرشحين إيمانهم بجدّية البرنامج المقدّم وعدم وجود نيات طائفية مبطّنة. فضلاً عن أن نسبة الأصوات التي سيتوجب الحصول عليها في كل قضاء ودائرة ستكون حاجزاً يصعب على المرشحين ذوي الخلفية الطائفية تجاوزه. في تقديري أن هذا النظام لانتخاب رئيس الجمهورية سيثني أهل المشاريع الطائفية عن إضاعة الوقت في تقديم أنفسهم. ولا أعتقد أيضاً أن إغداق الأموال على الناخبين للحصول على الحدّ الأدنى المطلوب من الأصوات في كلّ قضاء سيؤثّر على المواطنين، إذ إن انتخاب رئيس جمهورية شأن ذو عواقب أعمق وأهمّ من انتخاب نيابي في دائرة انتخابية معيّنة، ولذا أشكّ في قدرة الأموال على تمكين المرشحين من ذوي الاتجاه الطائفي من التسلل.

أضف إلى ذلك أن من أهمّ أسباب التوتّر الطائفي في البلاد، تاريخياً، هو توزيع المناصب العليا في البلاد على أساس الانتماء الطائفي بحجّة تأمين حقوق الطوائف؛ هذا السبب سيزول ولن يكون للشخصيات الطائفية الاتّجاه

والمرشّحة هذا التأثير شبه المغناطيسي على الذين يصنفون أنفسهم في خانة الطوائف «الخائفة» أو الطوائف «المظلومة» أو المنقوصة الحقوق، وتكتسب تأييدهم عادة هذه الشخصيات. وإذا صحّ المنطق الموصوف للنظام المقترح، فإنه قد يكون خطوة أخرى كبيرة بعد الخطوة التي عرضتها بالنسبة إلى آليات الديمقراطية المحلّية، في الانتقال من نظام حقوق الطوائف بكلّ سلبياته إلى نظام حقوق المواطن ومساهمته في تقرير مصيره بشكل مباشر. وأعتقد أن الحاجز المقام في هذا النظام لسدّ الطريق أمام التطرّف الطائفي كافٍ لتطمين بال كلّ القلقين، مهما اختلفت أسبابهم، من المسّ بالنظام الطائفي. وإذا سمح لي القارىء، فأودّ أن أعترف أنني أفكّر منذ سنين بهذا النظام، وقد أشرت إليه بالتلميح في بعض المحاضرات أو المقالات السريعة، ولكن ترددت في عرضه بشكل وافٍ خشية ردات الفعل السلبية. ولكن، بعد التفكير المتأنّي وفحص المنطق الذي عرضته من حيث قدرته على إبعاد المرشحين عن التفكير الطائفي، مبطّناً كان أو علنياً، وعلى وضع حاجز أمام المتطرّفين في الآلية الانتخابية نفسها، تشجّعت وقرّرت وصف المبدأ بالتفصيل كجزء من سلسلة مبادىء تهدف جميعها إلى تنقية الأجواء في البلاد لتهيئة مستقبل لأولادنا وأحفادنا أفضل من الماضي الذي ورثناه من آبائنا وأجدادنا. وهذه الأجواء جعلتنا نعيش فترة رهيبة من القلق ومن الدمار ومن فقدان الأعزّاء من أقربائنا وأصدقائنا، دون أن تؤدّي هذه التضحيات وهذه الأحزان إلى أيّة نتيجة إيجابية. وفي هذا الإطار يبدو لي أن منطق إقامة الديمقراطية المحلّية ثمّ منطق انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة كمرحلة ثانية، خطوتان متتاليتان، ترتبط كلّ واحدة بالأخرى وتساندها، بالإضافة إلى ما سأذكره فيما بعد من مبادىء أخرى مكمّلة.

وأودّ أن أشير هنا إلى اقتراح آخر في مجال السلطة التنفيذية، هو ضرورة تطوير عرف، وهو أن يكون رئيس الحكومة من الطوائف المسيحية إذا كان رئيس الجمهورية من أهل السنّة أو الشيعة أو من المذاهب الإسلامية غيرها، والعكس بالعكس كما هو معمول به في دول أخرى تمتاز أيضاً بالتعدّد الطائفي ولا تعمل بنظام طائفي، (تنزانيا وألبانيا)، وبطبيعة الحال، فإن اختيار الشخصية الثانية في السلطة التنفيذية من طائفة غير طائفة الشخصية الأولى،

يندرج في خانة التهذيب والرصانة وليس في منطق تأمين حقوق طوائف، إذ لن يتمّ اختيار رئيس الحكومة لكفاءته التمثيلية الطائفية، طالما أن رئيس الجمهورية تمّ اختياره بقواعد غير القواعد الطائفية التقليدية. بل إن اختياره من قبل رئيس الجمهورية سيتمّ في الأرجح إمّا لكفاءته السياسية غير الطائفية وإمّا لأنه من الشخصيات المرموقة التي أيّدت رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية. والمهمّ هنا أن نعي مدى التغيير الذي يمكن أن يحصل وما يفتحه من أبواب للخروج من المنطق الطائفي في السياسة بتراثه التاريخي المعقّد والثقيل لولوج منطق الرشد والمصلحة الوطنية الرصينة.

هذا بالنسبة إلى السلطة التنفيذية. فماذا عن السلطة التشريعية؟ هذا ما سنتعرّض إليه الآن.

(ج) لا للمجالس التمثيلية الصغيرة، نعم للمجالس الموسّعة عددياً

تعجّبتُ دائماً من العدد القليل من النوّاب وذلك منذ مجلس المتصرّفية المؤسّس في القرن الماضي، مروراً بالمجالس في ظلّ حكم الانتداب والاستقلال، إلى المجلس الحالي الذي يصل عدد أعضائه إلى ١٢٨ بدلاً من ٩٩ سابقاً و٥٥ أيّام حكم الرئيس شمعون. صحيح أن لبنان بلد صغير وعدد سكّانه محدود، لكن هل إن ضيق رقعته وقلة عدد سكانه سببان مقنعان لتقليل عدد ممثّلي الشعب في مجلس منتخب؟ لا أعتقد ذلك، بل يبدو لي أن أهمّ نتيجة للعدد القليل في التمثيل النيابي هي تكريس حكم الأعيان والعائلات والزعامات الطائفية. وكون عدد اللبنانيين محدوداً بالمقارنة مع كبريات الدول الديمقراطية مثل فرنسا وإنجلترا لا يعني أن تعدّد الآراء فيه ليس كبيراً ولا يحتاج بالتالي إلى عدد مناسب من النوّاب لكي تتمثّل كلّ الآراء والاتجاهات. هذا، مع الإشارة إلى أن غياب الأحزاب المنظّمة في لبنان، على خلاف الدول الديمقراطية، أو وجود الأحزاب ذات اللون الطائفي الصريح، يفرض توسيع عدد النوّاب ليتسنّى لكلّ الآراء، وهي متعدّدة للغاية، بأن تجد طريقها إلى المجلس أو المجالس التمثيلية.

أولاً ـ ضرورة تمثيل كل التيارات الفكرية في المجالس النيابية لإضعاف اتجاهات التطرف

ولا بدّ هنا من لفت النظر إلى ما يسبّبه غياب تمثيل بعض الآراء والتيّارات الفكرية السياسية من مشاكل وتوتّر في المجتمع، إذ إن استبعاد أبرز الداعين لهذه الاتجاهات من المجالس التمثيلية يزيد من تعلّقهم بأفكارهم ويجعلها أكثر تطرّفاً، كما يؤدّي إلى زيادة عدد المريدين والمؤمنين بالعقيدة السياسية المستبعدة من منابر التمثيل الرسمية. وكانت هذه السياسة المتّبعة منذ الاستقلال بالنسبة إلى الأحزاب العقائدية العلمانية مثل الحزب الشيوعي أو الحزب القومي السوري أو التيّارات القومية العربية. أمّا الأحزاب الطائفية أو تيّارات الفكر السياسي المتفرّعة عن رؤية طائفية معيّنة فقد كانت باستمرار متمثّلة في المجالس النيابية وإن تكن متطرّفة. وكان الوضع كذلك نتيجة التركيب التاريخي الطائفي كما وصفناه سابقاً، بالإضافة إلى القانون الانتخابي الذي يحدّد عدد المقاعد النيابية في كلّ دائرة انتخابية ويوزّعها على أساس التوازن العددي بين الطوائف في كلّ دائرة، وذلك بناء على سجلّات النفوس وليس على أساس الإقامة الفعلية للناخب، (وهذه النقطة الأخيرة سأعود إليها فيما بعد).

إن النظام الانتخابي هذا لم يكرّس فقط حكم الأعيان بسبب صغر حجم الدائرة الانتخابية ومحدودية عدد المقاعد الموزّعة طائفياً، بل حوّل عائلات الأعيان والزعامات إلى ممثّلي الطوائف في كلّ دائرة انتخابية، واختلط بالتالي تمثيل الشعب بتمثيل منطقة وتمثيل طائفة في هذه المنطقة في آن واحد، بينما بقيت التيّارات الفكرية غير الطائفية والحديثة الطابع غير متمثّلة في المجالس النيابية، (إلّا بشكل هامشي في انتخابات عام ١٩٧٢)، رغم تزايد العنصر الشابّ الذي كان يدخل حينذاك في هذه الأحزاب العقائدية. من جراء ذلك أخذت تلك الأحزاب تنادي أكثر فأكثر بقلب النظام السياسي أو تعديله بشكل جذري لكي تتمكّن من لعب دور في إدارة البلاد أو التأثير على مستقبله. صحيح أن معظم هذه التيّارات الفكرية لم تكن تؤمن بشرعية وجود الكيان اللبناني، وأن بعضها كان يدعو إلى أفكار قومية تخالف الأفكار اللبنانية الطائفية الطابع، غير أن استبعادها من المجالس النيابية أدّى إلى زيادة تطرّف

أفكارها، فلا ضابط ولا قيد في التعبير عن أقصى الأفكار تطرّفاً، في حين أنه لو تمثلت هذه التيارات في المجلس النيابي لكانت اضطرّت إلى تهذيب التعبير عن أفكارها بل إلى تكييفها وتعديلها لما فيه مصلحة الوطن «القطري» الصغير بدلاً من المضيّ في الأفكار الطوباوية البعيدة عن الواقع فالسماح لهذه الفئات بدخول اللّعبة النيابية، في حال اعتماده، كان يمكن أن يؤدي إلى مراعاة شعور الفئات الناخبة غير العقائدية، وعدم تخويف أجزاء واسعة من الرأي العامّ، وأن يحول بالتالي دون تعاظم التوتّر المجتمعي العامّ الذي هيّأ الجوّ لحدوث الفتنة مع استفحال أزمة الوجود الفلسطيني في البلاد.

وتؤكّد تجارب الدول الديمقراطية في هذا المجال أن فتح المجالس النيابية أمام كلّ التيّارات الفكرية، (من شيوعية وفاشستية ودينية)، يسهّل عملية استيعاب الفئات الرافضة للنظام المعمول به أو الداعية إلى تغييرات ثورية فيه، وجعلها أكثر اعتدالاً وإيماناً بفوائد الديمقراطية. والحقيقة أن الخطر في السماح لمثل هذه التيّارات بالاشتراك في الانتخابات النيابية واحتمال سيطرتها على مقدّرات البلاد عن طريق الفوز بالأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية يصبح خطراً حقيقياً عند الأزمات الحادّة الاقتصادية الطابع التي تلي حكماً دكتاتورياً أو كارثة عسكرية كما حصل في ألمانيا مثلاً في نهاية الحرب العالمية الأولى، أو في الجزائر مؤخّراً. والموضوع هنا متعلّق أكثر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المعمول بها في البلد المعنيّ، فعندما تستأثر فئة ضيّقة من القيادات السياسية بمقدّرات البلاد وخيراتها ومرافقها العامّة والخاصّة وتهمّش بالتالي سائر الفئات سياسياً واجتماعياً، في هذه الحالة قد يتمكّن حزب عقائدي ثوري الاتجاه وغير مؤمن بالديمقراطية من استقطاب الفئات المهمّشة التي تكوّن الأغلبية الساحقة من السكّان ومن دفعها إلى التصويت لمصلحته، وهذا تماماً ما حصل في الجزائر عام ١٩٩٢ مع حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلبية الأصوات الانتخابية ممّا حمل الجيش الجزائري إلى تعليق العملية الانتخابية، وأدّى ذلك إلى ما أدى إليه من فتنة فتّاكة ما زالت مستمرة.

أمّا في لبنان فالوضع مختلف من نواح متعدّدة؛ إذ نرى الأحزاب العقائدية التقليدية قد خَفَتَ بريقها ونفوذها لدى الرأي العامّ، بينما أدّى دخول ممثّلين عن حزب اللّه وعن أحزاب سلفية إسلامية إلى ما وصفته سابقاً من تعديل في

الأطروحات الفكرية لهذه الأحزاب لتأخذ في عين الاعتبار التعدّدية الطائفية والمذهبية في البلاد وعدم حماس الناس إجمالاً لفكرة دولة الدين الواحد. وممّا لا شكّ فيه، من جهة أخرى، أن التهميش السياسي الذي أصاب فئات مسيحية واسعة من جرّاء الأخطاء الفادحة للأحزاب الطائفية المسيحية، ثمّ التقاتل بين فريق من الجيش والقوّات اللبنانية في آخر مرحلة الحرب، وأخيراً مقاطعة انتخابات ١٩٩٢، وكذلك التهميش الاجتماعي المتصاعد والعام نتيجة سياسات الإعمار الخاطئة، (التي سنأتي على ذكرها في الفصل المقبل)، هي من العوامل التي تُمهّد أرضية مشجّعة لإعادة بروز تيّارات عقائدية متطرّفة وثورية النزعة، إسلامية كانت أم مسيحية.

ثانياً ـ على القانون الانتخابي أن يمنع تسلط فئة من اللبنانيين على المجالس النيابية

وهذا الوضع الذي نحن فيه هو الذي يزيدني قناعة بضرورة التفكير في زيادة عدد المقاعد النيابية وفتح المجال أمام تمثيل تعدّدي حقيقي يعكس ما في لبنان من أمزجة وآراء، ويمنع تسلّط فئة على فئات أخرى في التمثيل النيابي. وإذا كانت القوانين الانتخابية وقلّة عدد المقاعد النيابية وتوزيعها طائفياً هي التي أمّنت، في الماضي، هيمنة شبه مطلقة للأعيان التقليديين وللشخصيات الطائفية المزاج، فإن الخطر اليوم يكمن في تسلّط المقاولين والأثرياء بالشراكة مع الوجوه الطائفية الجديدة التي أفرزتها الحرب. وعند التفكير بأيّ قانون انتخابي جديد يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، بالإضافة إلى ضرورة زيادة عدد المقاعد، وضع ضوابط صارمة لكي لا يهيمن المال بصورة مطلقة على العملية الانتخابية ولكي لا ينتج عن ذلك زيادة تهميش فئات واسعة من الرأي العامّ التي قد تنجذب نحو المواقف والأفكار المتطرّفة الرافضة لآليات الديمقراطية.

والمعلوم من الجميع أن قوّة المال في لبنان وتحالفها أو تخاصمها مع الرموز الطائفية في الحياة السياسية أصبح لها من النفوذ والقدرة والتمتع بوسائل إعلامية ضخمة ما يُمكّنها من تفريغ العملية الانتخابية من أي محتوىً ديمقراطي حقيقي. ولذلك أخشى ألّا تكون من صوابية البتة للنقاشات الدائرة

حالياً حول تعديل قانون الانتخاب، خاصّة هذا الجدل بين من يريد لبنان دائرة انتخابية واحدة للتضييق على الزعامات المحلّية، لا سيّما الطائفية منها، ومن يقاوم هذا الطرح ويتمسّك بالدوائر الانتخابية الصغيرة الحجم التي تُؤمّن لتلك الزعامات الحفاظ على المقاعد النيابية شبه الموروثة.

ويتكلّم الناس أيضاً، وهم على حقّ في ذلك، بضرورة تصويت الناخب في محلّ إقامته وليس في مسقط رأسه حيث يحتفظ بنفوسه، فهذا أيضاً من الإجراءات التي يمكن أن تساعد على تغيير المُقيّدات التقليدية للقانون الانتخابي. لكن كلّ ما يمكن تحسينه في القانون الانتخابي لن يكون له أثر هامّ إن لم تؤخذ في الحسبان ضرورة إيجاد معايير فعّالة لمنع تسلّط قوى المال على السيرورة الانتخابية بأكملها، وأعني هنا تقييد حرّية المرشّحين في صرف الأموال في شتّى أنواع الدعاية الانتخابية. وذلك عن طريق حصر أماكن ومساحات للصق صور المرشحين، وتوزيعها توزيعاً عادلاً بينهم، وكذلك حصر الأوقات المخصّصة للمرشّحين في الإذاعة والتلفزة وتوزيعها بشكل عادل بين المرشّحين من كلّ التيّارات، ويمكن أن يدخل أيضاً نظام تقنين وتوزيع في الصحافة اليومية. فالهدف من كلّ هذه الإجراءات هو إيصال صوت المرشّحين جميعاً إلى الشعب وليس حصره بالذين لهم المال والجاه والإمكانيات السياسية والإعلامية. ومن الإجراءات الأخرى المعروفة في الأنظمة الديمقراطية العريقة لتأمين التساوي وتعادل الفرص بين المرشّحين يجب أن نذكر تحديد المبالغ الجائز صرفها في الحملة الانتخابية، وكذلك تقييد أو منع تمويل الحملات الانتخابية عن طريق تبرّعات الشركات أو الأفراد وتكريس الدولة اعتمادات في الميزانية لتأمين النفقات الانتخابية أو جزء منها.

كلّ هذه الأمور يجب أن تُطرح للمناقشة الجدّية باعتبار أن لها، في نظري، الأهمية ذاتها التي نعطيها لقضية تصغير أو تكبير الدوائر الانتخابية أو قضية الاختيار بين النظام النسبي والنظام الأغلبي في حال تعميم نظام اللوائح الانتخابية. والحقيقة أن همّ الناس في مناقشة تقسيم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع عائد إلى القضية الحسّاسة الأولى وهي التمثيل الطوائفي، وكذلك تعود الطائفية هنا لتهيمن على كلّ المواقف ضمنياً أو علنياً. والخوف العالق في أذهان الكثير من الناس هو مصير الطوائف الصغيرة أو التي يقلّ عددها من

جرّاء الهجرة الزائدة، كما هو الحال بالنسبة إلى المسيحيين إجمالاً. ثمّ هناك «بعبع» الديمقراطية «العددية» أي حكم الطائفة الأكثر عدداً وهيمنتها على بقية الطوائف في حال التساهل في توزيع المقاعد النيابية طائفياً أو إلغائه أو حتّى في حال اعتماد لبنان كدائرة انتخابية واحدة حيث يمكن أن يكون للطائفة الأكثر عدداً النفوذ المهيمن والكلمة الفاصلة في انتخاب النوّاب من الطوائف الأخرى. ونعود هنا لندور في حلقة مفرغة جديدة تحول دون تصوّر إصلاح العملية الانتخابية. فإدخال العنصر الطائفي في الحسبان بكلّ مخلّفاته التاريخية والأفكار المسبقة والعواطف والهواجس، هو الذي يجعلنا ندخل في حلقة مفرغة جديدة ونتخبّط فيها دون إيجاد الحلّ المناسب.

لذلك لا بدّ من تسجيل الملاحظات التالية

(١) إن اللبنانيين لا يتصرّفون تصرّفاً سياسياً موحّداً حسب انتمائهم الطائفي. فمن المعلوم أن الآراء ضمن كلّ طائفة ليست متجانسة ومتطابقة ويبعد عادة أن يتمكّن زعيم طائفي واحد من السيطرة المطلقة على كلّ أصوات الناخبين من طائفته. علاوة على ما هناك من تنافس تاريخي بين زعماء مختلفين في قلب كلّ طائفة.

(٢) الموضوع الرئيسي الفعلي هو في الحقيقة قضية تمثيل الطوائف بشكل مباشر أم عدم تمثيلها في الانتخابات النيابية. وإذا أراد اللبنانيون أن يخرجوا من دوّامة الطائفية وحلقاتها المفرغة، فلا بدّ لهم من إيجاد نظام تمثيلي لا يوزّع المقاعد حسب أهمّية الطوائف في كلّ دائرة انتخابية.

(٣) ممّا لا شكّ فيه أن نظام احتساب الأصوات على أساس النسبة إلى المجموع بدلاً من الأغلبية يؤمّن تمثيل فئات الرأي العامّ الصغيرة العدد، أكانت هذه الفئات طائفية الطابع أو ذات مواقف سياسية معيّنة. ومن شأن مثل هذا النظام أن يُطَمْئِنَ من يخاف من الذوبان في حكم الأكثرية العددية، وهذا حتّى في حال اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة. وتجدر الإشارة مجدّداً إلى أن نظام الدائرة الواحدة يصعب تطبيقه في غياب الأحزاب السياسية المنظّمة، كما أن قوّة المال يمكن أن تستفيد أكثر فتفرض نجاح لوائحها في كلّ لبنان.

(٤) من الإجراءات التي من شأنها طمأنة الرأي العامّ في عملية انتخابية دون توزيع المقاعد على الطوائف، يجب أن نذكر ضرورة السماح للبنانيين في الخارج الإدلاء بأصواتهم لدى القنصليات اللبنانية في دول إقامتهم خارج لبنان. وهذا إجراء اعتيادي معمول به في معظم الدول الديمقراطية، ويجب اعتماده بالنسبة إلى بلد مثل لبنان نظراً لضخامة عدد المهاجرين. ونعني هنا بالمهاجرين من يتمسّك بجنسيته ويحتفظ بجواز سفره وهو مسجّل في أقرب قنصلية لبنانية بالنسبة إلى محلّ إقامته.

(٥) يصعب دراسة أحسن نظام انتخابي للبنان في غياب الإحصاءات الدقيقة عن عدد اللبنانيين المقيمين والمهاجرين وهم في سنّ الانتخاب، وتوزيع عدد الناخبين المقيمين حسب المناطق المختلفة. وكما هو معلوم، فإن آخر تعداد لسكان لبنان يعود إلى عام ١٩٣٢، وقد امتنعت الحكومات المتتالية منذ ذلك التاريخ عن إجراء تعداد خشية إثارة مشاكل طائفية. وهذه حلقة أُخرى من الحلقات المفرغة التي نتخبّط فيها من جرّاء ما خلقه النظام الطائفي في لبنان من هواجس ومشاعر سلبية يجب التغلّب عليها.

(٦) يمكن أيضاً في هذا الإطار اقتراح العمل بمجلسين تمثيليين: مجلس نيابي موسّع، كما وصفتُه، ودون قيد طائفي ومجلس شيوخ تتمثّل فيه كلّ المناطق اللبنانية على قدم المساواة بغضّ النظر عن عدد سكّان كلّ منطقة؛ على أن يكون لمجلس الشيوخ سلطات في الأمور المصيرية وفي التعيينات الإدارية الهامّة كما هو الحال في الولايات المتّحدة. غير أنني أميل إلى الاعتقاد بأن توسيع عدد نوّاب المجلس النيابي واحتساب الأصوات على أساس النسبة وليس الأكثرية من شأنهما أن يُحَسِّنا الحياة الديمقراطية في لبنان وأن يبعدا الجوّ الطائفي عن عملية التمثيل.

إن موضوع التمثيل الانتخابي في لبنان يحتاج إلى جهد كبير للوصول إلى قناعات يطمئنّ إليها الجميع. ولذا لا بدّ من إجراء المزيد من الدراسة حول النظام التمثيلي الأكثر ملاءمة. ولعلّ التأمّلات الواردة في هذا الجزء قد تساعد على استجلاء الأمر مستقبلاً.

(د) لا لقوانين الأحوال الشخصية الطائفية المطبقة حكماً وقسراً على اللبنانيين، نعم لحرية الاختيار بين قانون مدني وآخر طائفي

هذه المسألة لها أهمّية خاصّة تتعدّى مجال الشؤون العائلية في لبنان، إذ لها رمزية ودلالة كبيرتان في المجالين الاجتماعي والسياسي. وهي مسألة فتحت سجالاً لا نهاية له بين الطائفيين أنفسهم، يُطرح بشكل تحدٍّ متبادل إذ تطالب الزعامات الإسلامية بإزالة الطائفية السياسية، أي القضاء على القيود الطائفية في المسؤوليات التمثيلية والإدارية، المدنية والعسكرية، والتي قد تؤمّن للمسيحيين في نظام الحكم حصّة تفوق نسبة عددهم من السكّان في لبنان، وتردّ الزعامات المسيحية على ذلك بأنه يتوجّب على المسلمين في لبنان القبول بإزالة قوانين الأحوال الشخصية التي تحول دون زواج المسلمة من الشابّ المسيحي إلّا إذا أسلم؛ ويتواصل السجال دون فائدة إذ تدّعي الزعامات الإسلامية أن لا علاقة بين الأمرين، لأن الأحوال الشخصية أمر منفصل عن نظام الحكم وضرورة التخلّص من القيود الطائفية لتأمين مساواة اللبنانيين في شغل المراكز العامّة، بالإضافة إلى استحالة اعتماد قانون مدني موحّد للأحوال الشخصية لكون الموضوع جزءاً أساسياً من الشريعة الإسلامية لا يمكن أن يتنازل عنه أيّ مسلم وإلّا خالف تعاليم دينه. وتعود الزعامات المسيحية لتردّ بأن العلمنة لا تتجزّأ، فإمّا أن يُعمل بها كنظام سياسي اجتماعي شامل، أو يُبقى على النظام الطائفي والحصص الطائفية في ممارسة الحكم.

وهذا السجال مضيعة للوقت وحلقة مفرغة أُخرى من الحلقات التي تفرزها تركيبة الكيان اللبناني الطائفية. وطرح موضوع الأحوال الشخصية بهذا الشكل لا يؤدّي إلى نتيجة. وترك الموضوع دون مناقشة وعلى أساس أنه ليس من الأمور الملحّة والرئيسية في مصير لبنان هو أيضاً نوع من التهرّب أمام تعقيد الوضع اللبناني وضرورة إيجاد سبل فكّ العقد النفسية المنغرسة في شخصية كلّ اللبنانيين. ويبدو لي أن الطرفين في حوار الطرشان هذا حول الأحوال الشخصية لا يتحاوران بصفاء ذهن وعلى خلفيّة من النوايا الإيجابية، فكلّ طرف له موقف تعجيزي من الطرف الآخر، وطرحه ليس متجانساً ومتماسكاً

وصادقاً. فالموقف المسيحي في هذا السجال لا ينبع من إيمان عميق بفوائد العلمانية، والكنائس الشرقية ما تزال متمسّكة إلى حدّ بعيد بنظام الأحوال الشخصية والمحاكم الروحية. وكما هو معلوم، فالكنيسة في الغرب أيضاً لم تقبل بالزواج المدني إلّا شكلاً لأن الزواج في نظر الكنيسة هو سرّ من أسرار الدين. والزواج المختلط ليس في نظر الكثير من اللبنانيين المسيحيين شيء مستحبّ يجب تسهيله. فالمسيحي الذي يشعر بوضعه كأقلّية ديمغرافية لا يمكن إلّا أن يرتاب من إمكانية تحقيق نظام مدني في الأحوال الشخصية قد يُعجّل في الذوبان التدريجي للطوائف المسيحية في محيط إسلامي. فالمساهمون في هذا السجال من الطرف المسيحي يسجّلون موقفاً يعلمون جيّداً أنه سيكون مرفوضاً من الطرف الأخر، على أنّه حجّة قوية في رفض مبدأ إزالة الطائفية السياسية الذي يرون فيه مكسباً سياسياً للمسلمين على حساب المسيحيين في إدارة الدولة.

أمّا الطرف المسلم في السجال، فهو بدوره يتميّز بتحجّر اصطناعي في موضوع الأحوال الشخصية، إذ نجد ملايين المسلمين يعيشون في ظلّ قوانين مدنية للأحوال الشخصية، ليس فقط في بلدان المهجر إنّما أيضاً في تونس وتركيا وألبانيا وتنزانيا وأندونيسيا والدول الناشئة على أنقاض الاتحاد السوفييتي، وهذا ما لم يؤدّ إلى ذوبانهم أو إلى تركهم دينهم ومعتقداتهم الإيمانية. فما هي هذه المزايدات عند بعض مسلمي لبنان المغالين في قضية الأحوال الشخصية؟ وقد يكون مفيداً التذكير بأن الزواج عند المسلمين ليس له طابع السرّ الديني كما عند النصارى، بل هو مجرد عقد عادي، مدني الطابع؛ هذا بالإضافة إلى الاختلاف الهامّ في قوانين الإرث بين الطوائف الإسلامية ذاتها. فالادعاء بأن المسلمين لا يمكن أن يقبلوا بنظام أحوال شخصية مدنية دون تعرّضهم إلى الأذى ودون مخالفة تعاليم دينهم مخالفة جوهرية، هو أيضاً ادّعاء تعجيزي للحؤول دون تحديث البنية القانونية للبلاد وفصل الطوائف عن أساليب الحكم.

والحقيقة أن ما لا يتجزأ ليس العلمانية، فهناك الكثير من الصيغ التوافقية في موضوع الأحوال الشخصية، بل إن ما لا يتجزّأ هو مبادىء إدارة الدول الحديثة في تطبيق القانون وهي مبادىء لا يمكن التساهل بها وإلّا فقدت

الديمقراطية معناها وفوائدها. ومن بين أهمّ مبادىء الدولة الديمقراطية الحديثة تساوي المواطنين أمام القانون سواء في الشأن العامّ أو الخاصّ. والحلّ في موضوع الأحوال الشخصية هو حلّ سهل وبسيط إذا ابتعد الإنسان عن جوّ التشنّج الطائفي، وإذا فهم روح الديمقراطية فهماً صحيحاً، إذ إن المبادىء الديمقراطية ذاتها تساعدنا على إيجاد الحلّ في الموضوع. فالديمقراطية تقول بضرورة عدم قهر الإنسان في معتقداته السياسية أو الروحية، وهي تفرض احترام حرّية المعتقد. لكنّ المبادىء الديمقراطية ذاتها تقول إن للإنسان حقّ اختيار معتقداته بإرادته الواعية وليس فقط بالوراثة، وتقول إن الدولة لا يمكن أن تفرض على فئة من المواطنين قوانين لا تطبّق على الفئات الأخرى. فالحلّ في لبنان في موضوع الأحوال الشخصية يظهر لنا جلياً ومتناسقاً وصادقاً وعملياً على ضوء هذه المبادىء وهو يتلخّص فيما يأتي:

ـ أن تسنّ الدولة قانوناً موحّداً للأحوال الشخصية وتجعل قوانين الأحوال الشخصية المختلفة، أنظمة خاصّة بالطوائف وليس بالدولة، تعدّل مستقبلاً عند الحاجة حسب الأنظمة المعمول بها داخل كلّ طائفة ودون العودة إلى المجلس النيابي الذي لا شأن له فيها، فالأحوال الشخصية قضية خاصّة بكلّ طائفة ولا علاقة لها بنظام الحكم.

ـ أن يسمح للبنانيين الراشدين، مسلمين أو مسيحيين، الذين يريدون لأسباب إيمانية، الانسحاب من نظام قانون الأحوال الشخصية الموحّدة، وهو القانون الذي يفرض حكماً على جميع اللبنانيين، أن يفعلوا ذلك عن طريق إجراء معاملة في دوائر تسجيل النفوس يطلبون بموجبها ألّا يطبق عليهم القانون العامّ بل القوانين الخاصّة بطائفتهم في أمور الأحوال الشخصية أو بطائفة أخرى إذا أرادوا التغيير.

وكما هو معلوم، فإن النظام العامّ اللبناني لا يحظّر تغيير الانتماء الطائفي من قبل اللبناني، إنّما المحظور في النظام اللبناني عدم الانتماء إلى طائفة من الطوائف والزواج أو الإرث خارج النظام الطائفي الذي يفترض أن ينتمي إليه الزوجان. والمشكلة لا تظهر فقط عند اختلاف الانتماء الطائفي بين الزوجين، خاصّة في حال زواج المسلمة من المسيحي ، إنّما أيضاً عند انتماء الزوجين المسلمين إلى مذهبين مختلفين. والحلّ حتّى الآن في هذه الحالة هو الزواج

خارج لبنان في تركيا أو فرنسا أو قبرص أو تغيير الانتماء الطائفي لأحد الزوجين. وهذا النوع من الحلول يدلّ بفصاحة على وهن الدولة اللبنانية أمام الطوائف ممّا يحول دون تقوية الكيان وتعزيز الروح الديمقراطية.

لذلك نرى أن الآلية المقترحة هنا تسمح بإيجاد المخرج اللائق والصيغة الديمقراطية الحقيقية التي تعزّز هيبة الدولة، وتجعل من الطوائف الملجأ الروحي والإيماني الحقيقي، بدلاً من انخراطها في تركيبة الدولة القانونية، ممّا يُصيّرها مطيّة لأهواء السياسيين الطائفيين، وهم جميعهم طائفيون حكماً بسبب تركيبة النظام الذي لا يمكن أن يفرز إلّا سياسيين طائفيي العقلية والمزاج، كما شرحنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب. وفي نظام الأحوال الشخصية المقترح هنا يتمّ احترام إرادة المواطن أو المواطنة في حال شعور أحدهما في عمق الضمير بتناقض صارخ بين إيمانه وقانون الأحوال الشخصية الموحّد الذي يكون قد أصبح القانون العامّ لكلّ المواطنين، ولكن الذي يمكن تعليق تطبيقه إفرادياً في الحالة المذكورة لاحترام شعور المواطن أو المواطنة بأن مثل هذا القانون يخالف المعتقد الإيماني الشخصي.

والحقيقة أن المطلوب في لبنان جهد قانوني لفصل الطوائف عن النظام العامّ إذا أردنا أن نعزّز وجود الكيان وندعم الدور الروحي والأخلاقي للطوائف ونخلق آليات جديدة لفرز قيادات وزعامات متحرّرة من الرهان الطائفي تقدر بالتالي على حكم البلاد خارج الحلقات المفرغة التي تتخبط فيها منذ أكثر من قرن ونصف عندما زُجّت الطوائف اللبنانية في لعبة الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. فقد آن الأوان لوضع حدٍّ لهذه اللعبة الهدّامة التي من خلالها لم نعزّز الكيان ولا أمكننا بناء الدولة الديمقراطية الحديثة أو تأمين حياة هانئة للطوائف وأبنائها

في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

المقدسات والمسلمات الخاطئة في مجال الاقتصاد

إن مبادىء الإصلاح السياسي قد تكون سهلة القبول نظراً لمعاناة الناس من الطائفية بشتّى أشكالها. أمّا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فهو موضوع قد يكون أكثر تعقيداً، وقد يثير معارضة أو رفضاً لدى بعض الفئات أشدّ من ذلك الذي نجده في شأن الإصلاح السياسي. ويصعب أيضاً أن يتصور الناس الربط بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أننا نجد في هذا الموضوع أيضاً الأفكار المبسّطة والخرافات واستحالة تطبيق قواعد الرشد والمنطق، ربّما بشكل أوسع من تلك التي استعرضناها في مجال الطائفية وتاريخ لبنان.

طوّرت النخبة اللبنانية المثّقفة بعض الأفكار المبدئية والتطلّعات التي تحجّرت في الأذهان وأصبحت من المقدّسات والمسلّمات التي لا تُمَسّ. ومن يَسْعَ إلى انتقادها وتغييرها ينظر إليه على أنه غير مسؤول يُسيء إلى لبنان ودعائم رفاهيته. وهذه المسلّمات هي في الحقيقة مكمّلة للمسلمات الطائفية حول الكيان والتي تحدّثنا عنها في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب. وهذه المسلّمات نبعت من نفس الأصل، أي من فكر منظّر الكيان اللبناني ميشال شيحا. فهذا الفيلسوف اللبناني الكبير كانت له أيضاً آراء واضحة في أمور الاقتصاد وكان ينتمي إلى فئة التجّار من رجال الأعمال. وكان يرى أن الدولة اللبنانية، أي دولة التعبير عن التعدّدية الطائفية، يجب أن تبقى بعيدة عن الاقتصاد وعن التدخّل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كما كان من الداعين إلى جعل بيروت مركزاً تجارياً متميّزاً في الشرق. لم يكن شيحا يؤمن بأن لبنان يمكن أن يصبح دولة صناعية أو زراعية مهمّة، بل كان من

المؤمنين بوظيفة لبنان الإقليمية في حركة التجارة العالمية وبعبقرية اللبنانيين وإمكانيتهم في هذا المجال.

وكما كان الحال في الفكر الشيحي بالنسبة للنظر إلى الكيان السياسي اللبناني وضرورة ارتكازه على الطوائف دون العودة إلى التراث التاريخي الحقيقي للبلاد، فلقد طُوِّرت الأفكار الاقتصادية المرافقة لهذه النظرة السياسية دون الاستناد إلى المعطيات التاريخية الحقيقية للبلاد.

عودة إلى التاريخ الاقتصادي اللبناني وعلاقته بالطائفية

من جرّاء ذلك لم يؤخذ في الحسبان أن لبنان كان بلداً زراعياً وحرفياً ممتازاً وعليه بنى نهضته منذ عهد العائلة المعنية، وأن انفتاحه الواسع على أوروبا في القرن الثامن عشر وغزو المنتجات الأوروبية لكلّ أنحاء السلطنة العثمانية، خاصّة في مجال الحرير والمنسوجات، كان من العوامل الرئيسية في تفكّك مرتكزات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرن التاسع عشر، ممّا هيّأ الأجواء لنشوب الفتنة الطائفية في جبل لبنان بين ١٨٤٠ و١٨٦١ وتدخّل الدول الأوروبية في شؤون لبنان.

ومن هذا التفكّك، ما نزال نعاني إلى يومنا هذا، إذ إن من أهمّ دوافع الهجرة انعدام فرص العمل في الزراعة والصناعة، وعجز القطاع التجاري والمصرفي عن استيعاب كلّ من يبحث عن عمل في لبنان. إن السياسات الاقتصادية المعمول بها في لبنان منذ عهد الاستقلال ـ وباستثناء السياسة المتّبعة في عهد الرئيس فؤاد شهاب ـ لم تعالج هذا الموضوع الجوهري، بل عمّقت تداعي المرتكزات الاقتصادية الاجتماعية اللبنانية بتشجيع قطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة.

ويعيش لبنان اليوم قمّة مثل هذا التطوّر الهدّام للنسيج الاجتماعي للبلاد وللتوازن المناطقي، فبعد خمسة عشر عاماً من الفتنة الفتّاكة، من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، تطبّق نفس السياسات الاقتصادية التي يختصر هدفها في جعل بيروت مخزناً تجارياً ومصرفاً إقليمياً، وكأن لبنان ليس له أية مقوّمات اقتصادية

غير التجارة بمنتوجات الغير، ومن لا يتقن التجارة والمال فعليه أن يهاجر أو أن يلجأ إلى زعيمه الطائفي لإيجاد وظيفة في الدولة. وهذا، حقيقةً، ما يفسّر تهافت اللبنانيين على الوظيفة في الدولة أو على الهجرة في غياب فرص العمل الكافية في الزراعة أو في الصناعة. وقد أصبح جهاز الدولة ضخماً للغاية بالنسبة لعدد الموظّفين، خاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار العقيدة الاقتصادية السائدة التي لا تحبّذ تدخّل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ولا تشجع بتاتاً توسّع دور الدولة وأجهزتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وربّما كان من أهمّ أسباب الفتن الطائفية الحديثة في تاريخ لبنان هذا الانهيار في المرتكزات الاقتصادية ـ الاجتماعية الذي حصل في القرن التاسع عشر تحت وطأة اضمحلال الزراعة التقليدية وصناعة الحرير، وهو الناتج عن منافسة المصنوعات الأوروبية، ممّا أدّى، كما هو معلوم، إلى ثورات فلّاحية تحوّلت فتناً طائفية في ظلّ السياسات الخاطئة للأمير بشير الثاني الشهابي. والجدير بالملاحظة أن لبنان لم يكن له أيّ دور تجاري إقليمي منذ زوال العهد الفينيقي، بل إنّه اشتهر بزراعته منذ عهد الرومان، خاصّة في سهل البقاع، ثمّ في جباله الوعرة حيث استغلّ الفلّاحون كلّ بقعة أرض مهما كانت وعرة.

وهذه الموهبة الزراعية هي التي أمّنت للبنان مقوّمات النهضة العمرانية الشاملة التي شجّعها الأمير فخر الدين المعني. غير أن انفتاح جبل لبنان على أوروبا أدّى إلى قلاقل اجتماعية ضخمة كما ذكرت؛ فبينما عانى الفلّاحون من منافسة المنتوجات الأوروبية لحرفهم التقليدية بدأ تكوّن فئة من التجّار اتّصلت بمصادر الصناعة في أوروبا لتصريف المنتوجات الأوروبية في لبنان. وكان هؤلاء التجار من الطوائف المسيحية التي أخذت تستفيد من فتح مدارس الإرساليات الأوروبية وهي مدارس تعلّم لغات أوروبا، وبشكل خاصّ الفرنسية والإيطالية والإنجليزية.

فالتطوّر الاجتماعي عند الطوائف المسيحية أدّى إلى تغيير كبير في التركيبة الاقتصادية الاجتماعية للبنان، وأخذ الكثير من العائلات الريفية يهاجر إلى أمريكا الجنوبية والشمالية خاصّة بعد الفتنة الفتاكة بين ١٨٤٠ و١٨٦٠، بينما ترسّخت عند الطوائف الإسلامية بنية اجتماعية جامدة حيث استمرّ الإقطاع الريفي بتقوية مراكزه على حساب الفلّاحين، في حين كانت هيمنة الإقطاع

الريفي من الطوائف المسيحية، خاصّة في الأقضية الوسطية لجبل لبنان، قد زالت على أثر الثورات الفلاّحية و«تحديث» البنية الاجتماعية بتعرّضها إلى النفوذ الثقافي والاقتصادي للدول الأوروبية.

(أ) تعميق التطور اللامتكافىء للطوائف في عهد الانتداب

عمّق الانتداب الفرنسي هذه الاتجاهات المتناقضة بين الطوائف، وهو ما سمّيناه في الفصل الثاني التطوّر اللامتكافىء للطوائف، إذ كرّست سلطات الانتداب النفوذ السياسي والعقاري للإقطاع من الطوائف الإسلامية بينما توسّعت عدداً الطبقات الوسطى لدى الطوائف المسيحية في مجال المهن الحرّة والتعليم والتوظيف في الدولة. وأصبح التجّار المسيحيون يحتكرون الاستيراد والتصدير والقطاع المصرفي والصناعات وكلّ ما له علاقة بتطوير الاقتصاد الحديث في لبنان.

وهذه التطوّرات خلقت جوّاً من التنافر بين «جماهير» الطوائف الإسلامية الرازحة تحت فقر نسبي في المدن وحرمان في الأرياف مردّه الإقطاع من جهة، وبين الفئات الوسطى والوجاهات التجارية من الطوائف المسيحية من جهة أخرى. وهذا التنافر قاعدته تفاوت الأوضاع المادّية وتعبيره الاختلاف الشديد في أمور السياسة والنظرة إلى الكيان، وهو ما استعرضناه في الفصل الأوّل.

(ب) دور النظام التربوي في تكريس تشتت اقتصادي واجتماعي

وقد تكرّس هذا الاختلاف بشكل معمّق من خلال اختلاف الأنظمة التربوية بين مدارس وجامعة فرنسية تغرس حبّ فرنسا وسياساتها في نفوس التلاميذ والطلاّب لدى النخبة من الطوائف المسيحية، وبشكل خاصّ الموارنة، وبين مدارس المقاصد الإسلامية التي كانت تؤكّد على الطابع الإسلامي العروبي للكيان اللبناني المنفصل بشكل اصطناعي في نظرها عن محيطه الطبيعي بفعل الاستعمار الأوروبي. بقيت الجامعة الأمريكية في بيروت واحة في هذا الصراع المرير، غير أنها اختصّت بالنخبة فقط، ولم ينخرط في

صفوفها أولاد الطائفة المارونية إلّا بعد الاستقلال وبأعداد قليلة. فالجامعة اليسوعية إلى اليوم، (وكذلك ثانوية الجمهور اليسوعية)، هي التي تستقطب عدداً هامّاً من الطلاّب الموارنة لما للتقاليد الفرنسية الثقافية من أثر تراكمي لدى الطائفة المارونية.

وبينما أخذت الجامعة الأمريكية دوراً إقليمياً هامّاً بعد الاستقلال باستقطاب الكثير من أبناء وجهاء الدول العربية المجاورة أو الفئات الوسطى المتكوّنة حديثاً، ممّا سمح للطلاب اللبنانيين المنخرطين في صفوفها بالاحتكاك المثمر بالطلاّب العرب من شتّى الجنسيات وتعميق عروبتهم السياسية والثقافية، بقيت الجامعة اليسوعية مغلقة على نفسها وعلى الطوائف المسيحية والعدد القليل جدّاً من الطلاب من الطوائف اللبنانية الإسلامية.

(ج) التجربة الشهابية في الإصلاح الاقتصادي

وعى نظام الرئيس فؤاد شهاب هذا التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الطوائف، وذلك تحت تأثير وجه نيّر من وجوه أهل الاختصاص الاقتصادي في فرنسا، الأب لويس لوبريه، (Louis Lebret)، الذي استدعاه الرئيس شهاب إلى لبنان لإجراء دراسة مفصّلة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكلّ المناطق اللبنانية، وذلك في إطار أعمال وزارة التصميم العامّ المستحدثة في بداية عهده. وقد قام فريق الأب لوبريه، بمعاونة عدد من الشباب اللبنانيين المختلفي الطوائف، المتخرّجين حديثاً من جامعات لبنانية أو أجنبية، بمسح شامل ودقيق لأوضاع كلّ المناطق اللبنانية.

وقد كانت النتيجة، بما لا لبس فيه، أن تفاوت الدخل في لبنان كبير للغاية وأن بيروت تستقطب أكثر من سبعين بالمئة من النشاط الاقتصادي، وأن المناطق الطَّرَفية تعيش في فقر وحرمان لا يطاقان، مما يولّد حركة هجرة كثيفة من الأرياف إلى ضواحي بيروت تنذر بالكارثة إذا استمرّت على نفس الوتيرة. وأوصى الأب لوبريه بتدخّل الدولة بشكل فعّال وملموس لوضع حدّ لمثل هذه الأوضاع التي تهدّد مصير الكيان في حال تركها دون معالجة، ممّا دفع برئيس الجمهورية إلى مباشرة حركة إصلاحية ضخمة، وإلى تعزيز أجهزة

الدولة، وإنشاء أجهزة جديدة، (المصرف المركزي، المشروع الأخضر، مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، مصلحة الإنعاش الإجتماعي، صندوق الضمان الإجتماعي، مكتب الإنتاج الحيواني، مكتب الحرير، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، الجامعة اللبنانية إلخ...).

وكما ذكرنا سابقاً، فقد واجه النظام الشهابي عداء تكتّل التجّار والزعامات الإقطاعية ـ وهو ركيزة الكيان ـ الذي رأى في موجة الإصلاحات هذه تهديداً لاستمرار هيمنته المادّية والسياسية على الكيان، فلم يتمكّن الرئيس شهاب من متابعة نهجه الإصلاحي لعدم تجديد ولايته، كما لم يجرؤ على فصل الطوائف عن بنية الدولة وهذا أساس المشكلة في لبنان. وبزوال الشهابية تحت حكم الرئيس شارل حلو زالت المناعة النسبية التي كان الرئيس شهاب قد أدخلها في إدارة الكيان تجاه التطوّرات والتوتّرات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، وتمكّن العامل الفلسطيني من التحوّل إلى عنصر مركزي في الحياة السياسية اللبنانية يُعيد التجاذب والتناحر التقليديين في العقليات الطائفية المريضة التي حلّلناها بإسهاب في الفصول السابقة، وفقدت البلاد استقلالها النسبي من جرّاء الأخطاء الجسيمة المرتكبة من قبل زعماء الطوائف المدنيين. وبذلك تكرّرت مأساة القرن الماضي كما حصلت على يد سياسات الأمير بشير الثاني الشهابي.

(د) انقلاب الحركات الاجتماعية المطلبية فتنة طائفية

وقد كانت السنوات التي سبقت اندلاع الفتنة المروّعة حافلة بالتحرّكات النقابية والطلابية والمطالب الاجتماعية. وكان التقرير الشهير للأب لويس لوبريه عن **حاجيات لبنان وإمكانياته** وبعض الإحصاءات الموجودة فيه حول سوء توزيع الدخل في البلاد، قد تحوّل مادّة إعلامية ضخمة في أيدي الأحزاب اليسارية لتنشيط الحركات المطلبية. ودخل لبنان حالة غليان اجتماعي شُوِّهت وحُرِّفت طائفياً لِما ارتبطت به من عوامل إقليمية ودولية أدّت مجدداً إلى انقسامات حادة في الرأي العام اللبناني، (على رأسها القضية الفلسطينية واستفحال النزاع العربي الإسرائيلي)، ولِما واكبها من تطورات محلية على

الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، (على رأسها نمو الرأسمالية اللبنانية المركز في العاصمة والمرتبط ببروز الازدهار النفطي على صعيد المنطقة). وهذا أيضاً ما كان قد حصل في القرن الماضي عندما وقعت الحركات الفلاّحية ضدّ الإقطاع ضحية الانحراف في المواجهة الطائفية بين الأمير بشير والزعامات الإقطاعية الدرزية، وهي مواجهة مرتبطة بصراع فرنسا وإنجلترا للهيمنة على المشرق العربي وذلك على حساب الباب العالي في ظروف تغييرات اقتصادية محلية وإقليمية ضخمة.

وهذه الأمور تشير بوضوح إلى تشابك العاملين الاقتصادي والاجتماعي في علاقة الطوائف المسيحية والإسلامية منذ انفتاح جبل لبنان على الثقافة والتجارة الأوروبية في القرن الماضي. فالحقيقة أن القضية الاقتصادية مرتبطة بالقضية الاجتماعية، وهي أيضاً قضية طائفية تاريخياً، والعامل الخارجي يرتبط بهما ارتباطاً وثيقاً.

(هـ) الحلم بجعل لبنان مونتي كارلو وفقدان العدالة الضريبية بين اللبنانيين

لقد كان أحد أحلام جيل ما قبل الحرب المتّصل بفكر ميشال شيحا جعل لبنان نوعاً من مونتي كارلو أو هونج كونج لمنطقة الشرق الأوسط. ومن أبرز الأعمال في هذا الاتّجاه سنّ قانون السرّية المصرفية المطلقة، (عام ١٩٥٥)، بحيث يتمكّن أيّ لبناني أو أيّ أجنبي يضع أمواله في لبنان من التهرّب من دفع الضريبة، وبعد ذلك إنشاء كازينو لبنان في منطقة المعاملتين قرب جونيه، وأخيراً المشروع الذي تقدّم به النائب جوزيف شادر في بداية الستينات بإزالة ضريبة الدخل على كلّ أنواع النشاطات في لبنان، وذلك بالرغم من الحاجيات الاجتماعية الملحّة للفئات الفقيرة وما يترتّب على الدولة من ضرورة إيجاد موارد إضافية لتغطية هذه الحاجيات التي كان فريق الأب لوبريه درسها بكلّ دقّة خلال عهد الجنرال شهاب.

والجدير بالذكر في هذا الموضوع أن النظام الضريبي كان متخلّفاً للغاية، وقد أصبح اليوم أكثر تخلّفاً، خاصّة بالنسبة إلى ضريبة الدخل، وذلك بالرغم

من الإصلاحات الشهابية. فلم يعتمد لبنان نظام ضريبة الدخل الموحّدة على جميع مصادر الدخل للفرد الواحد وأبقى كلّ نوع من أنواع الدخل خاضعاً بالانفراد إلى الاقتطاع الضريبي، ممّا يقلّل كثيراً من النسبة الفعلية التي يدفعها المكلّف على جميع مداخيله. ويحول قانون سرّية المصارف دون الاطّلاع على الحسابات المصرفية للتدقيق في حال اعتقاد دوائر ضريبة الدخل بأن المكلّف لا يصرّح بأمانة عن مداخيله الحقيقية. كما أن القوانين الضريبية اللبنانية لا تنص على أيّ اقتطاع ضريبي على الأرباح المحصّلة من جرّاء تحسّن سعر العقارات عند بيعها، وهذا ما كوّن منذ مطلع القرن أهمّ مصدر للإثراء لدى عدد كبير من العائلات اللبنانية نظراً للارتفاع المستمرّ لسعر العقارات، خاصّة في المدن وجوارها.

وعندما كنتُ أعمل خبيراً في شؤون النقد والتسليف في وزارة المالية في الستينات، قمتُ بإجراء مسح شامل للمكلّفين بضريبة الدخل في كلّ أنحاء لبنان وما يصرّحون به من دخل خاضع لضريبة الدخل حسب المهنة والمنطقة الجغرافية ومستوى الدخل المصرّح به. ولمست حينذاك مدى التهرب الحاصل من قبل كبار التجّار والمهن الحرّة من أطبّاء أو محامين مشهورين، فكان البعض منهم يصرّح بدخل أقلّ من الدخل المصرّح به من قبل صاحب الحانوت الصغير.

ومن أبرز عناوين انعدام العدالة في النظام الضريبي أن الموظّفين والأجراء والعمّال لا يَسَعُهُم تقليل حجم دخلهم والتهرب من دفع الضريبة؛ فربّ العمل هو الذي يصرّح بالأجور المدفوعة وهو الذي يقتطع الضريبة لحساب الخزينة شهرياً، وليس سنوياً ممّا يوفّر له سيولة إضافية ذات فوائد عند إيداعها في المصرف، وهو قد يتهرّب أو يتأخّر في دفع ما اقتطعه من موظّفيه وعمّاله إلى الخزينة.

إنّ مثل هذه الترتيبات الضريبية تدلّ، بما لا لبس فيه، على وجه آخر من الوجوه البشعة للنظام السياسي اللبناني، فهذا التفريق في المعاملة الضريبية بين المواطنين لا يتحمّله أيّ ضمير، ولا يتّفق مع أبسط القواعد الديمقراطية. والدولة الحديثة الحضارية هي التي تسهر على التأكّد من أن الفئات الميسورة تدفع فعلاً حصّتها من الضرائب لتأمين موارد كافية للخزينة لكي تتمكّن الدولة من القيام بالتقديمات الاجتماعية التي تحتاج إليها الفئات الفقيرة أو المتواضعة الأحوال. أمّا في لبنان، فالعكس صحيح، إذ يسمح النظام الضريبي وقانون

سرّية المصارف بالتهرّب شبه القانوني للفئات الثرية من الإفصاح عن مداخيلها الحقيقية، بينما يتم اقتطاع الضريبة شهرياً من رواتب الموظّفين والعمّال، ولا إمكانية لهم للتستّر على ما يقبضونه من رواتب وأجور. هذا بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة والرسوم التي تدفعها الفئات الشعبية والتي تمثّل نسبة أعلى بكثير من مداخيلها من نسبتها لدى الفئات الميسورة ذات الدخل العالي.

(و) ظلم النظام الضريبي من حيث هو استكمال للنظام الطائفي ومساوئه

وأنا أرى في موقف النخبة من النظام الضريبي وموقفها العامّ من النظام الاقتصادي في لبنان نفس الانفصام في الشخصية الذي لمسناه في موقفها من النظام الطائفي. فهي تعلم أن النظام الطائفي كما هو ممارس في لبنان مخالف لكلّ المبادىء الدستورية والديمقراطية الحديثة، ومع ذلك فهي تتمسّك به وتدافع عنه على أساس أنه النظام الأكثر ملاءمة بالنسبة إلى لبنان. والموقف ذاته نجده بالنسبة إلى «النظام الاقتصادي الحرّ»، فهو بالطريقة المطبّقة في لبنان مناقض لأبسط قواعد المنطق، ومضرّ بالاستقرار الاجتماعي والكفاءة في الأداء، ومع ذلك يردّد الناس ضرورة الحفاظ عليه كما هو، أي بكلّ مساوئه، للحفاظ على الكيان اللبناني.

ويمكن أن نصف النظام الاقتصادي اللبناني كما هو مطبّق، خاصّة بعد انهيار التجربة الشهابية، بأنه نظام رأسمالية «متوحّشة» يدمّر جمال البيئة وينشر الفوضى ويقضي على أبسط المبادىء في تحقيق تعادل الفرص بين اللبنانيين. ومن مقدّسات النظام الأساسية السرّية المصرفية المطلقة والتهرّب من دفع ضريبة الدخل، ممّا يشلّ إمكانية الدولة في لعب دورها لتأمين تعادل الفرص بين اللبنانيين وحماية الفئات الفقيرة، وهذا ما يُشيعُ جوّاً مستمرّاً من التململ الاجتماعي يختلط بالتململ من الأوضاع والامتيازات الطائفية. فالدولة اللبنانية في الحقيقة دولة مشروطة ومكبّلة في وجودها ليس فقط بسبب ترابط نظام الحصص الطائفية بإدارة الدولة، إنّما أيضاً بسبب إبقاء الدولة دون الموارد الكافية لتأدية مهامّها، وبشكل خاصّ تقديم الحمايات الاجتماعية وتأمين تعادل الفرص بين المواطنين.

والنتيجة، كما هو معلوم، تبرز بشكل خاصّ في ميدان التعليم والصحّة، حيث لا يتمكّن اللبنانيون المتواضعو الأحوال المادّية أو الفقراء من الحصول على الخدمات التعليمية والصحّية. فالمدارس والمستشفيات الخاصّة لا تقدّم خدماتها إلّا مقابل دفع المبالغ الكبيرة التي ليست في متناول جزء كبير من اللبنانيين. وليس من الصدف أن تكون المؤسّسات التعليمية والصحّية الخاصّة إمّا تابعة لطائفة معينة وخاصّة بها، وإمّا تابعة إلى إحدى الدول الأجنبية التي لها وجود سياسي تاريخي في لبنان. وأدلّ مثال على ذلك الجامعتان والمستشفيان الفرنسيان والأميركيان وكذلك الجامعة العربية، الملحقة بجامعة الإسكندرية في جمهورية مصر العربية. فكما أنّ الطائفية تضع قيوداً شديدة أمام اللبنانيين في حياتهم العامّة والخاصّة، فالنظام الاقتصادي يغربل بقساوة فائقة اللبنانيين حسب مستوى دخلهم وإتقانهم للّغات الأجنبية بالنسبة للحصول على الخدمات الصحّية والتعليمية. ونرى مجدّداً مدى ارتباط الكيان التاريخي بالعوامل الخارجية ومدى ارتباط أهل الوجاهة المادّية والثقافية باستمرار هذا الوضع.

عودة إلى المبادىء العامة لتغيير الأوضاع نحو الأفضل

وقد يكون من المفيد هنا، قبل المضيّ في الاقتراحات الإصلاحية، ومنعاً لأيّ التباس عند القارىء، أن أعود وألخّص بعض المبادىء العامّة التي يمكن أن نستند عليها مستقبلاً من أجل تغيير الأوضاع نحو الأفضل.

(١) إنّ الانفتاح على الخارج، وبشكل خاصّ على الدول الأكثر تقدّماً، هو ضرورة لتأمين التقدّم العمراني. غير أنه، وكما ذكرت مراراً عند تحليل الظاهرة الطائفية، لا بدّ من أن نتحكّم بصيغة التفاعل الحضاري، (بما فيه مكوّنه الاقتصادي)، وأن نفهم قواعده لإيجاد نمط علاقات لا يدمّر التضامن الاجتماعي المحلّي، ولا يخلق شرخاً أفقياً حادّاً بين اللبنانيين.

(٢) إن نظام المبادرة الفردية في الأعمال الاقتصادية هو نظام لا بدّ منه نظراً لفوائده المتعدّدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد برهنت المحاولات العديدة الخاصّة بإقامة أنواع مختلفة من الأنظمة

الاشتراكية الطابع على فشلها الذريع. غير أن نظام المبادرة الفردية والحرّية الاقتصادية يحتاج، لكي لا يتحوّل إلى غابة مظلمة وحالة من الفوضى المدمّرة اقتصادياً واجتماعياً، إلى دولة قوية ذات موارد مالية لائقة لكي تقوم بمهمّاتها الأساسية في تأمين ظروف تعادل الفرص بين المواطنين، فتقدّم لذوي الإمكانيات المادّية المتواضعة أو المعدومة الخدمات الأساسية المجّانية وذات المستوى الرفيع في التعليم والصحّة والنقل. وعلى الدولة أيضاً أن تأخذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكوين المواقع الريعية والاحتكارية لدى أهل القطاع الخاصّ، حفاظاً على مستوى الإنتاجية العامّة في البلاد، وذلك في الميدان الصناعي والتجاري والعقاري. وأخيراً، على الدولة أن تحافظ على جمال البيئة وسلامتها من ناحية التلوّث.

(٣) تجتاح العالم، منذ عهد الرئيس ريغان في الولايات المتحدة، عاصفة شعواء عقائدية المنشأ ضدّ تدخّل الدولة في الاقتصاد وضدّ الحمايات التي تقدّمها الدولة للمواطنين الخارجين عن دائرة الإنتاج وكسب المال. وهذه العاصفة موجة قوية إنّما ستزول مع الزمن، وهي أيضاً «موضة» تعالت أصواتها مع انهيار المعسكر الاشتراكي. هذه الموضة عزّزت الاتجاهات الفكرية اللبنانية التقليدية المطالبة بتحويل لبنان إلى مونتي كارلو وفردوس ضريبي وباستنكاف الدولة عن القيام بأيّ تدخّل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) الفئات اللبنانية الميسورة أو السير في طرق الانتحار

فالفئات اللبنانية الميسورة الجديدة، من قيادات الميليشيات سابقاً أو من أثرياء النفط من المقاولين، وتمثّلها خير تمثيل حكومات ما بعد اتفاقات الطائف، تعمل جاهدة لبسط نفوذ المال وجوّ المضاربات المالية والعقارية بشتّى أشكالها على الحياة العامّة والخاصّة في لبنان. وقد تمّ مؤخراً خفض ضريبة الدخل إلى حدّ أقصى مقداره ١٠٪ على جميع الأنشطة وإلى ٥٪ بالنسبة إلى مردود الأسهم، ذلك مع الإشارة إلى أن الفوائد على الودائع المصرفية ودفاتر التوفير معفية تماماً من أيّة ضريبة.

وفي الوقت نفسه، قام الفريق الحاكم الجديد بوضع خطّة إعمارية طموحة

بواقع ١٢ مليار دولار، (أي ما مقداره ضعفا الدخل الوطني عام ١٩٩٢ وهو عام تقديم الخطّة إلى المجلس النيابي)، وهذه الخطّة لا تعالج ما تركته الحرب من آثار هدّامة في الأوضاع الاجتماعية للفئات الشعبية، وفي تلوّث البيئة بسبب عدم معالجة النفايات خلال سني الحرب، وفي فوضى البناء وتشويه جمال المدن والساحل اللبناني. ومن جرّاء هذه العوامل كلّها، إضافة إلى المضاربات المنظّمة ضدّ الليرة اللبنانية، دخلت البلاد في بحر هائج من المشاكل الاقتصادية وبشكل خاصّ زيادة هائلة في تكاليف المعيشة وكذلك زيادة انفجار ديون الدولة إلى مستويات لا مثيل لها في تاريخ البلاد وإقدام الدولة على زيادة الضرائب غير المباشرة ممّا يثقل كاهل المواطن المتوسّط الحال أو الفقير.

ممّا لا شكّ فيه أن إقدام الدولة على خفض ضريبة الدخل، بالرغم من وجود الثروات الطائلة المكدّسة في لبنان من جرّاء الحرب أو نتيجة الهجرة إلى دول النفط وبعض الدول الأفريقية، ترافق مع زيادة كبيرة في إنفاق الدولة بسبب المشاريع الطموحة بحجّة الإعمار، ودفع التعويضات للمهجّرين دون رقيب أو حسيب أو معايير واضحة، وتعميم جوّ الصفقات والفساد: كلّ هذه العوامل تدفع بالبلاد نحو انتحار اقتصادي ومالي محتوم عاجلاً أم آجلاً، سيصيب الفئات الشعبية والطبقات الوسطى بأكثر ممّا أصيبت حتّى الآن، وسيرهن القليل ممّا تبقّى من استقلالية الدولة وعافية الكيان.

(ب) السذاجة في الفكر الاقتصادي كما في الفكر السياسي

لن أطيل هنا الشرح في المواضيع الاقتصادية إلّا لأشير إلى هيمنة السذاجة والضبابية نفسهما في الرؤية الاقتصادية لدى أهل الوجاهة والحكم التي وصفتُها في مجال الطائفية والسياسة الخارجية. وليس من الصعب الوقوف على أن المعادلة الاقتصادية كما يطرحها أهل الحكم ليست واقعية، ولا حلّ لها. فالاعتماد على الضرائب غير المباشرة بشكل شبه حصري باستبعاد الضريبة المباشرة لتأمين نفقات الدولة، وهي كبيرة للغاية في ظروف ما بعد الحرب ومقتضيات الإعمار، هو الطريق الأكيد إلى الانتحار الاجتماعي والاقتصادي في آن معاً.

فالحكمة الاقتصادية بالنسبة إلى بلد يخرج من حرب شعواء مثل لبنان تقتضي فرض المزيد من الضرائب المتّصلة بالمداخيل الكبيرة لتمويل ما يترتّب على الدولة من واجبات تجاه إعادة إعمار البلاد ومساعدة الفئات التي تضرّرت جرّاء الحرب من مهجّرين ومشرّدين ومن معاقين ويتامى وأرامل، والعمل على محو آثار الحرب في مجال البيئة وتلوّث المياه وانهيار الخدمات العامة.

وللحق، فلم يحدث أن سمعتُ طوال حياتي المهنية عن حكومة بلدٍ خارج من الحرب تعمد إلى خفض ضريبة الدخل بدلاً من زيادتها مؤقّتاً لجعل الفئات الميسورة وتلك التي استفادت ماديّاً من الأحوال الحربية تدفع حصّتها من أعباء الإعمار والتضامن الاجتماعي تجاه الفئات المتضرّرة. إن خطوات الحكومات المنبثقة من سلام اتفاقات الطائف في المجال الاقتصادي لا تخالف أبسط قواعد المنطق الاقتصادي فقط، إنما تهيّىء الجوّ أيضاً لمزيد من القلاقل الاجتماعية والطائفية ضمن كيان مكبّل ودولة مشتّتة أكثر من أيّ وقت مضى بين قوى طائفية مختلفة ترتبط كالعادة بسياسات إقليمية ودولية.

وأمام الانتقادات الموجّهة إلى أهل الحكم في المجال الاقتصادي والمالي يجيب كبار المسؤولين بسذاجة بأن السلام الآتي إلى المنطقة سيعيد حتماً إلى لبنان موقعه كمركز تجاري ومصرفي وسياحي، وأن الأموال ستتدفق على البلد من جميع المصادر، وأن الشركات العالمية ستزحف مجدّداً إلى بيروت لتأسيس مكاتب فيها تنشط على صعيد المنطقة، فتتمكّن الدولة من تسديد ديونها بكلّ سهولة وتنشأ فرص عمل للبنانيين من جرّاء عودة لبنان إلى سابق عهده في تقديم شتّى أنواع الخدمات إلى الاقتصادات المجاورة.

وينسى أهل الحكم في هذا الجواب أن المنطقة العربية التي كانت متخلّفة تنقصها البنى التحتية والمهارات التقنية، أصبحت اليوم متطوّرة للغاية، خاصّة دول الخليج المصدّرة للنفط، وكذلك الأردن وحتّى مصر التي انفتح اقتصادها على التجارة العالمية، وتمّ تحديث البنية التحتية في عاصمتها القاهرة. أمّا سوريا، فهي أيضاً قامت بإنشاء البنى التحتية الحديثة والفعّالة، وأصبحت تجتذب الرساميل العربية ورساميل المهاجرين السوريين الذين لا تنقصهم الخبرة والمهارة والاطّلاع على حركة التجارة الدولية. أمّا إسرائيل، فليس سرّاً على أحد أن حجم اقتصادها أكبر من مجمل اقتصادات سوريا

ولبنان والأردن وفلسطين ومصر مجتمعة، وأنها تتهيّأ للقيام بدور الوسيط الاقتصادي بين الأسواق المتطوّرة ومنطقة الشرق الأوسط.

أمام هذه المعطيات الموضوعية يبدو رهان المسؤولين اللبنانيين ضرباً من الخيال والعيش في الأحلام على غرار ما حلّلناه من خيال ضبابي حول فوائد النظام الطائفي. إن شعار النظام الحرّ في لبنان وتشجيع المبادرة الفردية وتهميش دور الدولة هو الجانب الآخر من الفكر السياسي اللبناني الذي لا يمتّ إلى الواقع بصلة، بل يهرب في الشعارات الحديثة البرّاقة الفارغة من أيّ محتوىً رشيد والآيلة إلى حماية مصالح خاصّة في الوجاهة والنفوذ.

مبادىء من أجل الإصلاح الاقتصادي

وأمام هذا الواقع أُعدّد في ما يلي بعض المبادىء البديلة للاقتصاد اللبناني سعياً وراء إيجاد سبل تقويته وتأمين رفاه اجتماعي يمتدّ إلى كل شرائح المجتمع. وهذه المبادىء مكمّلة للمبادىء والاقتراحات الموصوفة في الفصل السابق في الشأن السياسي.

(أ) نعم للدانمارك لا لمونتي كارلو

من أول الأمور التي يجب أن نعالجها قبل الإقدام على مناقشة المواضيع الأخرى قضية الأسطورة والوهم والخيال بأن لبنان يمكن أن يتحوّل إلى مونتي كارلو. وهذه الإمارة هي كناية عن كازينو كبير ومركز سياحة على البحر المتوسّط لكبار أغنياء العالم، بعيداً عن «خطر» مراقبي ضريبة الدخل التابعين للدولة الفرنسية والمشهورين بقساوتهم ومهارتهم المهنية. هذا هو الحلم الذي يدغدغ مخيّلة أهل الوجاهة والزعامة في لبنان، وهو الهدف المنشود من قبلهم الذي على أساسه يحدّدون السياسة الاقتصادية في البلاد.

إن ظروف مونتي كارلو مختلفة تماماً عن ظروف لبنان، فالإمارة هذه إمارة «كرتون» من صنع الدولة الفرنسية لتنشيط السياحة في جنوب فرنسا، وهي فعلياً تحت السيادة الفرنسية وجزء لا يتجزّأ من الأراضي الفرنسية، ولا حدود ولا جمارك بين فرنسا وإمارة مونتي كارلو، (أو موناكو). ولا أعتقد أن لبنان جزء لا يتجزّأ من أية دولة من دول الجوار وعدد سكّان لبنان أكبر بكثير من

عدد سكّان مونتي كارلو، ولا يمكن لكازينو لبنان والفنادق والمطاعم الفخمة والشاليهات على البحر أن توفّر للبنانيين عدداً كافياً من فرص العمل.

وأذكر هنا أيضاً النماذج الأخرى التي يتطلّع إليها بعض اللبنانيين عند التفكير بالمستقبل الاقتصادي للبلاد، مثل هونغ كونغ أو سنغافورة. فالأولى ستعود إلى الصين عام ١٩٩٧ إذ ما تزال مستعمرة إنجليزية اقتُطعت من الأراضي الصينية بدايات القرن. وعلى كلّ حال، فقد اشتهرت شبه الجزيرة هذه بالنشاط الصناعي الضخم في الألبسة والمكوّنات الإلكترونية.

أمّا سنغافورة المنفصلة أساساً عن ماليزيا، فهي دولة تميّزت بقدرتها الصناعية الضخمة، وبنظام سياسي ذي اتّجاه دكتاتوري اشتهر بفرضه قيوداً صارمة على عدد الأطفال المسموح إنجابهم. وقد نجحت كلّ من هونغ كونغ وسنغافورة نجاحاً كبيراً في تطوير أسواق مال فعّالة، تخدم كلّ المنطقة الآسيوية وتسدّ الثغرات العديدة للسوق المالية اليابانية العملاقة والمقيّدة بقيود مختلفة من الحكومة اليابانية. وكما هو معلوم، فإن منطقة شرق آسيا هي من أكثر مناطق العالم تقدّماً في المجال الصناعي، وتطوّر الأسواق المالية فيها هو نتيجة طبيعية لهذا التقدّم. والسوق المالية الحقيقية لكي تتطوّر تحتاج قبل أيّ شيء آخر إلى تطوير الصناعة والخدمات الصناعية وزيادة الدخل الفردي محلّياً وإقليمياً.

وهذه الظروف ليست ظروف لبنان والمنطقة العربية التي ما تزال بعيدة جدّاً عن الدخول في نمط تصنيعي على غرار دول شرق آسيا. فالدول العربية، بالرغم من ثرواتها المنجمية والزراعية والتقدم الحاصل في بنيتها التحتية، ما تزال بعيدة كلّ البعد عن دخول المنافسة الصناعية الدولية، واقتصادها مهمّش دولياً إذ إن مجمل صادرات الدول العربية، بما فيها النفط والمشتقّات النفطية، هي أقلّ من صادرات دولة أوروبية صغيرة الحجم مثل هولندا.

لذلك أرى أن أحلام بعض اللبنانيين في جعل لبنان هونغ كونغ أو سنغافورة شرق أوسطية هي أيضاً ضرب من الخيال لا أساس له في واقع منطقة الشرق الأوسط. فسوريا بانفتاحها المتسارع على الاقتصاد الدولي، وقدرة رجال الأعمال فيها ومهاجريها ورخص اليد العاملة فيها لن تحتاج

مستقبلاً إلى نوع من المنطقة الحرّة أو الفردوس الضريبي. أمّا إسرائيل، فلها الكيان الفلسطيني المُسْتَعْبَد والمُكَبَّل إذا أرادت استغلال يد عاملة رخيصة أو إنشاء رأس جسر ومعبر لبسط نفوذها الصناعي في الدول العربية.

لكنّ حلم اللبنانيين هذا أصبح اليوم أكثر رواجاً من ذي قبل وامتدّ إلى طوائف أُخرى بعد أن كان جزءاً من تبسيطات الثقافة السياسية المسيحية في لبنان. وأعتقد أن مردّ ذلك ليس فقط التوسّع الحاصل لدى كلّ الطوائف في الوجاهة المادّية والحصول على المال اليسير في دول النفط أو في إفريقيا أو من خلال الحرب، إنّما أيضاً قد يعود الأمر إلى هذا الشعور اللاواعي بأن لبنان لا كيان فعلياً له متّفق على هوّيته وشرعيته، داخلياً وخارجياً، وأنه لا بدّ من إيجاد وظيفة اقتصادية ما للبنان لتأكيد وجوده إقليمياً، أكانت الوظيفة لعب القمار في الكازينو أو التهرّب القانوني من ضريبة الدخل. أمّا معالجة هذا الواقع النفساني المريض فلا بدّ أن تكون سياسية وثقافية، كما شرحته بإسهاب في الفصول السابقة.

أمّا العنصر الاقتصادي فهو مهمّ أيضاً لأن السياسة الاقتصادية الحكيمة والواقعية، أي الملائمة لظروف لبنان وتركيبته الاجتماعية، فمن شأنها أن تخلق شعور التضامن المجتمعي بين كلّ الفئات والطوائف ممّا يعزّز وجود الكيان ويخفّف من وطأة العوامل الخارجية على مصيره. أما السياسات الاقتصادية البعيدة عن معالجة الواقع الاجتماعي، فهي تولّد التوتّر المجتمعي الذي ينقلب توتّراً طائفياً، وهي تزيد من أسباب وهن الكيان والدولة ووطأة القيود المفروضة عليه إقليمياً ودولياً منذ القرن الماضي.

وقد ذكرت مَثَلَ الدانمارك لنحتذي به في لبنان في أمور السياسة الاقتصادية، لأن هذا البلد الصغير، الذي لا موارد طبيعية له، إلّا بعض الإمكانيات الزراعية، قد تطوّر تطوّراً هائلاً اقتصادياً واجتماعياً، منطلقاً من بناء صناعة موادّ غذائية قابلة للمنافسة دولياً. وقد توسّع بعد ذلك في بعض الصناعات القليلة ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع. وقد أمّن لكلّ مواطنيه أرقى مستوى من الخدمات الاجتماعية والتعليمية بفرض مستوىً عال من ضريبة الدخل. وهكذا أسّست مقوّمات اقتصاد حديث في مجتمع ريفي الأصل في غالبيته. والدانمرك اليوم بلد تنافس منتوجاته منتوجات أيّة دولة صناعية كبيرة، ومستوى الرفاه فيه من أعلى

المستويات العالمية وذلك دون أن يقيم كازينو ودون أن يمنح إعفاءات ضريبية، أو يعمل بالسرّية المصرفية، ودون التطلّع الطموح إلى لعب دور إقليمي في التجارة والمال أو السياحة. وقد كان نجاح النموذج الدانمركي كبيراً لدرجة أن الدانمركيين رفضوا في أول استفتاء حول معاهدة الوحدة الاقتصادية الأوروبية أن توقّع حكومتهم مثل هذه المعاهدة.

فحريٌّ بنا في لبنان أن لا ننظر إلى نماذج مونتي كارلو أو هونغ كونغ التي لا تمتّ إلى ظروف لبنان بصلة، فنبدأ بدراسة أحوال دول أخرى فقيرة أساساً في الموارد الطبيعية، ومع ذلك نجحت نجاحاً باهراً في تأمين أرقى مستوى اقتصادي واجتماعي دون استثناء فئة من المواطنين من المشاركة في الازدهار العامّ.

(ب) نعم لنظام تعليمي فعّال مبني على أهمية التعليم المهني، لا لبرج بابل

أذكر قضية النظام التعليمي في معرض الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية لأن فاعلية النظام التربوي من أهمّ أعمدة التنمية الاقتصادية الصحيحة التي تنشر الاستقرار الاجتماعي والتقدّم التقني في آن معاً. أوّل قاعدة في الموضوع هي نشر التعليم في صفوف أهل الريف والفئات الفقيرة في المدينة. وهذا ما فعلته اليابان وألمانيا في القرن الماضي، وكوريا وتايوان وسنغافورة بعد الحرب العالمية الثانية.

القاعدة الثانية هي تطوير نظام تعليم مهني رفيع المستوى ومتّصل بحاجيات الاقتصاد الفعلية، ومنح خرّيجي المعاهد التقنية الاعتبار والأهمية والرواتب ذاتها التي يحصل عليها متخرجو الجامعات من أطباء أو مهندسين أو محامين كما هو الحال بشكل خاصّ في كلّ من ألمانيا واليابان. والمعروف من كلّ الاختصاصيين في الاقتصاد أن سرّ نجاح الصناعات الألمانية واليابانية المشهورة بجودة منتوجاتها هو كفاءة المهنيين الذين يعملون في الصناعات والذين يترقّون ضمن الشركات التي يعملون فيها على قدم المساواة مع المهندسين المتخرّجين من الجامعات والذين يعملون يداً بيد مع المهنيين. فالمهنيون هم الذين تتراكم لديهم الخبرة الميدانية اليومية في التحكّم بأساليب الإنتاج،

ويساعدون المهندسين مساعدة أساسية في تحسين هذه الأساليب وإيجاد أساليب تقنية جديدة أكثر كفاءة وإنتاجية. والفئتان تعملان معاً على قدم المساواة لتأمين زيادة إنتاجية وفعالية وربحية المصانع التي يعملون فيها.

ونحن في لبنان بعيدون للغاية عن مثل هذا النظام. فالمؤسّسات التربوية عندنا فسيسفاء لا تماسك بين أحجارها ولا تناسق، وهناك شرخ هائل بين التعليم المهني الذي لا تنظيم له ولا توجيه ولا اهتمام من قبل الدولة، وبين جامعات متنافرة متباعدة في المستويات العلمية والمناهج واللغات المستعملة، من اللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية واللغة الأرمنية أيضاً. وأنا في الحقيقة لم أتعرّف على بلد له مثل هذا النظام التربوي المرقّط المبني على أقمشة علمية وثقافية متفرّقة ومتناثرة ومختلفة الألوان ونوعية النسيج مثل النظام اللبناني.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى هذا الوضع التربوي، بالإضافة إلى ما يسبّبه من وهن في تماسك الكيان اللبناني من الناحية السياسية، لا يمكن أن يُكوّن الأرضية الصالحة والتي لا بدّ منها لإرساء دعائم تنمية اقتصادية حقيقية، تشمل جميع القطاعات من صناعة وزراعة وخدمات وأبحاث علمية نظرية وتطبيقية وتوفّر فرص العمل لكلّ الفئات الاجتماعية. وإذا لم تتمّ معالجة هذا الوضع التربوي بشكل جدّي، فإن أيّ تقدّم اقتصادي في مجال معيّن سيتعرّض إلى التراجع أو الزوال في غياب التنمية الحقيقية في كلّ المجالات الأساسية ولصالح كلّ الفئات الاجتماعية في كلّ أنحاء البلاد.

وأنا لا عقدة عندي بالنسبة لتطوير الأنظمة التربوية من خلال القطاع الخاصّ، فهناك شروط وضوابط لا بدّ من أن تضعها الدولة لتأمين التوجيه والجودة والتناسق بين الفروع والمستويات المختلفة من النظام التربوي. وحتّى في هذه الحالة أرى أن على الدولة أن تطوّر قطاع التعليم العامّ من مدارس ومعاهد تقنية وجامعات، وتؤمّن له المستوى اللائق القابل لمنافسة النظام الخاصّ الطائفي أو الأجنبي أو التجاري الطابع. وبذلك يتسنّى لكلّ مواطن لبناني أن يختار، بملء إرادته، نظامه التربوي، (وذلك تمشّياً مع المبدأ الذي عرضناه في موضوع الأحوال الشخصية)، وليس على أساس أحواله المادية وانتمائه الطائفي أو إعجابه بثقافة أجنبية. على ألّا يكون الانخراط مجّاناً في المؤسّسات التربوية الحكومية إلّا لذوي الدخل المحدود فعلاً.

والتفكير بمثل هذا الإصلاح الضخم في النظام التربوي يتطلّب أن يكون للدولة الموارد المالية الكافية لاستجلاب الكفاءات التعليمية وتحمّل تكاليف تحديث البرامج وتوفّر أساليب العلم الحديث في أهمّ فروع العلوم. وهذا ما سنعالجه فيما بعد.

(ج) لا لتركيز السكان في بيروت والساحل، نعم لتنمية متوازنة مناطقياً

من شروط نجاح التنمية، خاصّة في الدول الصغيرة المساحة، عدم تركّز السكّان في العاصمة أو في منطقة واحدة على حساب المناطق الأخرى.

إنّ الأمثلة الناجحة عالمياً تثبت هذه القاعدة، فالدول الصغيرة المتطوّرة جدّاً اقتصادياً هي التي عملت بسياسات نشطة لإبقاء الناس في شتّى المناطق والحؤول دون تركّزهم في مدينة أو مدينتين أو على سهل أوسع من سهول البلاد إذا كانت جبلية الطابع أو على شاطىء بحر. وهذه السياسات تتطلّب الاعتناء بالزراعة وتشجيع العائلات الريفية على التمسّك بالنشاطات الزراعية ولو كلّف ذلك مساعدات خاصّة من خزينة الدولة، وحماية الانتاج المحلّي من منافسة الدول الكبرى. وتتطلّب هذه السياسات كذلك تحديث الأرياف وتجهيزها بالمؤسّسات التربوية والثقافية والصحّية والترفيهية، وتشجيع إقامة المصانع الحرفية الطابع فيها. وهذا تماماً ما فعلته دول مثل سويسرا وبلجيكا وهولندا.

صحيح أن لهذه السياسات تكلفتها بالنسبة إلى خزينة الدول الصغيرة ونتيجتها زيادة أسعار المأكولات والموادّ الغذائية غير أن التكاليفَ غير المرئية لتركّز السكّان في مدينة واحدة أو مدينتين وترك الأرياف مهجورة، باهظةٌ أيضاً، وهي ليست في مقدور خزينة الدول الصغيرة، بل في مقدور الدول الكبرى ذات الموارد الطبيعية المهمّة، ومنها الموارد الزراعية الضخمة. والتكاليف هذه ليست تكاليف إقامة المجارير والطرقات وتأمين الإنارة والنقليات التي تتطلّبها أيّة مدينة كبيرة، إنّما هي أيضاً تكاليف بالنسبة إلى إزالة التلوّث المكثّف الذي يترافق بشكل حتمي مع تركّز السكّان والسيّارات والصناعات على بقعة صغيرة من الأرض.

ونحن نعلم أن أهمّ مشكلة في النمط التنموي اللبناني، إضافة إلى هيمنة النشاطات التجارية والعقارية والمضاربات المالية، هي تركّز السكان في بيروت وفي الشاطىء البحري على حساب المناطق الأخرى. وقد كان الأب لوبريه وفريق عمله قد تنبّأ بكارثة اقتصادية واجتماعية وسياسية محتومة إن لم تتمكّن الدولة من إيقاف هجرة اللبنانيين العشوائية من الأرياف إلى بيروت. وهذا ما حصل فعلاً إذ تداخلت أحزمة البؤس بالمخيّمات الفلسطينية وما كان فيها أيضاً من فقر وظروف سكنية وصحّية غير لائقة، وذلك بشكل دائري شرق العاصمة اللبنانية وجنوبها وكان سبب هذه الهجرة عدم الاهتمام بالزراعة وبالمناطق الطرفية شمالاً وجنوباً من جبل لبنان. وقد زاد الوضع سوءاً خلال الحرب مع أن بعض المدن الرئيسية في المناطق مثل صيدا وطرابلس وزحلة وصور استفادت اقتصادياً من الشلل الذي أصاب بيروت طوال الأحداث الدامية، وعرفت حركة عمران هامّة وإنْ كانت هي أيضاً حركة عشوائية ومخالفة في معظم الأحيان لقوانين التنظيم المدني.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن ما تقوم به الحكومة اللبنانية اليوم من محاولة إعادة تركيز كل النشاطات الاقتصادية في عاصمة البلاد وعدم الاهتمام بالمناطق الطرفية ـ بالرغم ممّا لهذه المناطق من إمكانيات عديدة زراعية وسياحية وصناعية ـ هو تمادٍ في خطأ عريق. فالخطة الإعمارية كلّها تهدف إلى إعادة تركيز الثقل الاقتصادي في بيروت وربط بيروت بالعواصم المجاورة وبالعالم الخارجي جوّاً وبرّاً دون الحدّ الأدنى من الاهتمام بتطوير المناطق والعواصم الطرفية وربطها بعضها بالبعض الآخر. وهذا دليل آخر ليس على عجز أهل الوجاهة والزعامة عن تخيّل لبنان جديد فقط، وإنّما أيضاً عن قلّة الإطلاع على تاريخ البلاد الاقتصادي وكذلك عن قلّة الإطلاع على تجارب الدول الناجحة في التنمية. لذلك فنموذج مونتي كارلو الخيالي والأسطوري له جاذبية لا تُقهر عند الحكومات اللبنانية المتتالية قبل الحرب وبعدها للأسباب التي شرحناها سابقاً.

وممّا لا شكّ فيه أن السياسات المعروضة هنا لتأمين استقرار اقتصادي ومجتمعي طويل الأمد للبلاد تقضي بأن يكون لدى الدولة الإمكانيات المادّية والتصوّر المدروس والملائم.

(د) نعم لتقوية مالية البلديات وتطوير نظام ضريبي للهيئات المحلية، لا لتوسيع جهاز الدولة

لقد رأينا في الفصل الرابع أهمية البلديّات كخطوة أولى لا مفرّ منها لتطوير الحياة السياسية وتحديثها، وكبديل صحّي واقعي حقيقي لأساطير إقامة دولة فيديرالية في لبنان تخلّصاً من مشكلة التعدّد الديني. وأنا أرى أن على البلديات مستقبلاً أن تقوم بدور اقتصادي محوري، خاصّة إذا كانت مجالسها منتخبة بطرق ديمقراطية سلمية، بعيدة عن المشاحنات الطائفية التقليدية والقضايا الضبابية الفكرية التي استعرضتها بإسهاب. وقد ذكرت أيضاً في الفصل الرابع أن البلدية هي الإطار الصالح لإقرار مساعدات للطوائف ضمن حدود القانون العامّ إذا ارتأت ذلك أغلبية المجلس البلدي المنتخب ديمقراطياً.

والحقيقة أن حجم المشاكل الاقتصادية المتراكمة في لبنان وكثافتها، خاصّة بعد سني الحرب الطويلة، تتطلّب معالجة ميدانية يأخذ الأهالي معها مسؤولياتهم بأيديهم من خلال المجالس البلدية، (وكذلك مجالس الأقضية والمحافظات). وأودّ في هذا المجال أن أذكر بشكل خاصّ بعض المجالات التي لا بدّ من أن تعالج ميدانياً بكلّ دقّة وعناية على أيدي أهل المدن والأحياء والقرى والأرياف، لأن الدولة لا يمكن إلّا أن توفّر إطاراً تشريعياً عامّاً وخاصّاً سنأتي على ذكره بعد سرد المجالات هذه وتعقيداتها.

أولاً ـ التلوث

بلغ التلوّث في لبنان حدّاً لا يطاق، يُسيء إلى الصحّة العامّة ويجرّ المواطنين إلى تحمّل زيادة هائلة في تكاليف الطبابة. وامتدّ التلوّث إلى كلّ شيء، من الماء إلى الهواء إلى المياه الجوفية والبحر، وتراكمت أكوام الزبالة في كلّ طرقات الجبال وتكدّست بالأطنان في المدن دون معالجة. وهذه كارثة وطنية ضخمة يبدو أنها لا تسترعي انتباه المسؤولين بالشكل الكافي، بالرغم من رغبتهم الشديدة في عودة لبنان كمركز سياحي رئيسي في المنطقة.

لذلك لا بدّ للهيئات المحلّية من أن تأخذ القضية على عاتقها مستقبلاً، وهي فعلاً في كلّ الدول المتقدّمة شأن من اختصاصها، وعليها أن تجد

الحلول التقنية وتؤمّن الموارد المالية اللازمة من أجل معالجة النفايات وكلّ مصادر التلوث الأخرى، وعليها أيضاً أن تضبط بحزم المخالفات وتجبر الصناعات الملوّثة على تجهيز نفسها بأحدث الوسائل للحدّ من التلوث.

إن الهيئات المحلّية هي حقيقة الأداة الصالحة للقيام بهذه المهمّات، فهي موجودة ميدانياً حيث يحصل التلوّث، ولأهاليها المصلحة المباشرة في منع انتشار التلوّث ومكافحته أكثر بكثير من موظّفي الدولة الذين قليلاً ما يتكبّدون عناء المراقبة اليومية الميدانية المرهقة.

ثانياً - الفوضى في العمار وانتشار البشاعة في المدن والقرى من جراء هيمنة الباطون عشوائياً

هذه قضية أخرى أخذت خلال الحرب حجم الكارثة الوطنية. فالحرب جعلت الناس تنتهك قوانين التنظيم المدني وتتعدّى على الأملاك العامّة والساحات والطرقات وتسدّ المناظر البحرية والجبلية إلّا لقاطني أبراج الباطون الشاهقة بتكاليف عالية للغاية. ويبدو أن البلديات غضّت النظر عن كلّ هذه المخالفات، بل أعطت في بعض الأحيان الرخص خلافاً للمعايير الموضوعة في القانون.

ولا حلّ في هذا الموضوع دون إعادة الحياة إلى البلديات وممارسة دورها في التنظيم المدني بشكل يرتاح إليه المواطنون. فجمال المدن والقرى ومعايير البناء وتحديد عامل الاستثمار للعقارات، والحفاظ على الأبنية الأثرية الطابع، وكذلك تحديد أوجه استعمال الأبنية وشكلها وارتفاعها لحماية النسق المديني، أو الطابع الريفي الجميل، ولحماية المناظر الجبلية وشواطىء البحر، والحؤول دون تعدّي الأشخاص عليها، عن طريق البناء الفوضوي والعشوائي، كلّ هذه العوامل هي فعلاً من اختصاص البلديات ضمن نطاق ما ينصّ عليه القانون من مبادىء عامّة حفاظاً على سلامة الأبنية وجمال البلاد وتراثه المعماري.

من هنا أهمّية القيام بانتخاب مجالس بلدية جديدة تتمثّل فيها ديمقراطياً كلّ الشرائح الاجتماعية لكي لا يهيمن على البلديات أهل الوجاهة وفئة اللبنانيين الذين لا يرون في لبنان إلّا مساحة أرضية سائبة يمكن تهديم ما عليها من أبنية أثرية وإقامة الأبنية الباطونية محلّها دون التقيّد بأيّ نظام أو

معايير، ودون رقيب أو حسيب. وعلى البلديات مستقبلاً أن تأخذ الإجراءات اللازمة لهدم الأبنية التي تشوّه جمال البيئة الطبيعية أو تعرقل حركة التنقّلات أو تسدّ المناظر. ومن أجل ذلك عليها أن تجد الأموال اللازمة لدى القاطنين في دائرة الأراضي البلدية لمواجهة تكاليف إعادة ترتيب وتنسيق الأحياء في المدن والقرى في الأرياف.

ثالثاً - توفير الخدمات العامة للمواطنين عن طريق البلديات

إعتاد المواطن اللبناني أن يطلب من الدولة توفير الخدمات الأساسية في مجال الصحّة والتربية والنظافة والنقل وفي غيابها أن يطلب ذلك من القطاع الخاصّ أو المؤسّسات الطائفية، وقلّما نظر إلى البلدية على أنها الهيئة الصالحة في هذا المجال.

تعود مسؤولية هذا الوضع إلى قلّة موارد البلديات وكذلك إلى قلّة اهتمام القيادات السياسية بالحياة البلدية ومشاكلها. أما في الدول المتقدّمة فالخدمات الأساسية المذكورة تقدّمها وتديرها الهيئات المحلّية. وإذا كان سكّان منطقة معيّنة يريدون زيادة مستوى الخدمات العامّة المتوفّرة، فهم يضغطون على المجالس البلدية أو على هيئات محلّية أخرى مختصّة لفتح طريق جديد أو إنشاء مدرسة أو مستشفى أو ما شابه ومن أجل ذلك تقوم المجالس البلدية بزيادة الضرائب أو بعقد القروض، أو إصدار السندات وطرحها على الجمهور لتمويل توسيع نطاق الخدمات العامّة. وفي هذا الإطار يمكن أن يدخل في نطاق العمل البلدي أمور مثل إنشاء الجامعات والمعاهد التعليمية ودور الحضانة والنقل العمومي، وذلك خاصّة إذا كان جهاز الدولة متخماً بالموظّفين وخزينة الدولة مرهقة كما هي الحال في لبنان الآن.

ولذلك أقترح هنا أن تخفّف الدولة تدريجياً من أعبائها في خدمة المواطنين وتحدّ من التخمة في أجهزتها والمؤسّسات التابعة، لتنتقل هذه الأعباء تدريجياً إلى نطاق البلديات وهيئات القضاء والمحافظات.

ولإنجاح مثل هذه الخطوة على البلديات أن ترفع الرسوم، وأن تفرض ضريبة دخل خاصّة بها، وأن تعقد القروض كما تفعل البلديات أو مجالس الولايات في الدول المتقدّمة. ونظراً لتدنّي الضرائب على المداخيل المفروضة

من قبل الدولة، أرى من المناسب أن تأتي الزيادات الضريبية الضرورية لتأمين الإعمار والمستوى اللائق من الخدمات العامّة والحمايات الاجتماعية في البلاد، عن طريق تقوية مالية البلديّات ومنحها صلاحيات أوسع في فرض الضرائب وعقد القروض والسماح لها بعقد القروض وإصدار سندات دين لدى الجمهور.

وفي هذه الحالة سيكون صرف الأموال خاضعاً بالدرجة الأولى لمراقبة صارمة من قبل السكّان القاطنين في نطاق الهيئات المحلّية المعنية، إذ يجري الإنفاق تحت أعينهم، وكذلك من قبل المسؤولين المحليين في الإدارة البلدية أو القضاء أو المحافظة، هذا بالإضافة إلى مراقبة أجهزة الدولة نفسها وديوان المحاسبة على مالية الهيئات المحلّية.

وفي تقديري أن ميل اللبنانيين إلى التهرّب دائماً من دفع ضريبة الدخل، أو إبقاء ثغرات قانونية كبيرة في شمول ضريبة الدخل كلّ أنواع المداخيل، قد يزول تدريجياً إذ تمّ التكليف الضريبي وصرف الأموال في الإطار المحلّي وتحت أعين المكلّفين وممثّليهم المنتخبين ديمقراطياً في المجالس المحلية. وهذه مقاربة جديدة أطرحها هنا لمعالجة المشاكل الاقتصادية والمالية المزمنة التي يعاني منها المجتمع اللبناني. وفي حال اعتماد مثل هذا التوجّه، سيبقى على الدولة أن تخفّض مستوى الضرائب غير المباشرة التي تفرضها، وهي عالية جدّاً اليوم، وأن تقلّص تدريجياً أجهزتها الإدارية ونفقاتها، على أن يبقى لها دور محوري في الإشراف العامّ على المسار التنموي في البلاد، وتأمين توازنه بين كلّ المناطق، وتحويل موارد مالية إلى البلديات التي تعاني القحط في مواردها خاصّة بالنسبة إلى المناطق القليلة السكان والتي يصعب تطوير نشاطات اقتصادية فيها على المدى القريب.

(هـ) نعم لوجود الأثرياء وللمبادرة الفردية الحرّة، لا للفساد وللمواقع الريعية والطفيلية

هذا المبدأ لا يقلّ أهمية عن المبدأ السابق، فانتقال مرض الرشوة والإثراء غير المشروع من مستوى الدولة إلى مستوى البلديات لن يفيد البلاد. والحقيقة أن مشكلة لبنان ليست في فقرائه وأعدادهم، إنّما في تنامي وتوسّع

الفئات الميسورة من جرّاء الحرب والهجرة إلى دول النفط أو الدول الإفريقية، وهي فئات أصبحت تتصرّف على نمط تصرّف فئة أهل الوجاهة والزعامة في السياسة التي لم ترَ من الضرورة يوماً أن تتقيّد بالقوانين والمبادىء العامّة الأخلاقية والأدبية. فالفئتان هاتان تريان أن القانون لا يطبق عليهما في المجتمع اللبناني نظراً لموقعهما المتميّز تاريخياً، أو بفعل جمع المال. فالقانون يُطبّق على سائر أفراد المجتمع إنّما لا يمكن أن تخضع هي ومن يؤيّدها من الفئات الشعبية للقانون.

(و) الوجاهة المالية وتأثيرها على تطبيق القانون

وهذا الموقف العامّ من القانون وتطبيقه بشكل مجتزأ وانتقائي تطوّر بسهولة وبساطة بسبب النظام الطائفي العامّ في البلاد وبتكوينه التاريخي الحديث. وكما عرضنا سابقاً، فالنظام الطائفي مبني على التمييز خلافاً للمبادىء الدستورية وعلى نظام حصص في إدارة الدولة وعلى أنظمة أحوال شخصية مختلفة وعلى أنظمة تربوية ذات مراتب ودرجات بلغات مختلفة. وهذا الجوّ العامّ هو الذي سهّل تكريس موقف الزعامات السياسية وأصحاب الوجاهة من القوانين بأنها للرعية وليس للسادة؛ فهم بفضل اتصالاتهم بالدول الكبرى ووظيفتهم في تمثيل طوائفهم أو بأموالهم وثرواتهم الضخمة، لا يمكن أن يخضعوا للقانون أو أن تتم محاسبتهم أو مراقبتهم من قبل المؤسّسة القضائية في البلاد.

هذه فعلاً هي المشكلة الأساسية: الناس فئتان في لبنان بالنسبة للقوانين والخضوع لها. والمشكلة ليست في وجود عدد من الناس ليس لها إمكانيات مادّية لائقة، بل هي في وجود أعداد كبيرة من الناس على قناعة بأن القانون يطبّق على غيرهم فقط. ولتثبيت حقّهم في عدم الخضوع للقوانين، تراهم على استعداد لدفع مبالغ من المال لمن تكون وظيفته حكماً السهر على احترام القانون وهيبة الدولة، وتراهم على استعداد لدفع المال لشراء الأصوات عند الانتخابات. وبدفع المال ينشرون جوّاً عامّاً من التبرّم من الدولة والموظّفين والقضاة وشكوى من المرتشين وليس من الراشين.

وفي الفترة الأخيرة من الحرب حيث انهار سعر صرف الليرة أصبحت رواتب الموظفين والقضاة لا تكفي أبداً لسدّ حاجياتهم الشهرية في الإنفاق المتواضع، فشاعت ظاهرة الرشوة عند إجراء أبسط معاملة لدى دوائر الدولة، ممّا زاد من الأعباء المعيشية لمتواضعي الحال أو الفقراء. وزاد الناس قناعة بأن الدولة والإدارات العامّة والموظّفين فيها أجهزة فاسدة مُكْلِفَة لا فائدة فيها، فهي تعرقل أعمال الناس وأشغالهم بدلاً من تسهيلها. ولا شيء مثل تفشّي الفساد في إدارات الدولة يقوّض أسس الحياة الاجتماعية وينشر جوّاً من عدم المبالاة لدى المواطنين ومن العبثية والإحباط في إمكانية إجراء الإصلاح وإرساء دعائم الديمقراطية.

والحقيقة أن الدولة في هذه الظروف تصبح بقرة حلوباً يستنزف مواردها القليلة أهلُ النفوذ الذين يتقاسمونها للحصول على امتيازات أو مقاولات أو مواقع ريعية أو احتكارية أو لتغطية مخالفات قانونية أو للتهرّب من دفع الضرائب والرسوم. وبينما تسمّى هذه الأعمال «شطارة» بالنسبة لمن يستفيد منها، ينظر بازدراء إلى صغار الموظّفين الذين لا يكفيهم مرتّبهم الشهري لإعالة عائلاتهم فيفرضون على مواطنيهم دفع مبالغ معينة من المال لإنجاز معاملاتهم. وكأن الفساد والرشوة على صعيد الكبار من القوم حلالٌ وجزء من اللعبة السياسية ومن «المبادرة الفردية»، وأن المشكلة هي فقط في الخوّات الصغيرة المفروضة على المواطنين بمناسبة ما يتقدمون به من معاملات في الدولة، وهي خوّات تدفع إلى سماسرة مختصين يرتبط وجودهم في الإدارات بأهل النفوذ والوجاهة السياسية.

(ز) هرمية الفساد في الجهاز الإداري واستحالة تطبيق الرأسمالية الصحيحة

قليلون هم الذين يرون الوضع هذا بتماسكه ومنطقه. فالفساد هرمي، له تراتبية واضحة تبدأ بالصفقة غير الشرعية التي تتناول المبالغ الضخمة وتخصّ أهل الوجاهة السياسية والمادّية فيما بينهم وفي علاقاتهم بأجهزة الدولة على أعلى المستويات، وتنزل بالتدريج لتصيب العلاقة العادية بين المواطن وأجهزة الدولة ويدخل فيها دفع المبلغ الصغير غير الشرعي. والكلام عن إصلاح

الجهاز الإداري للدولة دون إصلاح تصرّفات أهل المال والوجاهة وعلاقتهم بأجهزة الدولة مضيعة للوقت وكلام غير مسؤول. فالمستويان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، بالإضافة إلى أن رواتب الموظّفين لا يمكن أن تؤمّن لهم الحياة الكريمة في ظلّ الأوضاع المعيشية التي نحن فيها. وأيّة زيادة في الرواتب تتطلّب زيادة في الموارد الضريبية وضرورة العمل بضريبة دخل جدّية تتناول المداخيل الحقيقية للفئات الميسورة، فتتطلب بالتالي إعادة النظر في قانون السرّية المصرفية وهو في مقام المقدّسات. يدخل موضوع إصلاح أوضاع الدولة في الحلقة المفرغة، بالرغم من كونه قضية محورية من الناحية الاقتصادية إذا أردنا فعلاً أن نقيم في لبنان نظاماً رأسمالياً جدّياً يؤمّن الرفاه وفرص العمل ومصادر ربح متعدّدة ومفيدة للمجتمع بأسره.

فالنظام الرأسمالي الصحيح نقيضُ نظام المبادرة الفردية كما هو مطبّق في لبنان أو في دول أخرى مختلفة من العالم حيث الرشوة والفساد واستغلال النفوذ للحصول على امتيازات ومكاسب من الدولة هي عوامل تحول دون استفادة المجتمع من إيجابيات النظام الرأسمالي والمنافسة الحقيقية المنتجة. ولا يمكن تطبيق الرأسمالية في ظلّ تعميم الفساد واستبعاد أجهزة الدولة من ممارسة وظائفها في الرقابة والتوجيه والحماية الإجتماعية وتأمين المنافسة الحرة الحقيقية. فالرأسمالية، لكي تُؤتي ثمارها، تحتاج إلى دولة مستقلّة يحترمها الجميع ولا يتعدّى أحد على مقام موظّفيها وقضاتها بعرض دفع المال مقابل غضّ النظر عن القانون، أو الحصول على امتياز أو رخصة. والمسؤولية الأخلاقية والجنائية لمن يعرض المال على موظف أو نائب أو قاض أو وزير لا تقلّ فظاعة عن مسؤولية من يقبل هذا المال.

أمّا الإصلاح في هذه المواضيع فقد أصبح مرتبطاً اليوم بالإصلاح السياسي العامّ، وكذلك بإصلاح النظام الضريبي وتهذيب نظام السرّية المصرفية. ونحن بعيدون جدّاً عن الجوّ المناسب لمثل هذه المبادرات في ظلّ هيمنة المال على السياسة وجو الصفقات والرشوات المخيّم تحت شعار النظام الاقتصادي الحرّ. وكما ندور في الميدان السياسي ـ الطائفي في حلقات مفرغة وعقد نفسية عديدة، كذلك الأمر في ميدان الاقتصاد والمال والإصلاح الإداري وتهذيب قانون السرّية المصرفيّة والإصلاح الضريبي، وهي قضايا مرتبطة جميعاً

بعضها بالبعض بشكل عضوي.

ونشير هنا أخيراً إلى أن الدول الناجحة في التقدم الاقتصادي بالمنهج الرأسمالي الحرّ هي في غالبيتها العظمى دول لم تتبنَّ السرّية المصرفية. فهذه أمريكا، قلعة الرأسمالية، لا سرّية مصرفية فيها، ومن يتهرّب من دفع الضريبة يعاقب بالسجن، وهذه الدانمرك التي أشرت إليها، وهذه اليابان وكوريا وتايوان وماليزيا وإسبانيا وغيرها من الدول الأخرى الناجحة في النظام الرأسمالي. والاتّجاه دولياً هو في إجبار الدول التي تعمل بالسرّية المصرفية على تعديل قوانينها الخاصّة بها لمحاربة تبييض أموال تجارة المخدّرات أو المال ذي المصدر غير الشرعي. حتّى سويسرا اضطرت إلى إجراء تعديلات كبيرة في نظام السرّية المصرفية فيها؛ وكذلك دولة اللكسمبورغ. وتنظر اليوم الدوائر الرأسمالية الكبرى بريبة إلى الدول التي تطبّق سرّية مصرفية مطلقة مثل لبنان. فالظنّ هو أن مثل هذه الدول ومصارفها هي ملجأ لتجّار المخدّرات والسلاح وأعضاء المافيا.

والحقيقة أن السرّية المصرفية هي انحراف عن تطبيق مبدأ عامّ صارم هو السرّ المهني الذي بموجبه لا يمكن لمدير أو لموظّف في أيّ مصرف أن يفشي ـ تحت طائلة القانون ـ ما لديه من معلومات حول أوضاع حسابات الزبائن إلّا برضى صاحب الحسابات أو بطلب رسمي من العدالة أو إحدى إدارات الدولة، وحسب الإجراءات المنصوص عليها قانونياً. والسرّ المهني هذا يكفي لحماية أصحاب الأموال الشرعية الذين لا يخافون من العدالة أو من إدارة الضرائب. أما السرّية المصرفية كما هي مطبّقة عندنا، فتهدف إلى حماية أصحاب الأموال من عواقب أي عمل قاموا به في بلدهم أو خارج بلدهم يخالف القوانين والأنظمة، إذ يستحيل، في ظلّ السرّية المصرفية المطلقة، الحصول على أية معلومات مالية ومصرفية حول ما يمكن أن يحرزه الإنسان بالطرق غير الشرعية.

والحجّة التي يُقاوم بها منطق العودة إلى السرّية المهنية العادية دون السرّية المصرفية هي أن إزالة قانون السرّية أو مجرّد التفكير والتلميح بتعديله قد يهرّب الرساميل من لبنان. والحجّة هذه واهية، فالأشخاص الذين يحتاجون إلى السرّية المصرفية المطلقة ليسوا رجال الأعمال الذين يوظّفون أموالهم

ويستثمرونها في الصناعة أو الزراعة أو أيّ مشروع طويل الأمد يخلق فرص عمل لليد العاملة، بل العكس هو الصحيح إذ ترى أموالهم تبقى جاهزة للتنقل إلى بلد آخر بسرعة وتبحث عن فرص الربح السريع عن طريق المضاربات والصفقات وليس عن الاستثمار المنتج المفيد للاقتصاد والمجتمع. وعلى خلاف الاعتقاد السائد فأنا من القائلين إن الاقتصاد اللبناني سيرتاح من جوّ المضاربات العقيمة في حال خروج الرساميل هذه الباحثة عن الربح السريع وعن الحماية القانونية ضدّ أيّ نوع من الملاحقة حول مصدر الأموال. وإذا كان لبنان كأيّ بلد آخر يحتاج إلى الأثرياء، فالحاجة الحقيقية هي للاستثمار الطويل المدى في ميادين منتجة من قبل أشخاص لهم خبرة وكفاءة، وليس في مصدر أموالهم ما يحتاج إلى هذه السرّية وهذه الحماية الاستثنائيتين. فالمال المكتسب بالطرق الشرعية وبعد دفع الضرائب لا يهرب من البلد الذي ليس فيه سرّية مصرفية مطلقة. أمّا المال غير الشرعي أو الباحث عن الربح السريع للانتقال إلى بلد آخر بعد تحقيقه، فليس من المستحبّ أن نجلبه إلى لبنان. فهو مصدر إضافي لتفشّي جوّ الرشوات والصفقات وانحراف النظام الرأسمالي الحرّ إلى حلبة مضاربات وصفقات تضرّ بالاقتصاد الوطني.

لا أطرح هذه الأفكار على نية تطبيقها غداً، ولا أوهام عندي حول الجو السائد في البلد، كما لا أُشكك في القوة المغنطيسية لإيديولوجيا جعل لبنان مونتي كارلو وفردوساً ضريبياً. ولكن أطرحها لإثارة النقاش ولنفس الأسباب التي جعلتني أطرح قضايا الإصلاح السياسي، عالماً بما يمكن أن تُثير عناوين الإصلاح السياسي والاقتصادي التي اقترحتها في هذين الفصلين من مخاوف لدى عدد كبير من اللبنانيين. فمبدأ إدارة البلاد بالنظام الطائفي وقرينه مبدأ إدارة الاقتصاد عن طريق السرّية المصرفية والتهرّب القانوني من دفع ضريبة الدخل، هما من أقدس المقدّسات لدى كل الذين لا يرون أي مستقبل للكيان اللبناني خارج تطبيق هذين المبدأين.

ومن لم يَرَ أنني صاحب بدعة وهرطقة في نظرتي إلى مستقبل الكيان اللبناني واقتراحات الإصلاح الواردة هنا، قد يتّهمني بعدم الواقعية. فالبلاد في نظرهم لا يمكن إصلاحها؛ وفي نظر البعض الآخر أن المشكلة الأساسية التي لم أتكلّم عنها حتّى الآن هي فقدان السيادة والحرّية السياسية. فما هذه

الأحلام الإصلاحية السخيفة البعيدة المنال والواقعية؟ قبل أن أهمّ بمعالجة موضوع الوجود السوري في لبنان أودّ في ختام هذا الفصل أن أؤكد بأن تدبّر الشأن الإصلاحي البعيد المدى ليس سابقاً لأوانه لأن الواجب يقتضي من كلّ لبناني لا مصلحة له في بقاء الأوضاع كما هي أن يبدأ منذ الآن بالتفكير في المستقبل وفي طرق تغيير المسار الكئيب لوطننا. ولا شيء إلى الآن يمنع التفكير إلّا جو الإرهاب الإعلامي والفكري المتحمور حول «المقدّسات» المتراكمة بشأن جوهر الكيان. وقد سعيت طوال صفحات هذه الفصول أن أحلّل وأعلّل ما في هذه الأفكار المبسطّة والبدائية والساذجة في السياسة والطائفية والتاريخ والاقتصاد والمال من مغالطات ومخالفات لأبسط قواعد المنطق، يجب أن نحاربها لتهيئة الجو الإصلاحي للظروف المؤاتية والزمن المناسب، وهذا ما سأتحدّث عنه في ختام هذا الكتاب.

في العلاقة مع سوريا

بمثابة ملحق

(أ) لماذا «بمثابة ملحق»؟

تركت هذا الموضوع للفصل الأخير من الكتاب ليس لما يرى فيه اللبنانيون من أهمّية، بل لما له من أدوار أساسية في تقرير مصيرهم ومصير الكيان وذلك خاصّة بعدما قامت به مؤخراً الجارة الكبيرة لحسم الجدل بين اللبنانيين حول تمديد ولاية رئيس الجمهورية والحؤول دون انتخاب رئيس جديد، ممّا أثار مجدداً شعوراً لدى الكثير من اللبنانيين بأنهم ليسوا أسياداً وأحراراً في بلدهم. وكان بودّي ألّا أثير هذه القضية لأنني لا أشعر أنها مصيرية فعلاً، ذلك أن استيعاب سوريا للكيان اللبناني والتحكّم به بشكل شبه مطلق هو نتيجة أمراض الكيان المزمنة والعجز التاريخي للزعامات اللبنانية عن إرساء دعائم استقلال البلاد، وعن حمل الدول الأخرى على احترام سيادة الدولة. وقد كرّستُ الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب لوصف الأوجه العديدة لضعف الكيان ومنهج الزعامات في تعاطي أمور السياسة بعيداً عن أيّ استقلال فكري وأيّ منطق غير منطق المصالح الشخصية المُتَقَنّع بمنطق طائفي هزيل يبرز ارتباط الطوائف بالدول الأجنبية وتسيّسها على حساب دورها الأخلاقي والأدبي والروحي.

في مثل هذا الإطار الواقعي لم أر ضرورة لإيلاء العامل السوري في لبنان دوراً محورياً خاصّاً. فالمشكلة الأساسية ليست في وجود سوريا والحماية التي تمارسها على ثلاثة أرباع أراضي الجمهورية اللبنانية، بل المشكلة هي اليوم، كما الأمس، في نظرة اللبنانيين إلى كيانهم ومصيرهم وهوّيتهم. وأشعر أن هذا الضياع اليوم لا يختلف عن الضياع الذي كان سائداً في العهود السابقة منذ بداية القرن الماضي. فلو خرجت القوّات السورية من لبنان كاملة، ولو تخلّت

الدولة السورية عن الاهتمام بشكل مطلق بلبنان وما يحصل فيه من أحداث، فإنني على يقين أن مشكلتنا الأساسية باقية، لأنها تكمن في هذا النظام الطائفي وفي الضبابية الفكرية السياسية التي تبرّره. كما تكمن أيضاً فيما ينتج هذا النظام من زعامات لا علاقة لها بالوطن ومشاكله الأساسية. وهذه الأمور وصفتها بإسهاب خلال صفحات هذا الكتاب.

ولا برهان على الواقع الموصوف أدلّ وأوضح من تصرّفات الزعامات اللبنانية في ظلّ الوجود السوري في لبنان. فلا أحد يفكّر فيما يمكن أن يحصل في حال خروج سوريا من لبنان، وفيما يجب أن نفعله مستقبلاً لصيانة الكيان وتدعيم استقلال البلاد لكي لا نقع فيما وقعنا فيه، دوريّاً، من مطبّات منذ بداية القرن الماضي. بل إن ما نشهده هو كثافة الذهاب والإياب من قبل أهل الوجاهة والزعامة بين بيروت ودمشق لفضّ الخلافات الداخلية المستمرّة. فكيف يمكن أن تعود للمواطن العادي الثقة بوطنه وبنفسه؟ وكيف يمكن أن يطمئنّ إلى المستقبل ويطمئنّ إلى مصير أولاده وأحفاده في لبنان؟

الكثير من أهل الفكر والسياسة في لبنان يقولون، سرّاً أو علناً، إنه لا يمكن عمل شيء ما داخلياً في لبنان في ظلّ الوجود السوري، وإنه يستحيل استرجاع سيادة الدولة وحرّيتها، ويزيد البعض أن الوجود السوري، وهو وجود يحظى اليوم بتوافق إقليمي ودولي، لا يمكن زعزعته، وبالتالي لا حاجة إلى إضاعة الوقت والجهود في ذلك. ويذهب البعض الآخر إلى القول إن الوجود السوري في الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، وأطماع إسرائيل ومدّ هيمنتها على العالم العربي، هو ضمانة لوجود لبنان. ويتمنّى البعض بأن ندخل في اتّحاد فيدرالي مع سوريا أو نبني سوقاً اقتصادية مشتركة. كلّ هذا جميل ولكن تبقى المسألة الأساسية عالقة: لماذا وصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه؟ وماذا نفعل عندما تتغيّر الظروف إقليمياً أو داخل سوريا أو الاثنان معاً؟ هل نطلب من الدول الإقليمية والدولية ذات الوزن والأهمية أن تأتي مجدّداً إلينا لتقف حَكَماً بين الزعامات المدنية المتناحرة باسم طوائف مسيّسة؟ هل تعود مصر لتحمي الطائفة السنّية وفرنسا لتهتمّ بالموارنة وروسيا بالروم الأرثوذكس وتبقى إيران حامية للطائفة الشيعية وأمريكا تحكم بين الجميع؟ أهذا هو المستقبل الذي نريده لأولادنا وأحفادنا؟

(ب) العوامل الموضوعية للوجود السوري في لبنان

والحقيقة أن وجود سوريا في لبنان يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

- إعتماد الزعامات اللبنانية التاريخي على الاستنجاد بالخارج في خلافاتها الداخلية.

- تطوّرات الصراع العربي/الإسرائيلي في الستينات والسبعينات ووهن الدولة اللبنانية وخلافات قياداتها الطائفية بالنسبة إلى بروز المقاومة الفلسطينية المسلّحة في الأراضي اللبنانية.

- قوّة النظام في سوريا وقدرته على إثبات الوجود السوري في الساحة الإقليمية وفي الصراع العربي/الإسرائيلي، وكذلك قدرته على تقييم التوازنات الإقليمية واستغلالها لصالح بناء هيبة إقليمية لسوريا.

ولا بدّ من التذكير هنا بأن سوريا دخلت إلى لبنان عام ١٩٧٦ بموافقة أمريكية وتململ خفيّ من حليفها الاتحاد السوفييتي، وأن أمريكا ذاتها غيّرت موقفها بعد ذلك وأعطت الضوء الأخضر لإسرائيل عام ١٩٨٢ للانقضاض على الوجود السوري والفلسطيني في آن معاً، وسعت إلى خلق وضع جديد في لبنان بمساعدة فرنسا، وفشلت في ذلك فشلاً ذريعاً، إذ تعرّضت مصالحها في لبنان إلى الأذى كما تعرض بعض المواطنين الأميركيين والفرنسيين إلى الخطف والقتل في إطار الصراع الأمريكي، (واستطراداً الغربي)،/الإيراني الذي انفجر على أثر الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية/الإيرانية.

وقد عادت أمريكا في عام ١٩٩٠ لتثبّت الوجود السوري في لبنان وتضغط على الدولة السورية لكي تُخرج العماد عون من الساحة اللبنانية دون مزيد من التلكؤ، ليس حرصاً على المصالح السورية واستخفافاً بالمصالح اللبنانية، إنّما لتأمين صلابة المعسكر الذي جنّدته لمحاربة العراق وتحرير آبار النفط الكويتية. وهكذا انقلبت اتفاقات الطائف، وهدفها في الأصل إعادة انتشار القوات السورية في لبنان ثم انسحابها، من آلية لتخفيف القيود الموضوعة على السيادة اللبنانية، بسبب تأزّم الأوضاع الطائفية الداخلية المزمنة

وتشابكها التاريخي بالأوضاع الإقليمية، إلى آلية لتثبيت الحماية السورية على الكيان اللبناني وعلى زعامات ليست أهلاً لإدارة بلد مستقلّ، اليوم كما الأمس في القرن الماضي.

والعداء لسوريا وللسوريين أمر سهل وبسيط يُشجّعه الكثير من أهل الفكر، فهو يسهّل الاستمرار في عدم التعاطي مع أمراضنا بجرأة وبشكل واضح. هذا بالإضافة إلى أن تشجيع مثل هذا الاتجاه يؤدّي إلى الاستخفاف بصعوبة حلّ مشاكلنا وسوء تصرّفنا التاريخي في التعامل مع الكيان اللبناني الأمر الذي حال دون إنجاز استقلال حقيقي، وأدّى بنا إلى الوضع الذي نحن فيه، والذي نشكو فيه من الوجود السوري سياسياً واقتصادياً. ولذلك أميل إلى عدم الدخول في الموضوع السوري بشكل واسع، لأنني لا أعتقد أنه الموضوع الأساسي في مصير لبنان. وليست عندي مشكلة نفسية عميقة تجاه سوريا أو السوريين، وإن كنت أودّ أن يكون انفتاح النظام السوري التاريخي على التعدّدية السياسية ومبادىء الديمقراطية أكثر سرعة، لأن ذلك قد يكون من العوامل المساعدة في المعالجة اللبنانية التي تهمّني بالدرجة الأولى، والتي على ضوء تطوّرها سيتقرّر مصير أولادي وأحفادي. ونحن نعلم أن لكثير من العائلات اللبنانية روابط عائلية مع السوريين، (وكذلك الفلسطينيين)، وأن روابط اللغة والثقافة العربية تشدّنا إلى الشعب السوري، وإنكار هذا الوضع ليس واقعياً ولا يفيد. والروابط هذه لم تمنع التوترات السياسية وحتّى العسكرية في تاريخ العلاقات بين أمراء جبل لبنان والولاة في دمشق أو عكّا، وهذا أمر طبيعي في المنظور التاريخي وخاصّة بالنسبة إلى حقبات زمنية لم يكن قد برز فيها بعد استقلال العرب عن العثمانيين ولا اعتمادهم الدولة الحديثة ومبادىء القانون الدولي القاضي باحترام كلّ دولة لسيادة دولة آخرى.

(ج) العوامل الذاتية في العلاقة المتوترة بين البلدين منذ بداية عهد الاستقلال

وكما هو معلوم، فإن الدولة الفرنسية، لتثبيت أقدامها في كلّ من لبنان وسوريا، إثر انهيار السلطنة العثمانية، أجّجت شعور الخوف لدى الطوائف المسيحية تجاه سوريا، وقسّمت الولايات السورية كيانات طائفية في بداية

عهد الانتداب. وترك هذا أثراً عميقاً عند فئة كبيرة من اللبنانيين، كما ترك أثراً معاكساً لدى القيادات السورية بأن لبنان منطلق للقوى الإقليمية والدولية المعادية لها. وقد تحدّث عن ذلك بإسهاب الأستاذ جوزيف أبي خليل الذي كان مسؤولاً عن جريدة **العمل** الكتائبية لمدّة طويلة في كتابه **مشقة الأخوّة**، وهو بانقلابه على الموقف الكتائبي التقليدي المعادي لسوريا ذهب إلى التطرّف المعاكس بتبريره كل المواقف السورية تجاه لبنان منذ الاستقلال وتحميله القيادات اللبنانية مسؤولية نشوء الأزمات بين البلدين وبشكل خاص الأزمة التي أدت إلى انهيار الوحدة النقدية والجمركية عام ١٩٥٠. فالمسؤوليةُ فيما حصل من تناحر بعد الاستقلال بين قيادات البلدين، أدّت إلى إلغاء الوحدة النقدية والجمركية، مسؤوليةٌ مشتركة وليست فقط مسؤولية القيادة اللبنانية بزعامة رياض الصلح وبشارة الخوري كما يوحي به كتاب الأستاذ أبي خليل.

وقد يكون من المفيد هنا التذكير بأن كيان كلّ من البلدين لم يكن ثابت الأقدام. فالأطماع العربية وسياسات الدول الكبرى تجاه كلّ من لبنان وسوريا كانت حقيقية، ووقعت الدولتان ضحية عدم وضوح الرؤية في المشاكل القومية والخوف المتبادل. وقد وقعت سوريا ما بين بداية الاستقلال وعهد الرئيس حافظ الأسد في عدم استقرار سياسي وتتابعت فيها الانقلابات والثورات، بينما كان لبنان يتمتّع باستقرار نسبي ويستقبل الرساميل الوافدة من الخارج ومن سوريا بالذات. ومرّت سوريا كذلك بفترة تأميمات وتطبيق متطرّف للمبادىء الاشتراكية وانعزال إقليمي ودولي. وقد ولّد ذلك عند الكثير من اللبنانيين نوعاً من شعور مزدوج قطباه الخوف من سوريا وتطرّفها الاشتراكي والسياسي من جهة، والإحساس بالتفوّق المادّي والاقتصادي والثقافي، (إتقان لغات أجنبية)، على السوريين من جهة أخرى. ولقد انقلبت الأوضاع بعد استلام الرئيس حافظ الأسد قيادة سوريا وبعد وقوع لبنان في الفتنة الطائفية المتشابكة بالعوامل الإقليمية، وتلك عادة درجت في تاريخ لبنان منذ انفتاح الجبل على الدول الأوروبية والتعرّض المكثّف لنفوذها الاقتصادي والثقافي.

ويحمّل بعض اللبنانيين مسؤولية كبيرة لسوريا فيما آلت إليه أوضاع البلاد إثر بروز المقاومة الفلسطينية المسلّحة كعامل إقليمي هامّ في الصراع العربي -

الإسرائيلي، وينطلقون من هذه المسؤولية لنشر جوّ من العداء بين اللبنانيين والسوريين أو في أحسن الأحوال مساواة سوريا بإسرائيل في مآسي لبنان. والحقيقة أن سوريا بقيادة حافظ الأسد أصبحت قوّة إقليمية لا يستهان بها، طوّرت مفاهيم واضحة حول مصالحها القومية كدولة بغضّ النظر عن المشاعر والعواطف والإيديولوجيات، وعملت على أساسها في كلّ جوانب السياسة الخارجية. ومن ثم فهي رفضت أن تكون الساحة اللبنانية، المفتوحة تاريخياً على الصراعات الإقليمية والدولية، حكراً على القوى الإقليمية الأخرى، من عربية وإسرائيلية أو غيرها، أو على القوى الدولية، بل عملت لسد نفوذ الآخرين في لبنان وتأكيد مصالحها الأمنية والسياسية في لبنان تجاه الجميع.

(د) «المشوار» السوري في لبنان وسط تقلبات السياسات الإقليمية

لم يكن «المشوار» السوري في لبنان ـ من المنظور السوري الذي يتحدّث عن التضحيات المقدّمة ـ مشواراً سهلاً وبسيطاً في وَحْل السياسات الداخلية اللبنانية والفلسطينية، وفي تعقيدات الوضع الشرق أوسطي المتميز بتأجّج الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد حرب عام ١٩٦٧، ومن ثم حرب ١٩٧٣، وتأجّج الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن؛ وساحة الشرق الأوسط ساحة مهمّة في هذه الحرب الأخيرة. وقد مرّت سوريا بفترات صعبة للغاية بين تحرّكات المعارضة الداخلية وعداء القوى الإقليمية والدولية تجاهها وتجاه زيادة دورها في الساحة الشرق أوسطية، حيث لم يكن لها دور يذكر قبل استلام الرئيس حافظ الأسد مقاليد الحكم فيها. ولا تعلم القيادة السورية إلى الآن ما تضمر لها القوى الإقليمية والدولية من شرّ، وما هي خططها مستقبلاً في ظلّ الهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية على المنطقة لتقليص نفوذها وأهمّ عنصر في هذا النفوذ دورها في لبنان.

وعلى خلاف الزعامات اللبنانية، فالقيادة السورية تحسن قراءة الوضع الإقليمي والدولي، وتفهم آليّات صنع القرار لدى السياسيين اللبنانيين. لذلك تتصرّف بتروٍّ وحكمة في الشؤون الدولية والإقليمية، وهي قليلة الكلام وبعيدة عن الثرثرة التي تتميّز بها القيادات اللبنانية، وإنْ لم يكن لديها تصوّرٌ عامّ

لمستقبل المنطقة وبشكل خاصّ الشعوب العربية، وهذا فعلاً أمر صعب، فإن مفهومها لمصالحها القومية واضح لا لبس فيه. وقد طوّرت القيادة السورية بعد حرب الخليج ليونة في الكلام والتصرّف تجاه الدولة العملاقة الرابحة للحرب الباردة دون أن تضطرّ إلى الآن للتنازل عن شبر من سيادتها لإسرائيل أو الولايات المتحدة، وهذا ما لم تنجح فيه دولة قوية وكبيرة مثل مصر عندما وقّعت على اتفاقات كمب ديفيد واسترجعت سيادة منقوصة على منطقة سيناء ووافقت على تضمين الاتفاقات مبادىء مسيئة بشأن العلاقة الفلسطينية ـ الإسرائيلية تترجم اليوم ميدانياً عبر اتفاقات أوسلو.

والقضية الكبرى في علاقتنا مع سوريا هي مصير الجنوب اللبناني الذي هو بين أيديها اليوم لعجز قياداتنا عن معالجة الموضوع منذ بروز المقاومة الفلسطينية المسلّحة في لبنان وإدخال هذا العمل الجديد في صراعاتنا الطائفية التاريخية. وقضية الجنوب اللبناني، وبشكل خاصّ معاناة أهل الشريط الحدودي منذ بداية السبعينات ـ أي ما يوازي ربع قرن ـ ما تزال قضية تتشابك فيها عوامل طائفية وإقليمية متعدّدة، ولا أحد يعلم كيف الخروج منها، وما هي متطلّبات إسرائيل الحقيقية من شراكة في المياه أو اقتطاع أراض أو تثبيت وسيلة دائمة للتدخّل في الشؤون السياسية ـ الطائفية اللبنانية. والمقاومة في جنوب لبنان وما يقدّمه أهل الجنوب بشكل خاصّ من تضحيات في الأرواح البريئة واستشهاد دفاعاً عن التراب هي مقاومة تقول اليوم عن نفسها إنها «إسلامية» ورموزها تستلهم الأدبيات السياسية ـ الروحية للثورة الإيرانية. وهي في الحقيقة مقاومة دفاعاً عن أرض الأجداد وعن تراب الوطن، فهي بالتالي مقاومة «وطنية» شاءت أم أبت. وإذا كان مصدر إلهامها أدبيات ثورة الإمام الخميني في إيران، فقد يعود ذلك إلى انعدام وجود رموز وطنية لبنانية كافية لإثارة روح البسالة والاستشهاد لدى الشباب.

والجدير بالذكر هنا ما كان للمقاومة في جنوب لبنان قبل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ من لون عقائدي مخالف، إذْ كانت الأحزاب العلمانية اللبنانية هي المثيرة لروح الاستشهاد تحت شعارات القومية العربية ومعاداة الإمبريالية والصهيونية والانعزالية السياسية اللبنانية، (أي الأحزاب المسيحية المسلّحة المتمثّلة في الجبهة اللبنانية). كما يجب أن لا ننسى المقاومة

المسلحة التي تعرّضت لها القوّات السورية في مستهلّ دخولها إلى لبنان من جانب تحالف المقاومة الفلسطينية والأحزاب الوطنية اللبنانية، في الوقت الذي كانت القوّات السورية تلقى فيه الترحيب من قبل الميليشيات المسيحية، قبل أن تتعرّض إلى مقاومة تلك الميليشيات، بعد أن قلبت مبادرة الرئيس المصري أنور السادات المعادلات الإقليمية بزيارته القدس والدخول في مفاوضات منفردة مع العدوّ الإسرائيلي.

أذكر هذه التغييرات عند اللبنانيين لأعيد الموضوع إلى أساسه الحقيقي، أي الفراغ والضبابية الفكرية الوطنية التي نعيشها في لبنان والتذبذب المستمرّ في المواقف حسب تغييرات الساحة الإقليمية. وأنا أعتقد أن أيّة دولة في جوارنا، وأيّ نظام سياسي في هذه الدولة، كان سيتدخّل حتماً في شؤوننا ويسعى إلى التحكّم بالأوضاع الداخلية نظراً لوهنها وارتباط الزعامات التقليدية يميناً ويساراً، كيانيةً كانت أو غير كيانية، بالقوى الإقليمية والدولية الأخرى. وهذا الوضع هو الذي يبرّر ويشرّع وجود الجارة الكبيرة على أراضينا وفي سياستنا الداخلية والتي لنا مع شعبها فعلاً صلات قربى ولغة مشتركة كما هي الحال مع الشعب الفلسطيني.

والجدير بالذكر هنا أن الوجود السوري قد اضطر في نهاية عام ١٩٧٦ أن يتشرّع في إطار الجامعة العربية التي قررّت، خلال قمّة رؤساء وملوك عرب انعقدت في القاهرة، تكوين قوّات ردع عربية بمساهمة من الجيوش السودانية والسعودية والليبية والإماراتية إلى جانب الجيش السوري. وكانت خلافات اللبنانيين فيما بينهم بعد زيارة السادات إلى القدس والعودة إلى القتال ومبادرة الميليشيات المسيحية إلى مقاومة الجيش السوري قد أدّت إلى انسحاب الجيوش العربية الواحد تلو الآخر من لبنان، وأدّت كذلك إلى المبادرة الإسرائيلية في اجتياح لبنان والوصول إلى عاصمته عام ١٩٨٢. وقد عادت القوّات السورية إلى بيروت عام ١٩٨٧ دون الحاجة إلى أيّ غطاء عربي أو دولي على أثر موجة الجنون التي أصابت ميليشيات الحركة الوطنية وتوغّل الروح المذهبية إلى ما كان يسمّى بـ«الشارع الإسلامي والوطني» توغّلاً ما نزال نعيشه ولو بشكل خفيّ.

أمّا ما حصل بعد ذلك من جنون بين القوّات اللبنانية والجنرال عون فهو

من العوامل التي جعلت العالم كلّه يشمئزّ مجدّداً من الحالة اللبنانية ومن تصرّفات قياداتها. فاستحالة وجود الوطن اللبناني في ظلّ مثل هذه القيادات ظهر بكلّ فجاجته أمام أعين العالم، وإنْ كان لفرنسا في هذه الظروف مرّة أخرى في تاريخ علاقات البلدين دور سلبي زاد الطين بلّة وهي لا تدري، وأدّى إلى مزيد من اندثار نفوذها في لبنان بعد حرب الخليج.

والمسؤولية هنا تقع أوّلاً على بطلَيْ آخر حلقة من حلقات العنف الدموي في لبنان. فالجنرال عون لم يحسن قراءة الوضع الدولي إذ اعتقد أن الجهود العربية حينذاك لإخراج لبنان من الفلك السوري، ودعم العراق وفرنسا للأطراف المسيحية، عوامل كافية لشنّ حرب تحرير ضدّ سوريا، وهو لم يتمكّن من تكملة حربه الأساسية ضدّ أكبر رمز معاد لوجود دولة لبنانية موحّدة وقويّة أي القوات اللبنانية. رضخ الجنرال عون لعوامل مختلفة خارجية ولم يكمل محاولته القضاء على القوّات اللبنانية، (ولا شكّ عندي أن كلّاً من فرنسا والكنيسة الرومانية وإسرائيل وربّما العراق هي التي ضغطت على العماد عون لكي يوقف الحرب ضدّ القوّات)، وهرب إلى الأمام في شنّ حرب ضدّ الوجود السوري في لبنان.

ولم يحسن الجنرال قيادة مثل هذه المعركة الضخمة في جوّ إقليمي ودولي متغيّر بسرعة، (إنهيار الاتحاد السوفييتي وإقدام العراق على غزو الكويت)، واضطرّ إلى التحالف مع الميليشيا المسيحية، ممّا أفقده صورة الزعامة الوطنية الحقيقية التي تتخطّى الانقسامات الطائفية، وسمح للقوى المؤيّدة له في فرنسا بأن تعبّر بشكل غوغائي عن تأييدها له كزعيم وقائد للمسيحيين في لبنان وليس كقائد للجيش اللبناني. ولم يتفوه بأيّ برنامج إصلاحي لتأمين المساواة السياسية بين اللبنانيين ودحض النظام الطائفي الذي جلب على لبنان كلّ المآسي. وبدا كذلك جليّاً أن همّه كان رئاسة الجمهورية وإبعاد السياسيين التقليديين والقوّات اللبنانية والبطريركية المارونية عن تقرير سياسة الطائفة المارونية.

والمفارقة في اتّفاق الطائف وفي إنزاله بمنزلة النصّ المقدس واعتباره صاحب الفضل في إنهاء القتال في لبنان، هي أن لا علاقة للاتفاق باستتباب الأمن وإنهاء القتال. لأن لبنان خرج من التجاذب الإقليمي بسبب تغييرات

إقليمية ضخمة وهي نهاية الحرب الباردة في الشرق الأوسط، بانهيار المعسكر الشيوعي، من جهة، وإلغاء آخر موقع قوّة عند العرب بإقدام صدّام حسين على غزو الكويت وتمكّن أمريكا من صدّه وبسط هيمنتها على المنطقة دون منازع، من جهة أخرى. دخل لبنان في الفتنة الفتّاكة عام ١٩٧٥ بسبب الوجود الفلسطيني المسلّح وتهديد أمن إسرائيل من جرّاء القوّة العربية النفطية وغير النفطية الداعمة لهذه أو تلك من فصائل المقاومة الفلسطينية. وخرج لبنان من الفتنة في نهاية ١٩٩٠ بعد أن تمّ تأمين أمن إسرائيل وبعد انهيار أيّة إرادة عربية، مهما كان دافعها، بإمكانية تحدّي الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة العربية والوقوف بوجه سيطرتها على منابع النفط أو أيّة مصلحة من المصالح المعتبرة حيوية بالنسبة إلى الغرب. واتّفاق الطائف وقضية الوفاق الوطني المؤمّن تحت مظلّته وهيمنة الحماية السورية ليسا إلّا إخراجاً شكلياً لطلب الولايات المتحدة من الزعماء السياسيين اللبنانيين البقاء عاقلين، وعدم السعي إلى لعب الأدوار الإقليمية السابقة والتي انتهت في المرحلة الحاضرة من تاريخ المنطقة.

(هـ) اتفاق الطائف أو العودة إلى النقطة صفر

يقوم اتفاق الطائف على اعتبار أن المشكلة الأساسية في لبنان هي بين مسلمين ونصارى يختلفون فيما بينهم على توزّع المناصب في أجهزة الدولة وإدارتها، هذه هي الفرضية التي أدخلها الاستعمار في بداية القرن الماضي وأجّجها وكرّسها في مؤسّسات الكيان، وهي أيضاً فرضية واضعي الميثاق الوطني. وبذلك يعيدنا اتفاق الطائف إلى نقطة البداية في تاريخ لبنان الحديث مع تعديل في الحصص الطائفية حيث «أُخذ» من الموارنة ما أخذ ليعطى للزعامات الجديدة من الطائفتين السنّية والشيعية اللتين خرجتا من ظروف الحرب والطفرة النفطية والثورة الإيرانية بقوّة اندفاع، بينما انهارت مقوّمات سلطة ونفوذ الزعامات المسيحية. ولم تنجح الجهود القليلة التي بذلت خلال الحرب لإعطاء لبنان وضع الدولة المحايدة عسكرياً وسياسياً على غرار سويسرا أو النمسا. فلبنان «ساحة» مفيدة للقوى الإقليمية، وإنْ تمّ الآن وفاق

دولي وإقليمي مكرّس باتّفاق الطائف، على أن لسوريا اليد في تحييد الساحة عملياً.

ويجب ألّا ننسى أن إسرائيل وأمريكا وفرنسا تلقّت الضربات القوية الموجعة في لبنان، وأن الزعامات اللبنانية فقدت أيّة مصداقية تجاه الدول الإقليمية والدولية. وسوريا وحدها لها الصبر والخبرة والوجود العملي للتعامل مع هذه الزعامات، وهي حقيقة تُكرّس كلّ الوقت اللازم وتلزم الصبر وتسمع شكوى الجميع من الجميع. وهذا ما كان يفعله قناصل الدول الكبرى في بيروت في القرن الماضي، وما فعلته كذلك فرنسا وأمريكا في بدايات الحرب وإنّما ملّتا من اللعبة واللاعبين اللبنانيين بتصرّفاتهم المتذبذة أو مغامراتهم اللامسؤولة. ولا شيء يرغمهما اليوم على العودة إلى الوحل اللبناني وحرق أصابعهما فيه. ولا واحدة من هذه الدول الغربية تؤمن اليوم بأن القضية هي قضية مسلم تجاه مسيحي، فقد رأت هذه الدول حفلات العنف بين المسلمين أنفسهم وحفلات التذابح والتدمير بين المسيحيين أنفسهم كذلك. وهي ترى اليوم أن المسؤولين الرسميين اللبنانيين هم أصحاب الثروات الطائلة ومشاريع المقاولات العملاقة، ممّا يجعل الدول الغربية تهتمّ بالتقارب من الفريق الحكومي الإعماري واستقباله بحفاوة على أمل الحصول على عقود وأعمال في البرنامج الإعماري اللبناني. إنّما لا أحد من المسؤولين الغربيين يودّ أن يدخل في السياسة اللبنانية علناً، وفرنسا بالذات تتصرّف وكأن لا شأن لها في العلاقة بين لبنان وسوريا خلافاً لمواقفها السابقة.

هذا لا بأس به، إنّما المشكلة هي إيمان النخبة اللبنانية أن قضيتها هي فعلاً قضية مسلم ومسيحي وقضية حجم كلّ طائفة وما يُرتّبه لها حجمها من حصص وإجراء «تحالفات» تاريخية بين هذه الطائفة أو تلك لمنع سيطرة طائفة ثالثة على البلاد أو استبعاد طائفة رابعة من الحكم، وأن المهمّ في السياسة اللبنانية سماع ما تقوله السفارات الأجنبية بشأن الوضع الإقليمي والتنجيم في مستقبل التحالفات والمناورات الإقليمية، وأن أهمّ من ذلك ألّا تطالب الدولة بالضرائب العالية وألّا يُقضى على السرّية المصرفية، فهذه هي نهاية البلد الحتمية في نظرها. إن هيمنة هذه الرؤية السطحية إلى أوجاع الوطن المزمنة هي التي تحول دون الدخول في المسار الإصلاحي الملحّ

والتفكير في المعالجات الممكنة. وقضية الوجود السوري في لبنان تُستغلّ في مجال الفكر والثقافة لإرجاء البحث في أهمّ المواضيع حول الكيان وإصلاحه. وأذكر كم كانت الأصوات تتعالى خلال الحرب، قائلة بأنه لو ترك لبنان وشأنه لتمكن من إيجاد حلّ لكلّ المشاكل الداخلية. غير أن المشكلة هي أن ما ينتجه النظام الطائفي من زعامات متناحرة يحول دون إيجاد حلول ويحول دون فصل القضايا الداخلية عن القضايا الإقليمية للأسباب التي أوردتها بالتفصيل في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب.

لكي لا نستقيل فكرياً

بمثابة خاتمة

يبدو جلياً من كلّ ما تقدّم أن الجوّ الإصلاحي في البلاد مفقود تماماً، ذلك أن البعض يعتمد على سوريا لحلّ كلّ التعقيدات الداخلية اللبنانية، والبعض الآخر يرى أن سوريا هي العقبة أمام الإصلاح. وهناك أيضاً من يقول إن اتفّاق الطائف ممتاز وإن المشكلة ليست فيه بل في الممارسة؛ وهذا أيضاً ما سمعته كثيراً عن الميثاق الوطني ومبادئه الصائبة العاقلة وتطبيقها بالشكل العشوائي والأناني من قبل أهل الزعامة والوجاهة. رغم هذا جميعاً ورغم غياب أجواء إصلاحٍ جدي فعلينا ألّا نتلكّأ عن التفكير في المستقبل. فالظروف الإقليمية ستتغيّر حتماً يوماً ما، خاصّة وأنها غير مستقرّة، والمستقبل الإقليمي مجهول تماماً، مهما يبدو من قوة وصلابة في المحور الأمريكي ـ الإسرائيلي. والسوريون مثل اللبنانيين لا يعلمون ماذا سيحصل على صعيد المنطقة.

والسوريون أيضاً مهتمّون بمستقبلهم ومستقبل النظام الذي أمّن لهم الاستقرار وجعل من سوريا قوّة إقليمية. والقيود المفروضة لضرورات الأمن القومي في لبنان وسوريا لا تمنع التفكير في مستقبل أيّ من البلدين وفي الإصلاحات الضرورية خاصّة في إطار التلاحم المجتمعي، وهو ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي لكلّ من البلدين وللبلدين معاً في مواجهة ما يمكن أن تضمره إسرائيل من شرّ للسوريين ولنا على حد سواء. كما أن الخلافات العربية كبيرة، وقد تضخّمت أكثر بعد حرب الخليج، وكلّ دولة عربية تعمل على هواها دون التنسيق مع دولة أخرى، وسياسات المحاور المتنقّلة، الظرفية

الطابع، ما تزال قائمة وتزيد من وَهَن وانحطاط المجموعة العربية التي ينتمي إليها لبنان.

في مثل هذه الأجواء، كيف لا نقوم بالجهود الفكرية لإنارة طرق المستقبل وإعادة النظر في الماضي وفي تاريخنا الكئيب؟ ولكن مثل هذه الجهود لا جدوى منها، إذا بذلت في إطار التفكير الطائفي التقليدي. فالترتيبات الطائفية، مهما سعى الإنسان إلى تهذيبها وتحقيق العدالة على أساسها، لن تفيد. ومن هذا المنظور لا تختلف ترتيبات الطائف عن الترتيبات التاريخية الأخرى، والجميع يشعر في قرارة نفسه أنها مؤقّتة ورهن تطوّر الظروف الإقليمية. والكلام عن إحباط المسيحيين وصراع السنّة والشيعة والسياسات الدرزية أو الأرثوذكسية، كلام عقيم مملّ، كما الكلام عن علاقة أهل الزعامة بسورية. وأنا طبعاً لا أنفي هذه الوقائع، ولكن أعلم أن الوقائع ستبقى طائفية ـ إقليمية طالما لم يرتفع مستوى التفكير إلى رؤية المأساة بكلّ أبعادها.

والنقلة النوعية هذه واجبة على كلّ لبناني في دائرة عائلته وتربية أولاده والتعامل مع أصحابه. فهي لن تأتي من السماء ولن تنزل علينا بالأعجوبة والسحر.

وأودّ أن أشير هنا بشكل خاصّ إلى جهل أولادنا شبه التامّ بتاريخ بلدهم، ونحن كآباء وأمّهات كانت معرفتنا بالتاريخ اللبناني ناقصة ومجزّأة ومليئة بالخرافات والتناقضات. وفي هذا الجوّ من الفراغ المعرفي لدى الجيل الجديد حول تاريخ بلده وهويّته الحضارية والثقافية كيف يمكن له ـ لهذا الجيل الجديد ـ أن يبني مستقبلاً مختلفاً عن الماضي الغامض، الأسطوري، المليء بالعنف والخوف؟ ومسؤولية ملء هذا الفراغ المعرفي لدى الجيل الجديد تقع على كلّ واحد منّا. علينا أن نساعد الجيل الجديد بتصرّفنا وكلامنا المسؤول على اكتساب المعرفة الموضوعية وعلى تبنّي منهج فكري متوازن ورشيد، بعيد عن المهاترات الخاصّة برؤية كلّ شيء من خلال المنظور الطائفي.

والحقيقة أن هذه النقلة النوعية هي التي ستخرجنا ممّا فرض علينا من تشويه ثقافي وفكري في صميم هويتنا النفسية وما نتج عنه من عجز عن تأمين

استقلال فكري تجاه التيّارات الفكرية العالمية والإقليمية. ودون هذه النقلة في رؤية مستقبل آخر وأفضل لبلدنا، لا مستقبل لنا، بل إن مصيرنا سيكون مزيداً من انهيار الأخلاق العامّة، ومزيداً من المشاعر الطائفية الهدّامة، وتعميق الشرخ بين أهل المال والسياسيين الطائفيين، من جهة، وأبناء هذا الشعب اليتيم ذي الكيان المشوّه والدولة المقسّمة حصصاً طائفية، من جهة أخرى. وإذ لا يمكن إنكار انسداد الأفق الآن أمام فرص التغيير، فالتغيير آتٍ آجلاً أم عاجلاً، وإن لم يتمكّن أحد من التنبؤ بموعد حصوله.

فإمّا أن تكون الأجواء مهيّأة عند تغيير الظروف، أكانت داخلية أو خارجية، وقد طرحت الأفكار ونوقشت ونضجت مشاريع إصلاحية لا تعتمد الإطار التقليدي في السياسة والاقتصاد، فتسمح الفرصة بتأسيس مستقبل أفضل لأولادنا وأحفادنا، بدلاً من التفكير بالهجرة والحصول على جنسية بلد ديمقراطي متقدّم، وإمّا أن تبقى الأجواء النفسانية والفكرية على ما هي عليه من انفصام في الشخصية اللبنانية وعدم الثقة بالنفس والكآبة أو الشعور بالظلم والكبت على النسق الطائفي التقليدي، وفي هذه الحالة فالأحداث التي ستحصل والتي ستغيّر المعطيات الداخلية والإقليمية ستبقى مجرّد أحداث لا تأثير لنا عليها كلبنانيين، ولا تحضير لمجابهتها واستغلالها لبناء لبنان أفضل، لبنان معقل حرّية وطاقات اقتصادية فعلية، ومنبع فكر جديد لنا ولإخواننا العرب، لبنان ذي مركز ديني وروحي تعدّدي، أخوي، متحرّر بشكل نهائي من تسيّس الطوائف وارتباطها بلعبة التناحر على الحصص في اقتسام الدولة، على يد مدنيين يسيئون إلى الطوائف والمذاهب التي يدّعون تمثيلها، ويربطون مصيرها بمصير القوى الإقليمية والدولية.

من هنا دعوتي وصرختي في هذه الأسطر الأخيرة، وهي نابعة من القلق الذي دفعني إلى كتابة هذه الصفحات. فالكيان اللبناني مريض، يتيم، والعالم اليوم، كما في الأمس، لا يرحم، فإمّا أن نتعافى ويسلم الكيان، وإما أن نستمرّ على هذا الانحطاط المريع الذي يشعر به أيّ إنسان عاقل. وأحمد الله أننا ما زلنا في لبنان، كما في دول عربية أخرى، ننعم بجوّ نسبي من حرّية التفكير في الأمور المصيرية وفي التحدّث عن الديمقراطية ومبادئها وعن العلمانية بشكلها الملائم غير المعادي للدين. وعلينا أن نستغلّ هذ الحيّز الكبير من

التحرّك الفكري والثقافي. فالعمل لتهيئة المستقبل، ليس بالضرورة من باب دخول حلبة الحكم وإزاحة الحاكمين، كما يتصوّر الكثيرون، إنما من أجل تغيير الأسس التقليدية في طريقة التفكير، والنظر إلى أمور السياسة والاقتصاد خارج القوالب الجامدة أو الضبابية أو المبسّطة بشكل مضحك، التي أوصلت لبنان إلى ما هو عليه اليوم من متاعب ومشاكل وشعور باليأس والإحباط لدى أعداد كبيرة من اللبنانيين.

صحيح أن العالم الذي نعيش فيه لا يساعد على ذلك، فانهيار الأخلاق وزيادة الفساد ظاهرة عالمية، والأفكار المبسّطة في القومية والدين والاقتصاد تنتشر في العالم، وصعوبة الحياة لمن يبقى خارج دوائر المال السهل تجعله لا يتوجّه نحو التفكير، بل إلى نسيان قلاقله وقرفه بمشاهدة برامج التلفاز وما تقدّمه من مسلسلات وأفلام قديمة وجديدة أو أخبار متعدّدة ومبسّطة عن الحروب والشعوب والدول، وهذه أيضاً ظاهرة عالمية. غير أن المناعة أكبر عند الشعوب في البلاد الأكثر تقدّماً ممّا هي عليه عند الشعوب العربية وما تشعر به في قرارة نفسها من هزائم متتالية في مجابهة إسرائيل ومن عجز حيال بروز استعمار جديد أكثر خطورة من الاستعمار الأوروبي القديم، وكذلك من إخفاق في التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الحقيقية. ولا أرى من دواء لهذه الحالة، وهي حالتنا اللبنانية أيضاً، إلّا السعي إلى تجديد القوالب الفكرية التي بدونها لا يمكن تخيّل مستقبل أفضل. والمجتمع الذي يفقد القدرة على تخيّل التغيير وتحديد سبله، مجتمع يُسلّم أمره لمن له مثل هذه القدرة في المجتمعات الأخرى.

وأنا على يقين أننا كلبنانيين لن نقبل في نهاية المطاف الاستقالة من وجودنا كشعب ناطق، مفكّر، ذي قدرة عقلية لا تقلّ عمّا يتوفّر من قدرات لدى غيرنا من الشعوب. لقد أقعدتنا المصائب المتتالية في تاريخنا الحديث، إنّما حان لنا الدخول في المعافاة. والمعافاة المعنوية كالشفاء الطبّي، مسار طويل مضنٍ، يبتدىء بإيقاظ قوة إرادة الحياة في الجهاز الدماغي والنظام العصبي. وشيئاً فشيئاً تتحرّك قوة الإدراك العقلي لإعادة تدريب أعضاء الجسم جميعها. ودون تحريك قوة الإدراك، لا يمكن للإنسان الخروج من الشلل والسكون والخمول. فالمهمّ هو هذا التحريك، ولو ببطء، وعلى مهل وحسب

الظروف والفرص. وقدرة الإدراك يجب أن نقوم بتمرينها مثل أيّة عضلة جسدية لكي تقوى وتتوسّع فتصبح أساس مسار مجتمعي جديد، قد لا يتحقّق غداً أو بعد غدٍ، ولكن في ظل ظروف وأحداث مستقبلية لا يمكن أن نتصوّر ماذا ستكون ومتى ستحصل. والخطيئة الكبرى هي الاستقالة من ممارسة فكرنا وإدراكنا، وهي خطيئة قد تحرم أولادنا وأحفادنا من مستقبل مستقرّ هنيء في وطنهم أو تزجّ بهم في أتون الخوف من تجدّد الفتن الطائفية وبالتالي تشتّتهم وتفرّقهم في أنحاء القارة بحثاً عن الاستقرار والكرامة خارج وطنهم.

ولا شك عندي أن كثيراً من السلبيات التي وصفتها في هذا الكتاب وحلّلتها يمكن أن تزول تدريجياً من النفوس وتبرز إلى الوجود طاقات جديدة في العمل لإصلاح المجتمع وبناء الدولة والوطن. فالقدرات الفردية اللبنانية كبيرة للغاية، وهي مكبّلة بالتراث الثقيل من الأحداث التاريخية المتتالية التي لم نحسن قراءتها واتقاء سلبياتها، هي أحداث أثرت في نفوسنا وجعلتنا طوائف وقبائل لم تتمكّن من الولوج إلى الحداثة والديمقراطية الحقيقية، مكتفية بالقشور وتاركة الجوهر. وربّما كان أهل العلم والثقافة أكبر ضحية للأوضاع الصعبة التي مرت بلبنان على مدار القرنين الماضيين، فلا ثقة لديهم بكيان لبنان وقدرات شعبه، وأصبح الطموح، في أحسن الحالات، لا يتعدى حدود الطائفة أو العمل من أجل تحسين شروط الحوار بين الطوائف وتأمين استمرار العيش المشترك، ضمن قواعد وحدود اللّعبة الطائفية كما ترسمها، في أعينهم، القوى الإقليمية والدولية.

وفي تقديري أن نهضة البلاد تتطلب المصالحة بين شعب لبنان ونخبته المثقفة للوصول تدريجياً إلى الثقة المتبادلة خارج إطار التقوقعات الطائفية التقليدية. فالمشروع الوطني اللبناني لا يمكن أن يبرز خارج مثل هذه المصالحة التي من شأنها أن تؤكد نوعية جديدة من الزعامات السياسية، زعامات تستقطب قدراتها وتستلهم أفكارها من تقرّبها من شعبها والاتكال عليه بدلاً من الانغلاق على نفسها والاتكال على وشوشة القناصل وعلى إشاعات عواصم الدول المجاورة أو الدول النافذة دولياً.

وهذا طبعاً لن يتم بضربة سحر ولا عن طريق قرارات دولية بشأن لبنان، إنما هذا جهاد طويل لأهل الصبر والروية، حلبته حياتنا اليومية وتصرفاتنا وأقوالنا

وتربية أولادنا التي من خلالها نصوغ نحن ثقافة مجتمعنا وخطابه السياسي. فإما أن نبقى أسرى القوالب الجامدة والسلبية وفي حالة التبعية الثقافية والسياسية المستمرة، وإما أن ندخل شيئاً فشيئاً في مسار تغييري، فنصبح حقيقة شعباً متماسكاً ويكون لنا بالتالي وطن نعلم كيف نبنيه حجراً حجراً وندافع عنه بصلابة. فالخيار هذا هو خيار كل لبناني، ومسؤولية أدبية خاصة به تجاه ضميره وتجاه أولاده وأحفاده.

●

حيثيات وخلفيات
بمثابة تمهيد

●

مدخل إلى لبنان واللبنانيين

الأطروحات التاريخية حول هويّة لبنان: صراع الكيانيين واللاّكيانيين

تناقض المواقف من انحطاط السلطة العثمانية ومن تدخّل القوى الأوروبية

الكيانيون وأطروحاتهم

الأطروحات الفكرية اللاّكيانية

مدخل منهجي لفهم تاريخ لبنان بتناقضاته

ما هو الوطن؟ في ضبابية الأفكار حول الوطن والقومية

تاريخ لبنان: ملاحظات مبدئية

في استطرادين لا بُدّ منهما:
النصارى تحت حكم المسلمين وتعدد المذاهب الإسلامية

٧٥

المدخل إلى الإصلاح: تحديد المسؤوليات في الفتن الطائفية وتغيير آلية تكوين الزعامات السياسة

إحباط الرأي العام في موضوع الإصلاح

٨٧

محاولات كمال جنبلاط، فؤاد شهاب، بشير الجميل،
وغيرهم...

٨٨

مسؤولية الفشل بين العامل الخارجي والعوامل الذاتية

٩٠

مبادىء واقتراحات في الإصلاح

في الإصلاح السياسي

في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

عودة إلى المبادىء العامة لتغيير الأوضاع نحو الأفضل

مبادىء من أجل الإصلاح الاقتصادي

●

في العلاقة مع سوريا
بمثابة ملحق

لكي لا نستقيل فكرياً
بمثابة خاتمة

للمؤلف

□ *Politique économique et planification au liban 1953-1963*, Imprimerie Universelle, Beyrouth, 1964.

□ *Contribution à l'étude des sociétés multiconfessionnelles - Effets socio-juridiques et politiques du pluralisme religieux*, L.G.D.S, Paris, 1971.

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **تعدد الأديان وأنظمة الحكم**، دار النهار، بيروت، ١٩٧٩ و ١٩٩٣ كما أصدره عام ١٩٧٣ المجمع العلمي في سراييڤو باللّغة الصربوكرواتية.

□ **الاقتصاد العربي أمام التحدي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٧.

□ **التبعية الاقتصادية - قروض العالم الثالث في المنظور التاريخي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

□ **التنمية المفقودة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١.

□ *Le Proche - Orient éclaté*, Folio/histoire, Gallimard, Paris, 1991.

صدر هذا الكتاب بالعربية تحت عنوان **إنفجار المشرق العربي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٤ وبالإنجليزية تحت عنوان *Fnagmentation of the Middle East*, Unwin & Hayman, London, 1985.

□ *Géopolitique du conflit libanais*, la Découverte, Paris, (FMA, Beyrouth), 1986.

صدر هذا الكتاب في طبعة جديدة موسعة تحت عنوان:

□ Liban: *Les guerres de l'Europe et de l'Orient, 1840-1991*, Folio/actuel, Gallimard, Paris 1992.

□ *L'Europe et l'Orient*, La Découverte, Paris, 1989.

صدر هذا الكتاب بالعربيّة تحت عنوان **أوروبا والمشرق العربي**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٠.

□ *La Mue*, Noël Blandin, Paris, (FMA, Beyrouth), 1990.

□ *Le nouveau désordre économique mondiale*, La Découverte, Paris, (FMA, Beyrouth), 1993.

صدر هذا الكتاب باللغة العربية تحت عنوان **الفوضى الاقتصادية الدولية الجديدة**، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٤ كما صدر باللغتين الإيطالية والبرتغالية.

□ *Le Moyen-Orient*, Coll. Dominos, Flammarion, Paris, 1994.

□ **الإعمار والمصلحة العامة ـ في الاقتصاد والسياسة**، بيروت، (بالتعاون بين مؤسسة فورد ومؤسسة الأبحاث المدينية ودار الجديد)، ١٩٩٦.

«القلقُ، القلقُ وحدَه، دفعني إلى مغامرة الكتابة عن مستقبل لبنان، ساعياً إلى ربط القضايا المعقدة بعضها ببعض على نحو مُبسّط ومُقتضب، لا سيّما أنّ الناس، أهلَ هذا البلد، أهلَ بلدي، يكتفون من الواقع بما تُخَيّله لهم الشعارات والأفكار الجامدة فلا يرون حقيقة الأوضاع التي يتخبّطون فيها وينجرّون، من ثمّ، إلى تأييد أكثر السياسات إضراراً بصالحهم ومصالحهم.

وإذا كان من بديهيات الإصلاح أن نشهد يوماً مصالحة شعب لبنان ونخبته، وخروج طبقة سياسية جديدة من صفوف هذا الشعب تأتَمُّ بما تحمله من فكرة عن هذا البلد ومن مشروعٍ له - لا بوشوشة القناصل وكلمات السرّ! - فليس لأحد، في ما بين ما نحن فيه وما نتطلع إليه، أن يُعفي نفسه من مسؤوليته حيال لبنان لأنّها أوّلاً وآخراً مسؤوليّة أدبيّة وتكليف شخصي لا ينوب فيه أحد عن أحد».

9782910355517

ISBN: 2-910355-51-9